نهاد الغادري

كلمات للريح - ٢

صراع الحيتان ..
وسلام النفط ..

منشورات الغادري / واشنطن

صراع الحيتان ..
وسلام النفط ..

نهاد الغادري

كلمات للريح - ٢

صراع الحيتان ..
وسلام النفط ..

منشورات الغادري / واشنطن

العودة إلى حرفة الكتابة...

في أعقاب حرب الخليج التي أعقبت السقوط السوفياتي الكبير، بدا واضحاً أن نظاماً دولياً جديداً أخذ يتشكل، وأن ما نعرف من عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية قد سقط إيذاناً بولادة عالم آخر بدأت تخلفه الحرب الباردة التي انحسمت لمصلحة أميركا بشكل خاص والغرب بشكل عام، أي لمصلحة الديموقراطية في شكلها الغربي وبُناها الرأسمالية وسوقها المفتوحة.

كنت قد خرجت إلى حد كبير من عالمي القديم الذي طالما شدّني إليه: عالم الكتابة والصحافة والعمل السياسي، ولم أعد أمارس منه سوى ذلك القدر الضروري من القراءة الذي أحتفظ معه بالقدر الضروري أيضاً من المتابعة لما يدور من حولنا.

ووجدتني في إحدى الأمسيات أتحدث إلى صديق قديم حول ما نشهد على الساحة والتغييرات القادمة والمحتملة والنظام الدولي الجديد وأثره علينا، وطال الحديث لساعتين، وسألني الصديق وقد أثاره ما قلت: أليس من حق القارىء عليك، والذين عرفوك من قديم وتابعوك في الوطن وفي الغربة، أن تكتب لهم هذا الذي سمعته منك، وأن تصارحهم بمخاوفك وما تعرف أو تحسب أنه قادم.. ثم زاد مستفزاً: أخشى أن يكون الصدأ أكل قلمك..؟

بقي السؤال والاستفزاز يحفران في خاطري لأيام، وفجأة وجدتني أعود إلى حرفتي القديمة: حرفة الكتابة والصحافة، وبدأت رحلتي الجديدة مع القلم بنهاية حرب الخليج وبداية عالم النظام الدولي الجديد. وقد كتبت هذه المقالات ونشرتها في مجلة «سوراقيا» التي تصدر في لندن، ما بين تشرين الأول / اكتوبر ١٩٩١ وآب / أغسطس ١٩٩٢ .. وها أنذا أجمعها في كتاب، دون أن أنقح فيها أو أزيد أو أنقص، فما يزال ما كتبته وتوقعته صحيحاً إلى حد كبير، وما قيل لي يومذاك من بعض القراء والأصدقاء من أنني أبالغ قليلاً وأضيف الكثير من الخيال إلى الحقيقة والواقع، يبدو اليوم أقل من الواقع ذاته.

كلمات للريح أيضاً والتاريخ كتبتها، لا أبتغي منها ربحاً ولا مزيداً من شهرة، فلقد أخذت حظي من كل شيء: فقراً وغنى، تشريداً واستقراراً، تعباً وراحة، أولاداً وأولاد أولاد منثورين في الأرض والقارات، ولم يبقَ لي من هذه الدنيا سوى كلمة أقولها في زمن الصمت والخوف.

عذري إن أخطأت أنني حاولت، وإن أصبت ففي ذلك بعض العزاء..

نهاد الغادري

العالم والنظام الدولي الجديد

مصالح قد تدمّر العالم غداً!

في التاريخ العام للشعوب والصراع الدائم فيما بينها، ثمة مفاصل تتخذ فيها الأحداث منحى جديداً، وينعطف اتجاهها بحيث يبدو ما بعدها مختلفاً جداً عما قبلها. وبالرغم من أن للتاريخ إمتداده الزمني واستمراره، إلا أن هذه المفاصل كثيراً ما تشكل، في التطور العام، بدايات مختلفة لعالم جديد، عالم يتشكل من خلال تراكم الأحداث وانفجارها.

بعد الحرب العالمية الثانية أعيد تشكيل العالم. ضمرت قوتان امبراطوريتان سابقتان، وبرزت أمبراطوريتان جديدتان. إنكلترا العظمى لم تعد عظمى، وفرنسا تراجعت بغير إنتظام لتعيد ترتيب بيتها الداخلي. نقاط المركز في الاستعمار القديم هزّتها الحرب هزاً عنيفاً. دمرتها وفرضت عليها التراجع. أما القوتان الجديدتان: أميركا والاتحاد السوفياتي، فقد أفرزتهما الحرب الكبرى، وفرضهما النصر - نصر الحلفاء ضد المحور - قوتين تستقطبان العالم في دورة جديدة من دورات القوة ومعادلة مختلفة للسيطرة، وكانت لكل منهما أدواته، وأساليبه، وقواه، ونقاط ضعفه.

في البداية إنصرف الحليفان السابقان، اللدودان فيما بعد، إلى ترتيب أوضاعهما الأمبراطورية، الإتحاد السوفياتي إختار العالم الثالث، أو النامي، أرضاً لتصدير نموذجه وثورته، والضغط على المصالح الغربية... وأميركا إختارت اوروبا والبلدان المصنعة أرضا للتحالف واعادة ترتيب الأوراق والأوضاع والأدوار والإقتصاد، تمهيداً للمعركة الكبرى، ولم تنس أميركا أن تترك لحلفائها دوراً هامشيا في المواجهة وإن هي احتفظت بمركزية القرار الأخير. كما لم تنس أن تضع يدها الطويلة على مفاصل الثروة والمواد الأولية وأن تنشر فوقها مظلّتها. باختصار ورثت أميركا كل مواقع الإستعمار القديم، وتركت، بالمصادفة أو بالتخطيط أو بهما معا، مواقع الفقر والكثافة البشرية للاتحاد السوفياتي تستهلكه بها وترهقه!

في نهاية الصراع، وقبل أن يصل العالم إلى المعركة انهار الطرف السوفياتي تحت وطأة الضغط والعجز عن متابعة السباق في ميدانين رئيسيين: الإقتصاد الإستهلاكي، والإلتزامات الخارجية بما يزيد على طاقة الاقتصاد الضعيف، وهو ما يعتبره المؤرخون أحد أهم اسباب انحلال الامبراطوريات وتهاويها.

كان العالم يعيش هاجس الحرب الثالثة الكبرى المفنية للحياة، فاذا بها تقع دون أن تقع.

فجأة يعلن أحد طرفي النزاع استسلامه. يرفع يديه. ينسحب. تنهار التحالفات القديمة. تولد أنظمة جديدة. يهتز العالم الذي أفرزته الحرب الثانية. ينفجر كل شيء تمهيداً لاعادة ترتيب العالم على ضوء نتائج حرب عالمية وقعت ولم تقع، وانتهت الحرب بهزيمة أحد فريقي الصراع هزيمة مطلقة!

وكما يحدث في أعقاب الحروب الكبرى، تعاد ـ بعد الحرب ـ صياغة الأشياء : الجغرافيا الجديدة لا تعود هي هي الجغرافيا القديمة، والتاريخ يتخذ مساراً مختلفاً، ينعطف على زاوية حادّة ، يكتبه الاقوياء الجدد ويملون فيه على الآخرين مفهومهم للحياة ومعتقداتهم. إنه قانون الغلبة، وفيه ـ ربما ـ من الغابة الكثير!

فجأة يجد العالم نفسه أمام وضع لم يكن مهيأ له. وضع لا بد فيه من أن تكون أهدافه ووسائله مختلفة، بل مؤسساته وعلاقاته وتنظيماته. لغته أيضاً ومفرداته جميعا.

لقد قام عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وتشكل من خلال صراع القطبين وتنافسهما. وكانت لكل قطب قواعده، ومنطقه، وأجهزته الداخلية والخارجية... وأخيراً قواه العسكرية والسياسية، باختصار كان لكل قطب عالمه الذي تشكل من خلال منطق الصراع وأهداف الصراع.

باختفاء الحرب الباردة، وسقوط احتمالات الحرب النووية التي كانت تؤرق الأرض، إنزاح عن العالم ذلك الخوف المقيم... فماذا بعد؟ وما الذي يعنيه ذلك على ارض الواقع: واقع الحرب الثالثة التي وقعت دون أن تقع وانحسم فيها الصراع؟

ما يزال الحديث مبكّراً عن العالم الجديد وحداني القوة والسيطرة، هذا الذي يولد ويتشكل أمام اعيننا، ولم تتضح معالمه بعد.

غير أن للمراقب أن يرى بعض المؤشرات، وأن يضع قليلاً من الملاحظات، وتظل كلّها مما يصوّره التخمين، لا ما يجزم به اليقين.

●●●

قلنا إن عالم ما بعد الحرب الثانية قد تشكّل من خلال منطق الصراع وحاجاته. معنى ذلك أن الأجهزة السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وآلياتها، والعقل العام للمجتمع... كل ذلك قد وضع لنفسه أهدافاً ووسائل: اهدافاً استراتيجية، ووسائل تنفيذ. وكانت الحرب الباردة، والصراع على مواقع النفوذ، والموارد والمفاصل القارية، وسباق التسلح... كان ذلك أدوات العمل من أجل تحقيق النصر على الخصم، وفجأة استسلم الخصم، لتجد نفسها تلك

الأجهزة، وعلى امتداد العالم، في جانب واحد. واذا كان المجتمع الغربي ما زال مأخوذاً بنشوة النصر دون حرب، فإن ركائزه كلّها تهتز ومجتمعاته ستجد نفسها أمام أزمتها الحقيقية القادمة التي لا تستطيع المؤسسة السياسية أن تردها إلى عوامل الصراع وضروراته، ولا أن تنسبها إلى «الشيطان الشيوعي» الذي دخل ملكوت الغرب وجثا على ركبتيه معلناً فعل الايمان.

سقط الهدف القديم إذن، ولم يتشكل الهدف الجديد بعد، ولا تشكلت أدواته، وبالتالي أجهزته ومنطقه وقراره.

نحن في مرحلة الإهتزاز، وإعادة النظر والتشكيل. كل شيء ممكن. لا شيء مستحيلاً. سقطت الحدود والمفاهيم والايديولوجيات. الصداقات والعداوات معاً. إنتصر الإقتصاد بتقنيته المتفوقة، ومعه الإرادة الواحدة. العالم اليوم تحت السيطرة المطلقة. روما من جديد في عالم جديد أكبر. ولكن كيف؟ وما هي صورة هذا العالم القادمة، وما هي حدوده، وأفكاره؟ وهل يستقر على ما انتهى إليه الصراع، أم يلد صراعا آخر... صراعه الجديد القادم من داخله بفعل قانون الحياة والتطور ونزاع البقاء؟

أسئلة ما تزال معلقة لا جواب عنها بغير الظن، واستقراء قوانين الماضي لمعرفة ما يمكن أن يكون عليه المستقبل.

●●●

خلّف زلزال السقوط السوفياتي وراءه فراغ قوة ما لبثت أميركا، بحكم أنها القطب الآخر، أن ملأته، دون أن تمتلك بعد رؤية واضحة لدورها الجديد الأكبر، ولا لدور حلفائها الذين تهتز بهم وبأدوارهم الأرض أيضاً، ولا لدور خصومها - وليس بينهم من تخشى أو ما تخشى - ولا ما يهدّد مصالحها. ولعل حرب الخليج الشرقي التي فصّلت على مقاس ما بعد الانهيار السوفياتي قد أريد لها أن تؤكد معنى ملء الفراغ، وأن تفرض المنطق الروماني الجديد على العالم.

في أميركا مركز العالم الجديد وقراره، ستكون المراجعة الشاملة لكل شيء: للأهداف والوسائل معاً، وسيكون مخاض هذه المراجعة عسيرا، لأنه يؤذن بولادة مفهوم جديد لعالم مختلف، لا يملك أحد تصوراً محدداً له، وربما لن يملك تلك القدرة الخارقة على صياغته كما قد تفرض المصالح الجديدة.

عن أية مصالح نتحدث؟

مصالح عالم الغرب المنتصر، المتصالح، المتصارع، الخاضع للمركز الأميركي والمتمرد عليه، والذي يحكم تطوره عامل السوق الحرة ايضا، وقد يدمر هذا العالم غدا هذا الموقع أو ذاك، تلك الامبراطورية أو تلك، من رأسماليات الغرب. إنه الخوف الجديد الذي يولد من رحم النصر، وما زال جنينا، ليضع الغرب أمام مأزقه القادم.

في واشنطن، وبعيداً عن هواجس الحلفاء: اوروبا الموحدة القادمة، وألمانيا الجديدة من ضمن المجموعة الأوروبية وخارجها في آن، واليابان التي تزاحم الجميع، تهدّد الجميع وتخشاهم، بعيداً عن هذه الهواجس المؤرقة، كيف تنظر المؤسسة الاميركية للمستقبل، وهل صاغت تصوّرها لدورها ودور الأخرين، والعالم الجديد والنظام الدولي الجديد الذي تكثر الحديث عنه؟

ربما لا يوجد في عالم اليوم، ولا في التاريخ كله، دولة عظمى يخضع فيها القرار السياسي لمثل تلك العملية المعقدة التي يخضع فيها في واشنطن، فالقرار السياسي بالرغم من مركزيّة السلطة الأميركية ليس قراراً فردياً. إنه قرار تسهم في صنعه مجموعات لا حصر لها ـ وتختلف في تأثيرها ـ من عناصر العمل العام في المجتمع.

هنالك أولاً، وزارتا الخارجية والدفاع، بأجهزتهما المتعددة، ومراكزهما العلنية والسرية، وعلاقاتهما على امتداد العالم، تتفقان وتختلفان، بل كثيراً ما تختلفان.

هنالك ثانياً، المخابرات الأميركية بقدرتها على الرصد والفعل، وعلاقاتها، ومعلوماتها، وتحليلاتها، وهي أيضاً موجودة في كل أرجاء المعمور.

هنالك ثالثاً: الأقمار الصناعية التي تزوّد أجهزة القرار بمعلومات تزيد في أهميتها وخطورتها على أي جهاز بشري عرفه تاريخ الإنسان، حتى لتكاد أن تحصي هذه الأقمار أنفاس الناس! وقد طالما احصت وصوّرت، ودخلت حتى المخادع! وليس بعيداً ذلك اليوم الذي تدخل فيه بوسائلها المصارف لتقرأ أرقام الحسابات السرية وهي تعرف عنها الكثير وتحتفظ بما تعرف لتستخدمه وقت الحاجة، وربما لتضع يدها عليه!

هنالك رابعاً: الكونغرس الاميركي بتياراته وقواه، والمصالح المتضاربة التي يمثلها، وقد يجيء دوره وتأثيره، اولاً، أو ثانياً، أو ثالثاً، أو رابعاً، بحسب القرار وصلته بالمواطن الاميركي أو بالسياسة الخارجية، والبلد الذي قد تمسه هذه السياسة أو تنعكس على مصالحه.

هنالك خامساً: قوى الضغط التي تؤثر في صنع القرار، وهي موجودة داخل الأجهزة، أو من حولها، وتمثل المصالح الداخلية أو الخارجية، الاقتصادية على الاخص، والسياسية بوجه

عام ولا تنفصل هذه عن الاقتصاد.

هنالك سادساً: مراكز البحث والدراسات التي تقيمها الأجهزة، ويزداد تأثيرها بحكم الحاجة إلى دراسات معقدة للمشكلات التي تواجهها السياسة الاميركية، وبخاصة في سياستها الخارجية كونية الأبعاد.

كل هذه القوى تصبّ بمعلوماتها، وتحليلاتها، واقتراحاتها في مكتب الرئيس من خلال مجلس الأمن القومي، وتضغط بوسائلها الكثيرة لتصنع قرار الرئيس. ويقوم مجلس الأمن القومي هذا بعملية التنسيق، والتلخيص، وربما الترجيح.

وإذن، فالقرار السياسي الأميركي، بالرغم من أنه مركزي، إلا أنه يجيء محصلة تفاعل آراء ومعلومات مجموعة مراكز القوى والتأثير والدراسة والرصد والتحليل... الخ، فهو إذن قرار مشترك. ولعل ابرز ما يجعله متطوراً خاضعاً للمراجعة المستمرة، تلك الدورة الانتخابية المتوالية المتعاقبة بغير توقف، لكل عناصر القرار: بدءا من الرئيس الذي تتبدل أجهزته التنفيذية معه، إلى مجلس النواب والشيوخ.

هذه القوى التي تسهم بهذا القدر أو ذاك، في صنع القرار، تقوم اليوم بعملية مراجعة كبرى للسياسة الأميركية، وهي تحاول - مجرد محاولة - أن تصوغ لأميركا أهدافها الجديدة، ودورها الجديد، وأن تضع لها وسائل وآليات عمل مختلفة، وربما عناصر تنفيذ جديدة أخرى غير ما نعرف.

لم يتبلور شيء بعد، ولكن الأفكار الاكثر جدية التي تطرح للبحث تتناول العناوين والموضوعات التالية:

- مستقبل الاتحاد السوفياتي ودوره، كشريك مطيع، في مستقبل العالم المنظور، وإحتمالات إنبعاث القومية الروسية على أنقاض الإنهيار، والحاجة إلى السيطرة المركزية على ثلاثين ألف رأس نووي، تشكل ترسانة الاتحاد السوفياتي التي ستظل تؤرق الغرب ويخشاها حتى يتم تفكيكها.
- مستقبل العلاقات الاميركية مع اوروبا الموحدة، ودورها في إرساء نظام الوحدانية الجديد، وحدود هذا الدور سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ومناطق المدى الحيوي المتروكة لها.
- مستقبل العلاقات مع ألمانيا الموحدة، من ضمن المجموعة الأوروبية، وخارجها، والعلاقات مع اليابان، ودورهما في النظام العالمي الجديد: إقتصادياً وسياسياً. أما عسكرياً فما زال الموضوع في مرحلة البحث والمخاوف!

في تحديد الاجابة عن هذه الاسئلة الكبرى تتوضح الاستراتيجية الأميركية الجديدة. وسنتحدث عنها بقليل من التفصيل فيما يلي من البحث.

●●●

ونصل إلى السؤال الذي يهمنا أكثر من غيره ـ ربما! ـ وماذا عن الشرق الأدنى، حيث تقبع مجموعات بشرية مستأنسة، روّضوها على الطاعة، تنتظر مصيرها وتمد يدها تشحذ الأمن من مذلّيها وقاتليها، وها هي ذي ترضى بالقليل القليل، بل بالفتات من أمن الأنظمة والحكام، لا أمنها المفترض أنه الأساس.

إنه موضوع مقالنا القادم، لنعود ـ بعد ذلك ـ إلى التصوّر الاميركي لدور الاتحاد السوفياتي وأوروبا في النظام الدولي الجديد، في محاولة ـ مجرد محاولة ـ لمعرفة ما يدور في ذهن السادة الجدد.

مَن سيأكل مَن..؟

أخذتنا بعيداً قصة الكويت، تلك الكارثة الكبرى بكل أبعادها والمقاييس، عن الموضوع الأساسي الأول: العالم والنظام الدولي الجديد، ولم نستكمل بعد الحديث عنه فيما نقدّر من أبعاده وعلاقاته القادمة، سواء منها ما يتصل بعناصر قواه ومجموعاته الكبرى الاساسية، أو بموقفه ونظرته إلى العالم الأخير والأجير ـ ونستخدم هذا التعبير مستقبلا بديلا من العالم الثالث أو النامي لأنهما سقطا بسقوط الإتحاد السوفياتي وزواله.

وكنا قد استبقنا الأحداث حين أشرنا في بعض مقالاتنا السابقة إلى أن السلام القادم في المنطقة، في ظل هذا النظام الدولي الوليد الذي لم يكتمل، لن يكون سلاماً عادلاً ولا شريفاً، فللسلام الحقيقي شروط لم تتوافر بعد، أقلها توازن القوى وهو مفقود وممنوع، وإرادة مشتركة عند طرفي ـ أو أطراف ـ الصراع، لا تفرضها إرادة خارجية أو تهيمن على قرارها، وهو ما لم يتوافر بعد لهذا السلام.

كذلك قلنا إن شروط «إسرائيل» القادمة، وقفزها إلى نتائج السلام لتقطف ثماره من قبل أن يحل السلام فعلا، سيكون أحد عناصر انهياره.

ولم نغفل أن متغيرات الوضع السياسي الداخلي في كل من أميركا و«إسرائيل»، قد تبعد هذا السلام وتبقي المنطقة كلّها في حالة انعدام الوزن. فـ «إسرائيل» قادرة على الهرب من ضغط الاضطرار الاميركي إلى مسايرة أصدقائها العرب، وأميركا لن تجد في نهاية المطاف ما يضّطرها إلى فرض السلام ما لم يكن ذلك مهدداً لمصالحها. ولأن مصالحها غدت آمنة ولا تهديد لها، فليس أهون عليها من أن تنفض يدها منه ـ أي السلام! ـ ونعني بأمن المصالح الاميركية شيئين: النفط، واستبعاد أية قوة سياسية وطنية عن السلطة في أي بلد عربي. ولو نحن ألقينا نظرة على ما حولنا لرأينا وبوضوح كاف أن النفط آمن وهو لأميركا لا ينازعها فيه منازع ولا يهدّد سيطرتها عليه أحد... وأما بقايا العرب فهم مستسلمون خاضعون، وتعرف الأنظمة التي أقيمت عليهم ـ أو انتهت إليها الأمور ـ كيف تتولى أمر إرادتهم الوطنية والقومية أو تروّضها، وتحوّلها عن هدف التحرير، أو عما هو اقل بكثير: عن هدف السلام العادل. ولم نذكر شيئا عن الارادة الاسلامية وصلتها الوثقى بكل ما تتم به تصفية تراثها ومقدساتها، لأن الاسلام اليتيم من اهله وفي أهله سيظل ملاحقاً ومطارداً، شأنه في ذلك شأن تيار القومية العربية من قبل، إلاّ شرائح منه يستخدمها حاكم جاهل وتعبّر

عن السلطة الجائرة!

وقلنا إن «إسرائيل» ستحاول أن تحصل على كل شيء. ولن تعطي شيئا. فهي تريد المياه، والمشاريع المشتركة، والسوق والحدود المفتوحة، والعلاقات الطيبة، والتبادل الثقافي والتجاري وكل ما يؤكد لها السيطرة، بما في ذلك الاستيطان الكثيف، حتى إذا انقضت مرحلة طويلة على هذا السلام من طرف واحد ـ أو الاستسلام ـ لم يبق شيء يفاوض عليه العرب ويغدو أمر «إسرائيل» الواقع أمراً نهائياً لا نقاش فيه ولا مفاوضات حوله!

وتوقعنا أن تهرب «إسرائيل» ـ وهي قادرة ـ إلى الانتخابات واحداً من خيارات عدة أمامها، والغرض واضح: الهرب من استحقاق السلام الذي هو الجلاء عن الأرض. ولأن موعد الانتخابات الاسرائيلية سيكون متزامناً مع موعد الانتخابات الاميركية، فسيكون متعذراً على الإدارة الاميركية المضي في عملية السلام بزخم المرحلة الاولى. خلال ذلك يكون الحاجز النفسي قد تم كسره، وأنظمة النفط قد سارعت نظاما بعد نظام إلى «التعامل مع الحقائق الموجودة على الأرض» ومهّدت لـ «إسرائيل» سبيل البقاء والهرب من السلام الموعود!

نتوقف قليلا هنا ولنا عودة إلى الموضوع على ضوء المستجدات المتسارعة.

ونتابع الحديث عن العالم والنظام الدولي الجديد.

إذا كان سقوط الإتحاد السوفياتي وانهياره السريع قد حسم الحرب الباردة، فإنه لم يأت للعالم بالسلام والعدل، ولا بالحرية. لقد أزال انهيار الإتحاد السوفياتي من طريق النظام الرأسمالي خصماً عنيداً شديد القوة مسلحا بما يكفي لتدمير الحياة على الأرض، ولكن زوال الإتحاد السوفياتي يخلق من المشكلات في العلاقات الدولية وفي داخل النظام الجديد، ما لن يكون معه العالم أحسن حالاً به مما كان!

لنحاول أن نستعرض في نقاط سريعة بعض المشكلات، تلك التي يكفي كلٌّ منها ليفرض على العالم القادم أشكالا أخرى من الصراع ويعيده إلى الخوف ويسلب أمنه.

● نبدأ من الداخل ،من داخل النظام الرأسمالي في بنيته السياسية. لقد شكل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من خلال الصراع ما بين قوتين عالميتين في السلطة والنفوذ هما: أميركا والاتحاد السوفياتي. وقد فرض الصراع على العالم كله استقطابا تداخلت فيه عناصر الخوف، والحلم، والايديولوجيا، وصراع البقاء والمصالح . من خلال هذا الصراع العنيف، والخوف من الحرب المستحيلة بسبب القوة النووية التي امتلكها الطرفان، تشكلت القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية في العالم، وكانت تعبيراً اميناً عن ذلك الصراع. أي أن

بنية كلٍّ من النظامين الداخلية قد تشكلت من خلال هدف النصر الذي اعتبره كل منهما محتوماً وقادماً. ووضعت القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية هدفها المحدد: كسر الخصم ودحره وإثبات صدق تجربتها وقدرتها على البقاء. وقد شكّل الصراع بحد ذاته عقيدة سياسية وعسكرية واقتصادية تمحورت من حولها المؤسسات والافراد. فجأة ينهار أحد الخصمين اللدودين الذي هو الإتحاد السوفياتي وينتهي من داخله. أي أن ما كانت تسعى له تلك القوى والمؤسسات في الطرف الرأسمالي قد تحقق لها بنتائج حرب مدمرة لم تقع. أعطى السقوط السوفياتي للغرب نصراً رخيصاً وبلا ثمن. وكما يحدث في اعقاب الحروب - وهو قانون الحياة - فان كل شيء سيتبدل وتتبدل معه القوى والسياسات بأهدافها ووسائلها.

ونحن إذن أمام نتيجة محتومة لم تتحقق بعد. هذه النتيجة التي تترتّب على السقوط السوفياتي وغياب قوة الخصم هي: التغيير المفروض على الداخل ومن الداخل. داخل الانظمة بمؤسساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبأيديولوجيتها المتبناة في زمن الصراع!

بمعنى آخر. كل ما كان موجوداً في الغرب من أهداف تشكلت عليه المؤسسات السياسية والعسكرية والاقتصادية قد سقط، ويجب إعادة بنائه على ضوء عالم جديد لم يتشكل بعد وما زال جنينا ومجهولاً!

فالسياسي الذي عاش على مناهضة الشيوعية والترويج لمبادئه، وسواء أكان صادقا أم منافقا، قد انتهى دوره ويجب أن يجد لنفسه هدفاً آخر يبرر له استمراره.

والعسكري الذي درس وتعلم وتخرج، ومارس العسكرية في أي موقع من مواقع المسؤولية، وكان هدفه وعقيدته مواجهة الإتحاد السوفياتي، ذلك البعبع المخيف، لم يعد أمامه ذلك الخصم وعليه أن يضع لنفسه هدفاً آخر: أن يخترع خصماً أو يجد نفسه بلا عمل!

ومؤسسات وزارات الخارجية في النظم الرأسمالية التي كان هدفها ملاحقة وتطويق النشاط السوفياتي وتأكيد سياسة بلادها الحرة في مواجهة النظام الشمولي، تحولت إلى مجرد قنصليات في غياب الخصم وسقوطه. أصبحت هي الأخرى بلا عمل جاد يتجاوز حدود البروتوكول والتمثيل!

ورجال الفكر من منظّري الرأسمالية وأنصارها وموظفيها، يجدون أنفسهم هم أيضاً بلا عمل، بعد أن سقط الخصم وساد المنطق الواحد والنظام الواحد، وانتفت الحاجة إلى الفلسفة والتنظير!

نحن أمام وضع فريد في التاريخ. عالم يتكون من خلال التنافس وحرب باردة ما بين

نظريتين للحياة متناقضتين، ويتكتل ويستقطب كل من هو على وجه الأرض من دول ومجتمعات من خلال هذا الصراع، يجد نفسه فجأة وقد انتفى أمامه مبرر كل شيء. فلا الصراع هو الصراع، ولا أحد يعرف بعد من سيصارع من؟... ولا الإستقطاب الذي فرض الخوف هو الاستقطاب بعد أن زال الخوف ومبرره. إنه واحد من تلك الزلازل الكبرى التي تقلب عالي الأرض سافلها فتزيل من جغرافيتها ما تزيل، وتضع جغرافيا أخرى مكانها، تفصل القارات وتعلي الجبال وتهبط بالوديان، وتطمر من معالم الحياة ما تطمر، لتبدأ بعدها الحياة دورة جيولوجية أخرى تتشكل من حولها وتخضع لها.

۞ الموضوع الآخر الذي سيفرضه زوال الإتحاد السوفياتي على عالم ما بعد الحرب الباردة، هو إعادة تنظيم علاقات الرأسمالية ببعضها البعض، ورسم حدود مصالحها الجديدة خارج حاجات الحرب الباردة والصراع القديم مع الإتحاد السوفياتي. واذا كان الخوف من الشيوعية والحرب والقوة السوفياتية المدججة بالأسلحة النووية وبقوة برية لا تقاوم، قد فرض على اوروبا - مثلا - قليلاً أو كثيراً من التنازلات أمام السياسة الاميركية لتستظل بها وتحتمي بقوتها النووية. فإن زوال الإتحاد السوفياتي يضع اوروبا في مواجهة نفسها ومشكلاتها، خارج الخوف وداخل المصلحة. أي أن ما كان يفرض عليها قدراً من الإستسلام أمام أميركا قد زالت مبرراته، فلا خصم يهدد اوروبا ولا قوة تخشاها. ماذا بقي إذن؟ تبقى المصالح، والصراع الآخر الذي أخفى صوته الخوف.(إنه صراع الرأسمالية ذاتها، وبقوانينها التي تنبت منها). الصراع على السوق ما دام اقتصاد السوق هو الناظم للعلاقات والانتاج، بل ما دام إقتصاد السوق هو «فعل الايمان الرأسمالي».

وقد رأينا بوادر الخلاف - الذي سيتحول بقانون الرأسمالية إلى صراع من نوع آخر - في العلاقات الأوروبية - الاميركية، وفي العلاقات الاميركية - اليابانية. لقد أطلق سقوط الإتحاد السوفياتي الوحش الرأسمالي من قمقم الخوف في مواجهة العالم الاخير والأجير كلّه. هذا العالم الذي سيتحوّل إلى مصدر للمواد الأولية، وأرض اختبار للسلاح لأن معامل السلاح يجب أن تظل عاملة، ومجتمعات استهلاك للانتاج الذي يزداد ويحتاج بقانون اقتصاد السوق إلى سوق اكبر.

ولأن الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفياتي كان يوحّد ذلك الوحش الرأسمالي، فإن زوال عامل الخوف سيفرط «كتلة الوحش» الرأسمالية المتحدة فيما بينها على الهدف القديم، إلى وحوش متصارعة فيما بينها على السوق ايضا. على المزيد من الإنتاج والمزيد من

الاستهلاك، والمزيد من الحاجة إلى مستهلكين! أي أن الرأسمالية تعود إلى قوانينها الأولى التي ضبطها عامل الخوف والحرب الباردة، وتنطلق في صراعها القادم من مبادئها لتلد من ذاتها خصمها أو خصومها الجدد!

وفي المدى المنظور من توقعات الصراع فإن العالم سينقسم إلى ثلاث كتل اقتصادية: الكتلة الاميركية، والكتلة اليابانية، والكتلة الأوروبية، وأبرزها ألمانيا وفرنسا.

من خلال الصراع القادم ما بين هذه الكتل سيولد النظام الدولي الجديد، واذا كنا نسلّم اليوم بأن أميركا هي التي تؤكد سيطرتها على هذا النظام، فإنه لا شيء يؤكد قدرتها على الإستمرار. صحيح أن سيطرتها على منابع النفط من خلال حرب الخليج الشرقي ـ وكان هذا هو الهدف الحقيقي للحرب ـ قد منحها ورقة ضغط كبرى في مواجهة اصدقاء الأمس وخصوم الغد، إلاّ أن السيطرة على موارد الطاقة لن تحسم وحدها السيطرة الأميركية، وستواجه أميركا تحديات كثيرة في داخلها وخارجها تفرض عليها في النهاية أن تجد لنفسها شركاء في الصراع والمواجهة، وان تحدد خصما واحداً لا خصوماً كثراً كما هو الحال اليوم!

يتضح لنا من هذا الاختصار المكثف لما يواجه النظام الدولي الجديد الذي لم يولد بعد وما زال جنينا، أن لا شيء قد انحسم بعد، وأن الرأسمالية المنتصرة ستواجه مشكلتين محددتين، ولكل منهما فروعها الكثيرة:

أ ـ مشكلة إعادة صياغة نفسها وأهدافها وأجهزتها ومؤسساتها ككل.

ب ـ ومشكلة تنظيم وضبط صراعاتها التي ستفرزها بنفسها، وقد يفلت الصراع ليلد الخصم الجديد الذي سيحل محل الإتحاد السوفياتي.

ولسنا وحدنا من ينظر إلى النظام العالمي الجديد هذه النظرة غير المتفائلة، ففي مقال لكيسنجر توقع أن لا يكون النظام القادم نظام السيطرة الاميركية أو القوة العظمى والوحيدة. وهو يرى أن «انتصار الولايات المتحدة في الحرب الباردة قد خلق عالماً مناقضاً للعالم القديم الذي اختبرته وتعاملت معه. ففي سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية احتاجت الديمقراطيات الغربية إلى حماية أميركية. وفي السنوات العشرين الأخيرة إحتاجت أيضاً إلى رأس المال الاميركي. وقد اضفت المواجهة الايديولوجية على التوهج الاميركي قدراً من المعقولية. غير أن هذه التبعية تتضاءل، وستظهر الديمقراطيات الحقيقية إستعداداً يتضاءل باستمرار للحاق أوتوماتيكياً بإرادة واشنطن، وستطوّر أوروبا واليابان كفاءة دفاعية ذاتية أكثر فأكثر».

ويتابع كيسنجر تصوره لعالم ما بعد الحرب الباردة يقول: «لقد انقضى ذلك الزمن الذي

كانت فيه أميركا مصدراً رئيسياً لرأسمال الاستثمارات العالمية. ولهذا يستحيل القول أن أميركا خرجت من حرب الخليج الشرقي دولة عظمى وحيدة في العالم. لقد بقيت الولايات المتحدة الأميركية الدولة الأقوى عسكرياً، إلاّ أن انتشار التكنولوجيا وخفض النفقات العسكرية سيخفضان كثيراً من قيمة ذلك، ولن تخوض أميركا حرباً أخرى بأموال الآخرين. لا تستطيع أميركا بقوتها أن تكون مرتزقة النظام العالمي الجديد. عليها أن تستخدم مواردها من أجل أهدافها، وبخاصة أن القوة تتشكل من الآن فصاعداً من خلال الترابط ما بين الثروات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وستنمو بسبب ذلك مراكز قوة جديدة فاعلة في كل من أوروبا وآسيا ».

***

في مواجهة هذا العالم المتغير، غير المستقر، والذي يحاول فيه كل فريق من حلفاء الأمس أن يجد لنفسه موقعه، المستقل بمصالحه، ما هو موقف العرب على اختلاف انظمتهم وانتماءاتهم، وهل بدا لأحد منهم أن يدرس أو يحدد موقفه من الغد؟ موقفه على ضوء مصالحه وبنظرة جماعية لا أحادية؟

ام أن حرب الخليج الشرقي قد حذفتهم لتجعل منهم مجرد توابع وأحجار في لعبة الكبار؟

هذا النظام الدولي.. الى أين؟

تضغط الأحداث وتتسارع، وتطرح من الموضوعات للبحث والمناقشة والمعرفة، بأكثر من قدرة الكاتب أو المراقب السياسي على المتابعة، وبأكثر من قدرة الاعلام نفسه ـ على اتساع مداه وإمكاناته ـ على اعطاء هذه الموضوعات حقها من البحث والتدقيق والمتابعة. وذلك أن هذه الأحداث في تسارعها وتشابكها وتعقيدها وتناقضها واضطرابها، إنما تعكس قدراً من حقائق الحياة وتفاعلها وتداخل عناصرها. ولأن الحضارة الحديثة غدت ثقيلة الوطأة، ضاغطة بحاجاتها ومطالبها، فإنها تفرز مشكلاتها وتفرض واقعاً للحياة يعكس تسارعها وتناقضاتها وأحداثها. وإذن فنحن أمام واقع لا مفر منه ولا قدرة لنا على متابعته، ولا بد لكل منا في نهاية الأمر من أن يحدد عناصر اهتمامه وأبحاثه، وأن يقف بقدر ما متفرجا صامتا!

ولقد أثار عندي هذا الاحساس مجموعة الموضوعات التي كان عليّ أن أتابعها خلال اسبوع. فقد وجدتني مشدوداً إلى عدد منها استغرق مني وقتي كله، ومعي فريق عملي المحدود الذي يلخص لي ويتابع معي، وينظم ارشيفي المتواضع.

وكانت تجربة صغيرة تلك التي قمت بها لتحديد ساعات العمل على مدى الاسبوع المنصرم لمتابعة الموضوعات التالية التي تثير اهتمامي ككاتب ومراقب سياسي، وأحتفظ عنها بمعلومات أساسية تم تنسيقها وحفظ معلوماتها ووثائقها، هذه الموضوعات كانت:

- النظام الدولي الجديد ومفهومه لدى كل من الخمسة الكبار في مجلس الأمن، ومفهومه لدى دول أخرى فاعلة أو مفعول بها على الساحة الدولية.
- موضوع الخليج والنفط ودوله وما يجري هناك مما يثير اهتمام الصحافة العالمية وأجهزة الرصد، سواء ما كان منها ايجابا أو سلبا.
- موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي والموقف العربي المختلف منه ـ وقد اصبح متناقضا ولم يعد موحدا وهو ما توقعنا من قبل!
- أخيراً موضوع تطور عدد من الأحداث العربية الاخرى: العراق وحصار الجوع... وليبيا والشرعية الدولية التي تهددها ومعها بعض العرب ـ كالعادة! ـ وسورية ومحاولات تحجيم قوتها ودورها وربما الغائها!. ومن المفيد أن ألاحظ هنا أنني أتحدث عن جمع المعلومات والمتابعة، وليس عن موقفي السياسي.

فماذا كانت النتيجة؟

في موضوع النظام الدولي الجديد تجمّعت لديّ مائة صفحة أي ما يعادل ستة وثلاثين ألف كلمة تقريبا، تم اختزانها في الكومبيوتر وفهرستها وتوزيعها على موضوعاتها الفرعية.

في موضوع الخليج والنفط ودوله وما يجري فيه أو حوله مما يتصل به، تجمّعت لديّ مائة وخمس عشرة صفحة، أي ما يعادل أكثر من أربعين الف كلمة تم اختزانها أيضاً وفهرستها وتوزيعها على عشرين موضوعاً فرعياً.

في موضوع النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والموقف الدولي منه، والعربي بتناقضاته، والفلسطيني، والاسرائيلي تجمّعت لديّ أكثر من مائة وعشرين صفحة أي ما يزيد قليلا على خمسين الف كلمة.

وفي موضوع العراق، وليبيا، وسورية، بلغ ما تجمع لديّ عنه أكثر من اربعين صفحة، أي ما يزيد على أربعة عشر الف كلمة.

أما ساعات العمل والقراءة والتخزين والتوزيع والاستنساخ وحماية المعلومات، فقد توزعها سبعة أشخاص، معدل عمل كل منهم لا يقل عن أربعين ساعة عمل في الاسبوع، أي ما يقارب ثلاثمائة ساعة عمل.

أردت من هذا العرض السريع والمختصر أن اعطي القاريء صورة عما يجب بذله من جهد لم يعد الفرد قادرا عليه، لمتابعة أحداث معينة لا تشكل في نهاية الأمر إلاّ جانباً يسيراً من أحداث السياسة والعالم. ولقد قدرت مؤسسة أميركية مختصة أن ما يجب أن يبذل من جهد لمتابعة أحداث العالم الأساسية المؤثرة، يحتاج إلى عشرة آلاف ساعة عمل يومياً، وإلى مجموعة إختصاصيين كبار لإدارته لا يقل عن مائتي مختص في فروع المعرفة السياسية ومتابعة الأحداث وقراءتها وتفسيرها، وأن نفقة مثل هذا العمل لا تقل عن ثلاثمائة مليون دولار كل عام.

ونكتفي بهذا، ولم نرد منه إلاّ أن نعطي القاريء فكرة جد مختصرة عن أهمية الأحداث وتسارعها وتشابكها والحاجة إلى متابعتها وقراءتها وتحليلها، ليظل الانسان في موقع الرؤية والمعرفة الشاملة، وهو ما أصبح مستحيلاً على الفرد مهما بلغ من القدرة والذكاء والمتابعة.

ونعود إلى موضوعنا الأساسي: النظام الدولي الجديد.

ما زلت في شك كبير من أن يستطيع عالم ما بعد الحرب الباردة، بقواه الخمس الرئيسية في مجلس الأمن، أو قواه السبع المتفوقة اقتصادياً، اقامة نظام دولي جديد قادر على الحياة، قادر على الاستمرار. وذلك أن مثل هذا النظام الدولي الجديد يفترض، لتحقيقه وقيامه

واستمراره، توافق وتناسق أهداف القوى الكبرى وانتفاء موجبات الصراع فيما بينها، وهو ما يتناقض وقوانين الحياة الأساسية بل وقوانين النظام الواحد الذي تنتمي إليه هذه القوى.

وإذا كان الحديث عن هذا النظام الدولي الجديد أو القادم يستند إلى القليل من المعلومات بسبب أنه ما زال وليداً لم تتضح معالمه بعد، فإن ما هو مؤكد أن ذلك لا يعطل الحدس السياسي، ولا التقدير الذي يقود إليه التحليل واستقراء وقائع الحاضر والتاريخ وقوانينه الثابتة.

وأول ما يطرح هذا النظام من اسئلة كبرى سؤال اساسي: هل يريد أصحابه، ونعني الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، أن ينشئوا سلطة عالمية أو ما يشبه «حكومة العالم» من خلال مجلس أمنهم، ليحكموا من خلاله العالم، وليفرضوا ذلك النظام؟

يقود هذا إلى اسئلة فرعية أخرى كثيرة: هل يستطيعون ذلك، ما هو موقع القوى الاقتصادية الكبرى في هذا النظام؟ ما هو موقع المانيا واليابان، وهما قوتان عظميان بكل المقاييس المتعارف عليها في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهل يعدّل ميثاق الأمم المتحدة لينضما إلى مجلس الأمن؟ وإذا بقيا خارجه فهل تستقيم لمجلس الأمن تلك السلطة العالمية بغير هذين العملاقين الكبيرين بمقاييس النظام الرأسمالي؟ وإذا تم التعديل فكيف وعلى أي اساس، وهل تأخذ المانيا موقع فرنسا أم انكلترا، أم أن كرسي اوروبا يكون واحداً وبالتناوب وبذلك يظل اعضاء المجلس خمسة بدخول اليابان بديلا من احدى الدولتين الأوروبيتين؟ وهل في مقدور القوى الكبرى أن تمس صيغة مجلس الأمن الحالية دون أن تغامر بفرط هذه المؤسسة الدولية؟

ننتقل الآن من الشكل إلى الجوهر. نفترض - مجرد افتراض - أن تعديل النظام وإعادة توزيع المقاعد والنفوذ على ضوء واقع القوى الدولية، قد تحقق بغير جهد، ولا مصاعب تنعكس على النظام الدولي الجديد فتهدده من قبل أن يولد. فهل يكفي هذا لنفي أسباب الخلافات الدولية والصراع؟ وأين تذهب تلك المصالح المتضاربة، وتلك الحيتان الكبرى الباحثة عن الموارد، المتقاتلة على التصريف والسوق بقوانين اقتصاد السوق؟

أسئلة أخرى كثيرة أيضاً يطرحها الدور الذي أخذه مجلس الأمن لنفسه في بيانه الذي أعقب اجتماع الخمسة الكبار، وحاولوا من خلاله أن يبلغوا العالم أن فجرا جديداً من التاريخ قد بزغ، وأن السلطة العالمية لمجلس الأمن تخوله أن يقيم ما يشبه «الحكومة العالمية».

وحتى لا نضيع ويضيع معنا القارىء، نتوقف عند بعض تلك المبادىء التي أعلنها

المجلس في محاولة لقراءتها، ومعرفة آلية تنفيذها وتطبيقها.

طرح الخمسة الكبار عدداً من الموضوعات التي تهم البشرية جمعاء فعلا، والتي يعني تطبيقها الكثير الكثير من تغيير العالم نحو الأفضل إذا ما أمكن تطبيقها، وصدق «الكبار» في الايمان بها والعمل على تحقيقها.

الديموقراطية، حقوق الانسان، مراقبة الانتخابات، عدم السماح لأنظمة معينة بتحدي المجموعة الدولية، وقف انتشار اسلحة الدمار الشامل... الخ.

موضوعات ساخنة وأساسية يشكو معظم العالم، وبخاصة عالم الجنوب ـ أي العالم الأخير في السلم الانساني ـ من فقدانها أو سوء تطبيقها. فالديمقراطية تكاد أن تكون مفقودة في غير عالم مجموعة السبعة الاقتصادية الكبار، وكذلك حقوق الانسان. وفيها جميعا وبنسب متفاوتة يتم تزوير الانتخابات. وأما عن تحدي أنظمة معينة للمجموعة الدولية، فـ«اسرائيل» مثل صارخ على هذا التحدي، بل هي مثل صارخ على الاستهانة بقرارات المجموعة الدولية سواء تلك التي أصدرها مجلس الأمن أم تلك التي أصدرتها الأمم المتحدة، والقائمة طويلة. وكذلك أمر أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة الاسلحة النووية والكيميائية.

ولو نحن اقتصرنا في النظر إلى تطبيق هذه المبادىء في العالم العربي، وفي اوضاع شعوب المنطقة من منظوري الديموقراطية وحقوق الانسان ونزاهة الانتخابات، لما بقي نظام عربي ولسقط الجميع في الامتحان الصعب.

معنى ذلك أن النظام الدولي الجديد الذي يبشر الكبار بعالمه السعيد سيحرر العرب ـ مثلاً ـ من الأنظمة التي أقامها النظام الدولي القديم، وسيجعل الديموقراطية بديلاً من القهر والجور، وحقوق الانسان بديلاً من إذلال الانسان وامتهان آدميته، وزجه في السجون بلا محاكمة ولا تحقيق بل وبغير ذنب اقترف إلاّ أن يكون له رأي مخالف لحاكمه المنزّه! وسيقيم النظام الدولي الجديد آلية عالمية لمراقبة نزاهة الانتخابات في كل بلد عربي ـ إذا كان ثمة انتخابات اصلا!! ـ ولأن اسلحة الدمار الشامل أمر ممنوع وخطر بين أيدي الصغار الذين لم يبلغوا سن الرشد والذين هم العرب طبعا فسيتم منع السلاح عنهم وتحديده ومراقبته ونزع ما هو خطر بين ايديهم منه. كذلك فإن تحدي المجموعة الدولية هو امر مهدد للنظام الدولي الجديد ولذلك فلن يسمح لأحد بأن يخرج على ارادة الشرعية الدولية الممثلة في الخمسة الكبار سياسياً، أو في السبعة الكبار اقتصادياً!

على أن الواقع الذي مارسته وتمارسه الشرعية الدولية ـ وما زالت في أول طريقها

الطويل - يطرح اسئلة من نوع آخر. أسئلة تتصل بشرعية هذه الشرعية، وبمصداقيتها، وبأهدافها الحقيقية وراء الكلمات الحلوة؟

من الذي أعطى الشرعية الدولية: الخمسة الكبار، أو السبعة، هذه السلطة الكونية التي تلغي الحرية باسم الحرية، وتقيم نظاماً سلطوياً أحادي القوة والمصلحة، وتضع الحدود والقيود لما يجب وما لا يجب، ما يجوز وما لا يجوز؟

وأية معايير، أو قيم اخلاقية، تستند إليها هذه الشرعية في سلطتها، وفي فرض نفسها وماذا تمثل هذه الشرعية، ومن أقامها، وماذا تريد، وهل تعرف حدوداً لما تطلب أو تفرض؟

واضح إذا نحن أردنا أن نسمي الأشياء بمسمياتها، وأن نردها إلى اصولها وجذورها. أن القوة، والقوة وحدها، هي الأساس الذي تستند إليه هذه الشرعية، وهي التي تمنحها سلطة الفرض!

ولا تخرج هذه الشرعية على منطق الحياة عبر التاريخ، فقد طالما كانت القوة وحدها هي التي حسمت الصراع - أي صراع - وأضفت على نتائجه شرعيتها وقانونها. ولم تشذ عن هذا مرحلة من مراحل التاريخ، ولا قوة من قواه، ولا منتصر فيه من دون منتصر. الكل - بغير استثناء - وبنسب قد تتفاوت درجتها وتتفق في جوهرها، مارس القوة، سلطة وقانونا وشرعية، وفرضها!

كذلك فإن ما تدعيه القوة اليوم من سلطة أخلاقية، أو هدف أخلاقي، كان دوماً ما ادعته كل سلطة منتصرة وما برّرت به سلوكها ولو لم يكن أخلاقياً! وإذن فلسنا في مواجهة حالة شاذة اليوم، ولا نحن الشعب أو الشعوب الوحيدة في التاريخ التي يمارس ضدها النظام باسم العدل، أو يقام عليها الحد بغير ذنب اقترفته.

●●●

على أن ما يلفت النظر فعلا، ويحار أمامه المراقب السياسي المنصف، هو أن تكون هذه الشرعية الدولية الجديدة موجهة فقط في اتجاه العرب، وتستهدف فقط بلداناً عربية، وتبرر نفسها من خلال مواقف متناقضة تتفق في الهدف والمستهدف، الذي هو عربي دوماً!

العراق بلد عربي، وقد استهدفته الشرعية الدولية الجديدة. دمّرته. الغت فيه كل اسباب الحياة. وما تزال تلاحقه.

ليبيا بلد عربي آخر مستهدف اليوم. الارهاب نستنكره وبخاصة إذا ما كان موجها إلى

أبرياء. تلك قناعة لا شأن لها بنظام ولا هدف. ولكن موضوع ليبيا - ونختلف مع قيادتها في الكثير - يطرح أسئلة تتجاوز موضوع الارهاب وقصة «لوكربي». إنها تمس أساسيات القانون الدولي والعلاقات الدولية، وحق القضاء، وإمكان، أو استحالة، أن يكون المدعي حَكَماً وحاكماً ومنفذاً في وقت واحد وبغير حق اعتراض ولا استئناف ولا تمييز!

سورية هي الأخرى مستهدفة أيضاً اليوم. البحرية الالمانية تعترض سفينة تحمل إليها شحنة من دبابات اشترتها علناً من تشيكوسلوفاكيا. لماذا؟ لأن الشرعية الدولية التي تحوّل «إسرائيل» إلى مجتمع مدجج بالأسلحة، خفيفة وثقيلة، كيمائية ونووية، هذه الشرعية تمنع عن سورية - وستمنع عن أي بلد عربي مستقبلا - السلاح ليظل لـ«اسرائيل» تفوقها، وتظل حارسة المصالح!

الجزائر مستهدفة هي الأخرى، فالديموقراطية التي ينادي بها الغرب كل يوم إيماناً بها في كل أرض، والتي قاوم باسمها النظام الشيوعي الشمولي السلطة، هذا الغرب نفسه يرفض نتائج الديموقراطية الجزائرية، لأنها حملت إلى السلطة قوة يخشاها، وكان أن استبق نتائج الديموقراطية بالقوة: بنصف انقلاب، يتحول تدريجا إلى انقلاب كامل؟!

السودان مستهدف هو أيضاً وأيضاً، لئلا نذكر اليمن والاردن، وكل من جرؤ على أن يقول «لا» في وجه قراصنة العالم الجديد.

نحن أمام وضع فريد في التاريخ: العالم المنتصر، بالغ القوة، يتجمع بكل تناقضاته ومصالحه المتنوعة، وبكل عنفوان قوته وغطرستها وتقدمها وشراستها في مواجهة مجموعة بشرية ذات لون واحد، وكأن لم يبق لهذا الغرب المنتصر من عدو إلاّ العرب، ولا من هدف إلاّ هدف إذلال هذه الأمة فوق ما هي ذليلة، وإلا شرذمتها وتمزيقها فوق ما هي ممزقة ومشرذمة؟!

ما الذي يحدث، وإلى أين يسير هذا العالم: عالم القوة المنتصر؟

ولماذا هم العرب، من دون كل هذا العالم المترامي، هم هدف الشرعية الدولية، تمارس عليهم سلطانها، وتفرض أوامرها، وتعالج أمرهم بالحصار والجوع والمصادرة والمنع والتهديد؟

اسئلة لا جواب عنها، إلاّ الجواب الوحيد: إنه الضعف يغري الاقوياء، والموارد تتحلب عليها الارياق، والاستعمار القديم يطلقه من عقاله سقوط الكابح: الإتحاد السوفياتي.

صراع الحيتان القادم..
في النظام الدولي الجديد

على هامش الحديث عن «العالم والنظام الدولي الجديد» ثمة ثلاثة موضوعات، جانبية وأساسية، تطرح نفسها أمام البحث والباحث، ولا يستقيم الحديث عن هذا «النظام الدولي» بغير أن نشير اليها. وقد رأيت أن أعرضها معاً في موضوع واحد بالرغم من أن كلاً منها يشكل موضوعاً مستقلاً للبحث والعرض والمناقشة.

هذه الموضوعات الثلاثة هي:

- صراع الحيتان القادم..
- مصير روسيا في النظام الدولي الجديد والتوقعات..
- العالم بغير الشيوعية إلى أين..

❁ ❁ ❁

ونبدأ من موضوع «صراع الحيتان القادم» الذي سيكون التعبير الأمثل في «هذا النظام الدولي الجديد».

لقد أدى سقوط النظام الشيوعي من معادلة القوة وخروج الإتحاد السوفياتي السابق من لعبة الصراع والاستقطاب، إلى انفراد «أميركا العظمى» بالعالم، ونشوء مركز السيطرة الواحد. ذلك هو ما يذهب إليه الظن أولاً، وربما يأخذ به الكثيرون حقيقة لا تقبل الجدل. غير أن واقع الحال، وقد سبقت الإشارة إليه في مقالات سابقة، هو أن النظام الدولي الجديد لن يكون ـ وكل الدلائل تشير إلى هذا ـ نظاما وحيد القطب، وحيد القوة. بل نظاماً متعدد القوى، متعدد المراكز، متعدد النفوذ، متعدد أشكال الصراع.

وذلك أن القوة بمعناها الإقتصادي ـ الإقتصادي لا العسكري ـ هي التي ستتحكم بمستقبل العلاقات الدولية وصراعات مراكزها، ولا نهمل أثر أو دور القوة العسكرية، إلاّ أننا ندرك أن القوة العسكرية ليست شيئا معزولا عن تطور المجتمع، وهي في كل حال نتاج القوة الإقتصادية ـ وحين يحدث أن تتقدم القوة العسكرية على القوة الإقتصادية وتزيد، يحدث ما حدث للإتحاد السوفياتي السابق، أي تنهار القوة العسكرية من ذاتها لأن الإقتصاد الوطني للدولة حمل ـ أو حمّل ـ أكثر من طاقته، وفوق قدرة المجتمع على استمرار أدائه الإقتصادي

لتلبية مطالب عيشه.

لقد انتهت مرحلة في الصراع الدولي بسقوط الإتحاد السوفياتي والتجربة الشيوعية، إلاّ أن الصراع نفسه لم ينته، ومراكز القوة الجديدة ستواجه فيما بينها صراعا من نوع آخر: صراع الحيتان الكبرى على الموارد، وعلى السوق، وعلى الربح والمزيد من الربح. إنه قانون الرأسمالية الذي يفرض نفسه الآن وحيداً وحراً. ولأن هذه «الرأسمالية» المنتصرة ليست مركزاً واحداً ولا وحيداً في هذا العالم، فسيجد حيتانها الكبار أنفسهم وجهاً لوجه في صراع «القوة الاقتصادية» على البقاء. وفي هذه المرحلة سيقتصر الصراع على التنافس، وستستخدم كل الوسائل ليحقق كل «مركز قوة اقتصادي» مصالحه في هذه السوق الإستهلاكية أو تلك، في هذا البلد المتخلف الموفور الموارد - النفط مثلا - أو ذلك. ومن خلال هذا الصراع الذي سيكون طويلا ومراً ستتّد مراكز قوة جديدة ومختلفة، وسيأخذ كل فريق حصته الموازية لقوته الإقتصادية. ولا نغفل دور القوة العسكرية هنا التي ستظل محكومة بالقدرة الاقتصادية التي ترفدها.

وإذن فنحن أمام مرحلة جديدة ومختلفة من الصراع القادم، لا أمام مرحلة جديدة قادمة من السلام الموهوم أو المنشود.

ولتوضيح ما نقصد بهذا الصراع القادم نقدم مثلين اثنين هما أول القطر.

المثل الأول هو في إلغاء مفوضية المواصلات في مقاطعة «لوس انجلوس» الأميركية عقداً سبق أن وقعته مصلحة أو ادارة «المترو» في المدينة مع مؤسسة «سوميتومو» اليابانية، لتنفيذ مشروع خط «غرين لاين». وقد جاء إلغاء هذا العقد أو الإتفاق من الجانب الأميركي تعبيراً عن الصراع الجديد ما بين عملاقين إقتصاديين في العالم هما: أميركا، واليابان. ويمثل إلغاء صفقة تم التعاقد عليها وفق قوانين السوق: أي التنافس الحر، ضربة لكل ذلك الحديث الحلو عن ذلك النظام الأخلاقي المنتصر في مواجهة الشيوعية الدولية الشريرة. نحن أمام نموذجٍ من الصراع الآخر الذي سيكون في عنف وشراسة الصراع القديم، وستستخدم فيه أسلحة من نوعٍ آخر، وسيكون التنافس ضاري القوة ما بين أقوياء أنداد. أقوياء من نوع آخر، وأسلحة ليس بينها التهديد المسلح الذي سيحتفظ به الأقوياء للشعوب الضعيفة، وللصراع فيما بينهم على أرضها!

المثل الثاني ما يحدث في الجزائر، وما حدث في لبنان، وما حدث ويمكن أن يحدث في المغرب وللمغرب العربي بشكل عام. ونضيف إلى هذه القائمة ليبيا.

في لبنان تمت تصفية «الوجود والنفوذ الفرنسي» وكان مجرد وجود ونفوذ ثقافي وسياسي، لأن لبنان لا ينتج غير الثقافة والسياسة. وكانت أميركا هي «الدولة الحليفة» التي تولّت إخراج فرنسا عبر اتفاق الطائف الذي فرضته أميركا فرضاً!

في الجزائر تم ما يشبه الإنقلاب على المصالح الفرنسية، ويتم اخراج فرنسا من هذا الباب بهدوء وبخطة تم أحكامها، لتتحول الجزائر إلى «منطقة نفوذ أميركية» كجزء من صراع المصالح. ويحسن أن لا ننسى هنا أن الجزائر بلد نفطي، وينتج الغاز، وأن السيطرة على الموارد هو جزء من الحرب الجديدة ما بين حلفاء الأمس!

في ليبيا يتم تطويقها ـ عبر حادثة لوكربي ـ للسيطرة عليها، ومن خلال ذلك السيطرة الأميركية على قوس النفط العربي كله!

في المغرب العربي عموماً تتراجع فرنسا ونفوذها الثقافي والفرنسي لمصلحة النفوذ والسلطة والمصالح الأميركية.

باختصار بدأت أميركا مبكّرة وبسرعة تصفية نفوذ حلفائها، وهي ترى في السوق الأوروبية الموحّدة القادمة ـ وبخاصة فرنسا التي تعتبر مع ألمانيا نواة هذا المشروع العملاق ـ معركتها وصراعها!

هذان مجرد مثلين، ولو شئنا متابعة جزئيات هذا الصراع الكبير فسنتعب القارىء، وهو صراع تتجمع جزئياته الخفية، لتشكل في نهاية الأمر «النظام الدولي الجديد» الذي نستبق أحداثه بتسميته «الصراع الدولي الجديد»!

●●●

ننتقل الآن إلى موضوعنا الآخر: مصير روسيا في النظام الدولي الجديد والتوقعات؟

يخطىء من يعتقد أن نهاية الإتحاد السوفياتي، تعني نهاية روسيا. لقد انتهى شكل النظام السابق بالتأكيد، وسقطت الشيوعية كتجربة في التحدي العالمي الكبير، إلاّ أن سقوط الإتحاد السوفياتي والشيوعية، لا يعني بالضرورة نهاية روسيا. وإذا تجاوزنا الموضوع الأكبر في «قوة روسيا المستمرة» ونعني به موضوع السلاح النووي الذي ما زال في يدها ويبقيها ـ عسكرياً ـ القوة الثانية على وجه الأرض، فإن روسيا تشكل ـ بالاتحاد السوفياتي وبدونه ـ قوة بشرية مستقلة بذاتها. عدد سكانها يتجاوز المائة والخمسين مليونا، وهي تملك قاعدة صناعية وعلمية، وما تفتقده هو التحديث وكوادر إدارة نظام السوق التي يفرزها ـ عادة ـ نظام اقتصاد السوق نفسه. وإذن فإن روسيا «قوة مستمرة كامنة» تبحث عن فرصة جديدة

لدورها الجديد. صحيح أنها ستعاني الكثير قبل أن تتحول، إلاّ أنها وخلال ذلك ستكون المرجّح لكل تحالف أوروبي أو عالمي، وسيكون دورها متمما في النظام الدولي الجديد لأية عملية استقطاب جديدة، بعد أن كان دورها مستقلاً.

يمكن - مثلا - أن تتحالف روسيا مع ألمانيا، فتتغير خارطة أوروبا والعالم الجديد ونظامه الوليد. كما يمكن أن تتحالف مع اليابان فتتغير خارطة تحالفات العالم كله، أو تنشىء مع ألمانيا واليابان القوة العظمى المنافسة والأكبر اقتصاديا.

يمكن - مثلاً - أن تتحالف مع أميركا فتكون من جديد القوة المسلطة على أوروبا الموحدة القادمة وتفرض للعلاقات الدولية موازين جديدة، وأشكالا أخرى.

يمكن - مثلاً - أن يدفع الألم الشعبي، والبخل الغربي، شعوب روسيا وحلفاءها إلى اللجوء مجدداً إلى القوة العسكرية - وما تزال كما أسلفنا - وأن يستولي العسكر على النظام بالتحالف مع الجوع ليفرض هذا الوضع الجديد على العالم العودة إلى الحرب الباردة وسباق التسلح، وأن يخل بالتوازن الدولي الجديد ومواقعه.

ثم أن روسيا الموحدة قوة مهدّدة لجوارها، وروسيا المفتتة عبء أكبر على جوارها. وفي الحالين فإن مشكلة روسيا، سلباً أو ايجاباً، ستكون محور الأحداث القادمة، وموجهاً للسياسات الغربية، في علاقاتها بها، وفي علاقات بعضها ببعض.

وإذن فنحن أمام مشكلة مستمرة لم تجد حلّها، ومن الصعب أن تجد حلّها في السنوات القليلة القادمة. بل ونستطيع القول أن حلّها في أية صيغة سيفرض وضعا آخر جديداً، وسيلقي بظله على مسرح الأحداث الدولية وصيغ علاقاتها.

❁ ❁ ❁

نصل إلى الموضوع الثالث الذي يطرحه الحديث عن «العالم والنظام الدولي الجديد» الذي بدأنا به سلسلة حلقات البحث.

هذا الموضوع كما حددناه في البداية هو: العالم بغير الشيوعية إلى أين؟

ولقد يبدو هذا السؤال أقرب إلى موضوع «صراع الحيتان» الذي سبق حوله الحديث. إلاّ أنه مختلف بالرغم من أنه جزء منه.

لقد قدمت الشيوعية «وعداً بالتغيير» عاشت عليه مجموعات بشرية كبيرة وكثيرة، وتبناه مصلحون ومفكّرون اجتماعيون، وشكّل نواة المواجهة والرفض للرأسمالية. وليس فينا من يجهل تاريخ الرأسمالية الوحشي في علاقاتها بشعوبها، كما في علاقاتها بالآخرين.

كانت الشيوعية ردّ فعل العدالة على المظالم. تماما مثلما جاءت الرأسمالية والثورة الفرنسية - من قبل - ردّ فعل على أنظمة انتفى فيها عنصرا العدالة والحرية. وقدمت الرأسمالية قدراً من الحرية، وأقامت نظامها غير العادل، بل المتلىء بالمظالم والقهر الاجتماعي.

تحت ضغط الشيوعية والخوف منها - وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية - أخذت الرأسمالية في إدخال قدر من الاصلاح على نظامها، واقتربت قليلاً أو كثيراً - عبر نظم الضمان الإجتماعي ومجانية التعليم، والإلتزامات الإجتماعية والعمرانية الأخرى - إقتربت من هدف العدالة، وإن هي لم تحققها تماماً. فما تزال جيوش العاطلين عن العمل، وأحزمة الفقر المحيطة بمدن الرأسمالية ومجتمعاتها، شاهداً صارخاً على عجزها عن تطبيق العدالة بشكل أوفى وأوسع، وما تزال حيتان الرأسمالية والفساد شواهد أخرى على عجز أنظمتها. وإذا كانت أفكار العدالة الاجتماعية، من ضمن نظام الديموقراطية، قد نجحت في التخفيف من تلك المظالم وتحجيمها، فإنها عجزت عن أن تقدم، لغير عالمها، أي نموذج صالح، وأخفقت على وجه التحديد والخصوص في العالم النامي.

ولقد ظلّت الشيوعية «بوعدها» و«حلمها» قوة ضغط على نظام الرأسمالية تفرض عليه بالتحدي المزيد من الاصلاح في اتجاه العدالة، حتى انهارت الشيوعية. إنهارت لا بسبب العدالة بل بسبب الحرية. أخفقت الشيوعية في أن تطوّر نفسها في اتجاه الحرية، بالقدر الذي نجحت فيه الرأسمالية في تطوير نفسها باتجاه العدالة. كذلك نجح الغرب - أي الرأسمالية - في أن يفرض عزلة وأعباء على النظام الشيوعي عجّلت في نهايته. كسب الغرب الرهان، بل كسبت الرأسمالية، وسقطت الشيوعية من داخلها.

السؤال الآن: هل انتهى ذلك الحلم الإنساني العظيم بالعدالة؟

وسؤال آخر: من يكبح اليمين المتطرف في كل أرض، وفي كل موقع إقتصادي وسياسي، فيعقلن سلوكه، وهل من بديل قادم من الشيوعية؟ وهل ستلد الرأسمالية من داخلها نقيضها الجديد الذي يحدد معالم الصراع القادم؟

نستعير في الجواب عن هذا السؤال قليلاً من «هيغل» أحد أعمدة الفلسفة والفكر الالمانيين في القرن الثامن عشر. يعتقد «هيغل» أن الواقع ناقص دارما، وأن في داخله ممكنات أثرى وأخصب قابلة للتحقيق، وهي تسعى دوما لتحقيق ذاتها، ملغية الواقع القائم لتحل محله، ولتلد ممكنات أخرى تتجاوز الواقع الجديد... الخ. هذه الممكنات تتلخص في أن الواقع القائم هو شرط لواقع آخر قادم. وبهذا المعنى فكل ما هو موجود ليس صحيحا

بالمطلق، وتكمن صحته فقط في كونه تمهيداً لموجود جديد وشرطاً لاشكال أخرى من واقع آخر. أي أن الواقع - أي واقع - ليس نهائيا، بل هو جزء وشرط في وقت معا. جزء من الحقيقة، وشرط لواقع جديد يحمل بذرته الواقع القائم.

وينتهي «هيغل» من تصوره الفلسفي إلى أن الواقع، وفي كل ظرف، هو واقع لا يجسد الحقيقة المطلقة والأخيرة، لأنه مجرد جزء وشرط، ولأنه يحمل في داخله نقضه. وما دام الواقع ينهدم على نحو مستمر، ليحل محله واقع آخر جديد، فذلك يعني أن القوة الدافعة للتاريخ هي السلب، أي النقض، الذي هو التعبير عن الحركة المستمرة التي تكشف زيف الواقع في كل مرحلة من التاريخ.

بتطبيق هذه النظرية «الهيغلية» التي تؤكد نفسها في مسيرة التطور الانساني وصراع البقاء كل يوم، يكون النظام الدولي الجديد جزءا من نظام آخر قادمٍ ومجهولٍ، وليس نهاية الأنظمة ولا الصراع، كما أنه شرط له.. لذلك النظام.

الهدف.. العدو.. الديمقراطية.. العرب..

الآن، وفي قناعتنا، بدأت مشكلة انهيار النظام السوفياتي تعطي ثمارها المرة وتفرض نتائجها على أرض الواقع، جغرافيا وبشريا، سياسياً واقتصادياً، لئلا نقول وعسكرياً أيضا!

فبعد أن زال زهو الانتصار الرأسمالي وشماتته وشعوره بالأمن، جاء دور المشكلات التي خلّفها ويخلّفها انهيار النظام الشيوعي وامبراطوريته الكبرى، وهي مشكلات بدأت وستتسع دوائرها لتشمل العالم كله: عالم الرأسمالية المنفلت من الخوف والناهش بعضه بعضا، والآخرين الصغار، وعالم «ما تحت الرأسمالية» المطموع به، والمتصارع عليه، وأرض المعارك القادمة.

ولو نحن قمنا بجردة حساب صغيرة لما هو متوقع، لهالنا هذا النظام الدولي الجديد الذي لم تكتمل صورته بعد، ولا يعرف عنه أصحابه أكثر مما يعرف عنه المبتلون به، بل ويجهل أصحابه من أمره فوق ما يجهل الآخرون المقبل عليهم كنطع السيف..!

⊛ ⊛ ⊛

أول ما يطرح هذا النظام الدولي الجديد من أسئلة، هو بالضبط ما لم يجد بعد عليه أصحابه من أجوبة، فالحديث عن نظام دولي جديد يفرض إعادة نظر شاملة في الأهداف والوسائل التي حكمت علاقات أطرافه كلها، بعضها ببعض، ومع الآخرين، وسنحاول في هذا المقال أن نقدم عرضا لبعض موضوعات هذا النظام ومشكلاته، وأسئلته المعلقة. وإنها لمجرد محاولة.

⊛ الموضوع الأول الذي يطرحه النظام الجديد هو تحديد الهدف، أو الأهداف الاستراتيجية للدولة، ولأن سقوط الإتحاد السوفياتي خصم الأمس قد أزال الهدف القديم فما هو الهدف الجديد، وما هي العقيدة السياسية والعسكرية لأصحاب النظام المنتصر، أي النظام الرأسمالي؟

إن تحديد هذا الهدف ضروري لاعادة تشكيل القوتين السياسية والعسكرية في المجتمع الغربي ككل، وفي أميركا على وجه أخص. ومن معرفة ومراقبة ما يجري هناك، يتضح للمراقب أن أميركا، والغرب عموما، يعيشان حالة ضياع، وأن سقوط الإتحاد السوفياتي قد أسقط في داخل النظام الغربي أهدافه القديمة، وما زال بعيداً وعصياً أن نقول إن هدفاً جديداً قد حل محل الهدف القديم.

● الموضوع الثاني الذي يطرحه النظام الجديد هو شكل العلاقات القادمة ما بين شركاء الأمس؟ وهل ستظل كما كانت، أم سيدخل عليها قليل أو كثير من التعديل، بل وهل ستبقى تلك العلاقات علاقات تحالف أم تتحول في غياب الخصم إلى شكل آخر - إلى علاقات خصوم متحالفين، أو خصوم متعادين، أو خصوم متصارعين، أو خصوم متنافسين على الآخرين؟ وواضح هنا أن لكل تعبير معناه وحدوده وأبعاده.

● الموضوع الثالث الذي يطرحه النظام الجديد هو علاقات هؤلاء الحلفاء المتصارعين أو المتنافسين أو المتعادين، كلا منهم، وبمجموعهم مع الآخرين، ونقصد بالآخرين تلك المجموعات البشرية السائمة المذهولة المنتظرة ما يقرره لها سادة العالم الجدد ؟! وكيف ستكون هذه العلاقة، وتقسيمها أو تقاسمها، ومن سيكون من نصيب هذا أو نصيب ذاك، وهل لأي من هذا العالم الآخر المستسلم رأي أو خيار فيمن يتولى أمره؟ هل سيكون من حق العرب - مثلا - أن يختاروا سيدهم الجديد، أم أنهم فقدوا بعاصفة الصحراء كل شيء، بما في ذلك حق اختيار عبوديتهم؟

● الموضوع الرابع الذي يطرحه النظام الدولي الجديد هو: هل سيستطيع عالم ما بعد الحرب الباردة أن يستمر بغير عدو مفترض يحشد ضده؟ ومن سيكون هذا العدو الجديد، أهو العرب على اجماعهم، أم هو الاسلام والمسلمون؟ أم هو العالم الثالث كله ومراكز ثقله البشرية: الصين، والهند؟ أم هو سيكون من داخل نظام الحيتان الجديد، أي من داخل حلفاء الأمس المنتصرين الذين وحّدهم العدو الشيوعي بالأمس، وتفرّقهم المصالح والغنائم اليوم؟.. من هو العدو الجديد الذي سيعيد فرز التحالفات والعالم، ويعيد معه تنظيم العلاقات الدولية على أسسها الجديدة؟

خلال ولاية الرئيس الأميركي السابق نيكسون طلب إلى مجموعة من المفكرين والعلماء المختصين أن يضعوا دراسة له حول مستقبل العالم، على ضوء التقدم العلمي المذهل والمتسارع، وأن يحددوا تصورهم له وللاتجاهات القادمة؟ وكان ما فاجأ الرئيس الأميركي - ربما - هو أن هؤلاء العلماء قد انتهوا إلى نتيجة مفزعة حقا، لم يكن يتوقعها سياسي، ولم تدر بخلد أحد، إلا القلة النادرة ممن ترصد مسار الأحداث والتاريخ.

فماذا كانت نتيجة تلك الدراسة؟

لقد انتهت في الفصل الخاص بالحرب والسلام إلى أن الحرب هي القانون الأساسي للحياة وليس السلام، وأن السلام ليس أكثر من مرحلة ما بين حربين. مرحلة تحدد على الأرض نتائج

ما قبلها، وتهيء لما بعدها، أي للحرب الجديدة!

تقول الدراسة ـ وربما كانت أخطر ما استخلصته دراسة سياسية في التاريخ المعاصر ـ إن العالم تصوغه الحروب وليس السلام، فالحدود الجغرافية والسياسية للعالم مثلا هي الحدود التي أفرزتها الحروب عبر التاريخ، وليس السلام، وقد كانت لكل حرب نتائجها المحددة جغرافياً وسياسياً. كذلك فإن لكل حرب قوانينها الاشتراعية ومفاهيمها الاجتماعية، بل إن لكل حرب صيغتها الوطنية ومفرداتها التي تسود بعدها. إنها هي التي تشترع وتنظّم وتفرض وتصوغ وتحدد. وتستوي في ذلك العلاقات الداخلية، أي الوطنية، في كل مجتمع، أو العلاقات السياسية ما بين الجوار، أو تلك التي تسود علاقات العالم بعضه ببعض وتفرض شروطها ومفاهيمها!

إذا كانت الحرب هي الأساس ـ ونشارك في هذا الاعتقاد ـ فإن معنى ذلك أن العالم يعيد تنظيم نفسه وقواه على هذا الأساس، وأن المرحلة الحالية ليست أكثر من مرحلة التقاط الأنفاس لاستيعاب السقوط السوفياتي المفاجىء. وهو السقوط الذي طرح ويطرح من المشكلات أكبر مما كان يطرحه نظام الاستقطاب القديم وحربه الباردة. ويكفي أن نشير هنا إلى واحدة من مشكلات السقوط السوفياتي ـ ولا تحصى ـ هذه المشكلة التي يقف الغرب في مواجهتها مسؤولا وحائرا، إن لم نقل ضائعا، هي: ماذا يفعل الغرب في مواجهة نظام سقط ويخلّف وراءه أكثر من ثلاثمائة وخمسة وعشرين مليونا من البشر يبحثون عن الغذاء والدواء والأمن، وتجتاحهم المخاوف والقلاقل والاضطرابات والصراعات؟ ويحسن أن لا ننسى هنا ـ لأن الغرب لم ينس ـ أن هذه المجموعة البشرية الضائعة ما تزال تملك من القوة العسكرية ما يكفي لحرب عالمية مدمرة، وأن مخزونها النووي ما زال قادراً على إفناء الحياة على وجه الأرض مرات عديدة. صحيح أن أميركا تملك من القوة النووية ما يكفي لتدمير الحياة مرات أكثر وأدق في الاصابة، إلا أن ما نعرف هو أن تدمير الحياة على وجه الأرض لا يحتاج لأكثر من مرة واحدة، هنا في الجانب الروسي ـ السوفياتي سابقا ـ أو هناك في الجانب الأميركي.

● ● ●

يطرح النظام الدولي الجديد الذي يتحدثون عنه مشكلات أخرى، ومواضيع لا تقل في أهميتها وآثارها عما سبق من الحديث.

ما هو موقع العالم الثالث من هذا النظام، لا موقعه من الشراكة في النظام، بل موقعه من التقسيم والتقاسم في داخل النظام؟ بمعنى أكثر تحديدا من سيكون من حصة من؟ وهل يرضى

الكبار بحصصهم، ومن سيفرض تقسيمها وتقاسمها، وما دور الأمم المتحدة القادم في ايجاد التغطية لكل ذلك؟ وهل سيفرض توازن قوى جديد نفسه على الواقع الدولي، أم أننا فعلا قد انتهينا إلى نظام استقطاب وحيد الطرف، وحيد القوة، مطلق السلطة واليد والمصالح؟!

موضوع آخر جانبي ولكنه هام أيضاً يطرحه النظام الدولي الجديد : ما هو مصير دعوة الديمقراطية - أو ذريعتها - وهل يتوقف الحديث عنها بعد أن استنفدت أغراضها في المواجهة مع الشيوعية؟ وإذا لم تكن الديمقراطية مجرد ذريعة وغطاء للمصالح، فهل سيقاتل الغرب دفاعا عن هذه الديمقراطية أينما انعدمت أو تم خرقها والغاؤها؟ وإذا سكت عنها أو غض البصر فهل سيحرك ذلك اشكالا جديدة من المواجهة مع العالم الثالث وفي داخله؟ وهل ستكون الذريعة الجديدة التي تتخفى وراءها المصالح: المصالح المتعارضة أو المتصارعة وتبرز بها مثاليتها، أو نفاقها؟

ثم إن قانون نظام الرأسمالية، أو قوانينه، هو وهي البحث عن الموارد والاستيلاء عليها بأبخس الأسعار، والبحث عن السوق لتصريف الانتاج ولو اقتضى الأمر فرض ذلك. فالانتاج والمزيد من الانتاج، والتصريف والمزيد من التصريف، عنصران أساسيان لاستمرار الرأسمالية، وإلا دخلت مرحلة الأزمة والكساد، وقاد كل ذلك إلى ما يشبه الكارثة، بل وأنعش دعوات الثورة وتياراتها وما أكثرها عبر التاريخ.

على أن التناقض في اللعبة يفرض نفسه هنا فرضاً، فمن أجل مزيد من الانتاج يقتضي الأمر مزيداً من التصريف، ومن أجل مزيد من التصريف يقتضي الأمر مزيداً من القدرة الشرائية لدى الآخرين، ومن أجل المزيد من توفير القدرة الشرائية لدى الآخرين لا بد من قدر من الانتعاش الاقتصادي. هنا يبدأ التناقض، فالانتعاش الاقتصادي وقف على السادة: سادة النظام الدولي الجديد. وكل انتعاش إقتصادي في أي موقع من غير عالم الكبار سيكون على حساب استهلاك منتجاتهم، وبالتالي على حساب الانتاج في الدول العظمى حاكمة العالم! وإذن فنحن أمام واحدة من معادلات التناقض مستحيلة الحل بغير «الصراع» وكدت أقول بغير الحرب، ولعل «عاصفة الصحراء» مجرد نموذج واختبار لتلك الحروب القادمة، الضرورية لبقاء الحياة، والتي تصنع أو تفرض الحقائق الجديدة؟

⊛ ⊛ ⊛

نصل الآن إلى نقطة من البحث، أو إلى سؤال خاص بالعرب في ظل هذا النظام الدولي الجديد وموقعهم منه؟

هل يعرف العرب، أية مجموعة منهم، وأي فريق، ما ينتظرهم، أو ما هو مقرر لهم؟ هل بدا لأحدهم ـ لنظام من أنظمتهم ـ أن يطرح السؤال وأن يحاول أن يجد عليه الجواب، وأن يحدد بالتالي على ضوء ذلك سياسته وتحالفاته ومواقفه؟

نكاد نجزم بالجواب، فلا أحد منهم طرح السؤال على نفسه أو على الآخرين، بل ولن نبتعد عن الصواب إذا قلنا أن أحدا منهم لم يخطر على باله السؤال أصلا، لأن الهم الكبير لهم هو المزيد من المال والمزيد من السلطة الداخلية، والمزيد من لذائذ الحياة! أما السياسة فقد تركوها جميعا لغيرهم يقررها عنهم. منهم من تركها للرئيس «بوش» ومنهم من تركها إلى «شامير» أو من يخلفه!

مساكين هؤلاء الحكام العرب، إنهم يحسبون أنهم بمأمن في من يأمنون له ويضعون بين يديه مصائرهم، ومصائر شعوبهم. لقد نسوا أبسط قوانين لعبة السلطة، فلكي تكون مفيداً للآخرين وتبقى، يجب أن تظل قوياً ومستقلا بعض الشيء، وأن تكون محمياً بالحد الأدنى من شرعية البقاء، ولا شرعية لمن يفقد الصلة بشعبه مهما طال حكمه، بل إن حماته هم أول من ينقلب عليه ويقلبه حين يستشعرون ضعفه. ولقد اختارت الأنظمة العربية لنفسها أسوأ الخيار: اختارت أن تكون هامشية ومحذوفة من أي اعتبار في النظام الدولي الجديد. بل إنه نظام يقوم على أسس الغائها والاستغناء عنها بمجرد أن يستهلكها ويمتصها.

في حديث طويل ما بيني وبين مسؤول أميركي كبير سابق في واشنطن، قبل وقت قصير من حرب الخليج الشرقي، قال لي: إن مشكلتنا مع الأنظمة العربية الصديقة هي أنها تنتظر منا أكثر مما نستطيع، ونعطي أكثر مما نطلب. وهي تضع نفسها وتضعنا في حرج الاضطرار إلى حذفها بسبب اختلال المعادلة بين ما نستطيع أن نفعل لها، وما نأخذ منها!

من هنا فسياستنا كثيراً ما تكون غريبة عليها، ولو شئت أن أصارحك لقلت لك إننا نفضل ألف مرة أن نتعاون مع أصدقاء أقوياء في بلادهم، على أصدقاء ضعفاء. الأقوياء يخففون عنا ثقل حمايتهم، والضعفاء يحمّلوننا مسؤولية ضعفهم، ولا تنس أن مسؤولياتنا بحكم قوتنا وموقعنا من العالم ليست محصورة في مكان جغرافي محدد. ومنطقة الشرق الأدنى على أهميتها لنا، بسبب النفط، لا تزيد على نقطة من نقاط الكرة الأرضية التي ندير عليها مصالحنا، ونحمل مسؤولياتها. إن قدرا من استقلال الأنظمة الصديقة مفيد لنا ويخفف عنا، ولكن أنظمتكم ما تزال بعيدة عن أن تدرك ذلك!

قلت: ولكنكم أنتم السبب، فكثير من هذه الأنظمة موجود، أو مستمر، بارادتكم وككل

دولة عظمى فأنتم تستمرئون السلطة العالمية وتتلذذ أجهزتكم بها ، وإذا لم تجد هذه الأجهزة، في نظام ما ، ما يعجبها إزاحته، أو قلبته، أو سلطت عليه الجوار، أو صنعت له المشكلات صنعا! وإذن فإن السياسة الأميركية، ودعني أقول وأية سياسة أخرى لدولة عظمى، هي التي تخترع الأنظمة ومشكلاتها ثم تشكو منها. ولم نتفق في نهاية الحديث. صديقي الأميركي المسؤول وأنا ، إلا على نقطة واحدة وهي أن كثيراً من أنظمة الشرق الأدنى قد انتهى دورها فعلاً، وأن من الخير الإفساح في المجال أمام تغيير محسوب، تغيير يأخذ بعين الاعتبار قدراً من شرعية الرضى الشعبي العام، لئلا يتحول إلى عبء على المصالح الأميركية، وبالتالي خطراً على نظام دولي جديد يفرضه السقوط السوفياتي ولم تتحدد ملامحه بعد.

وددت لو أسأل أي نظام عربي: ترى هل يعرف شيئا عن المستقبل، مستقبله ومستقبل شعبه؟.. أم أنه يعيش يومه ولا يدري شيئا عن غده ولا عن مصيره؟

إلى أين يذهب العرب؟

مشاريع السلام القادم: أهدافه وأهدافها؟

البحث عن موقع هذه المنطقة من الاستراتيجية الأميركية، هو في البحث عن نقطتي ارتكاز السياسة الأميركية فيها، وهما:

النفط، مستعبد المنطقة.

و«إسرائيل»، سيدة المنطقة!

ولفهم الاستراتيجية الأميركية، لا بد من فهم العلاقة العضوية ما بين مصالح الولايات المتحدة الحيوية، وبين هذا النفط، وبين «إسرائيل».

حديثنا اليوم يدور حول النقطة الثانية: أي «إسرائيل»... ودورها السابق، ودورها القادم، والخلاف ما بين مشروعين للتسوية في المنطقة ـ في أعقاب حرب الخليج الشرقي! ـ التسوية الأميركية والتسوية الاسرائيلية... أين يتفق المشروعان، وأين يختلفان؟

يطول البحث ونخرج على ما حددناه لأنفسنا، إذا نحن عدنا إلى الوراء بعيداً: إلى نشأة «إسرائيل»، والهدف من وعد بلفور بانشاء وطن قومي لليهود، الذي جاء مناقضاً لوعد آخر للعرب بإنشاء وطن موحد لهم، إذا هم نقضوا ولاءهم للدولة العثمانية وشاركوا في المجهود الحربي ضد المحور في الحرب العالمية الأولى يومذاك، وكان الشريف حسين، حاكم الحجاز، هو الذي تلقى الوعد وأعلن الثورة العربية، ثم ما لبث أن دفع الثمن إلغاءه من الحجاز وحذفه من التاريخ! كان الغرض تحطيم المشروع العربي الأول في هذا القرن، وهو ما سيتكرر دوما، ومع كل أمل وجيل! بالطبع لم تكن إنكلترا غافلة ـ يومذاك ـ عمّا تريد فعلا. كانت قد أضمرت أن تخدع شريف الحجاز، وأن يلغي وعد بلفور رسائل مكماهون! ذلك أن مشروع «إسرائيل» كان ـ وما يزال ـ مشروعاً استعمارياً يعبّر عن المصالح الأمبراطورية في هذه المنطقة الحيوية من العالم. تتبدل الاسماء والمواقف والظروف ويبقى الهدف. تبقى المطامع والمصالح، ويتطور المشروع خطوة بعد خطوة، وحرباً بعد حرب، بل غفلة بعد غفلة، ليغدو «إسرائيل» الكبرى. الكبرى لا الصغرى، فـ «إسرائيل» تحكم الشرق الأدنى اليوم، وتخشاها أنظمته جميعا، أكاد أقول: بل ويستظل بحماها أكثر من نظام وحاكم.

من هنا فاننا مضطرون إلى القول دائماً ـ وما يزال هذا صحيحاً ـ إن «إسرائيل» قد

أقيمت من خلال مشروعين: مشروع صهيوني متواضع في بدايته ربما، ومشروع غربي ينفخ فيها الحلم ويغذّيها ويثير شرهها. قد يختلف المشروعان في بعض المراحل، إلاّ أنهما يتكاملان دائما، ولا يستطيع أي منهما أن يمضي مستقلاً عن الآخر. المشروع الاستيطاني يتمّم المشروع الاستعماري، يتفقان في الهدف وقد يختلفان في الأساليب، وربما في تقويم حدود الدور الاسرائيلي في بعض المراحل.

ليس هذا مجال البحث في التاريخ وترجيح هذا العالم أو ذاك في إقامة «إسرائيل» وتوسعها، وأيهما كان الأبرز، فلقد قامت «إسرائيل»، وتحولت من مشروع وطن قومي لليهود، إلى مشروع دولة مسيطرة، تشكل قاعدة بشرية للمصالح الغربية، ولا سبيل إلى تهديد بقائها ووجودها من خلال معادلة القوة الدولية القائمة اليوم، ولا من خلال معادلة القوة الاقليمية التي يتم تحجيمها، أو توجيهها، أو حذفها، بغرض حماية «إسرائيل»! ذلك هو الوضع اليوم كما انتهى إليه الصراع الطويل، بغير أحلام ولا تهويل!

•••

إذا اعتبرنا الانهيار السوفياتي ونهاية الحقبة الشيوعية، بداية عالم جديد هو اقرب تماماً إلى عالم ما بعد الحرب العالمية الثالثة، التي وقعت ولم تقع، فإن حرب الخليج الشرقي هي التي رسمت وترسم حدود هذا العالم، وعجّلت في الوصول إلى النتائج التي ترتبت على هذا الانهيار، سواء على مستوى العالم الكبير، أم على مستوى منطقة الشرق الادنى موضوع مقالنا.

فلقد أدت حرب الخليج الشرقي، بمقدماتها ونتائجها، إلى نهاية محدّدة: حقّقت الولايات المتحدة ما كانت تحلم به منذ زمن طويل، وغدت سيدة الموقف، تدير اللعبة بلا مخاوف، وتمتلك أوراقها كلها:

ورقة النفط...

ورقة التسوية...

وورقة السيطرة، بغير شريك أو منافس، على منطقة الشرق الادنى، بكل ما سيترتب على ذلك من نتائج على مستوى العالم.

فأما ورقة النفط، فقد أصبحت الولايات المتحدة المتحكم الأول بهذه المادة الاستراتيجية، انتاجا، وتسعيراً، وتسويقاً، وتوجيهاً للموارد، وتحجيما لدور أوروبا الموحّدة القادمة، واليابان ـ وهو ما سيجيء الحديث عنه في مقال آخر.

وأما ورقة التسوية، فقد أطلقت نتائج حرب الخليج الشرقي يد واشنطن - بغير منازع - في فرض التسوية التي تريد للصراع العربي - الاسرائيلي، وفق أهدافها، وفي حدود مطالب استراتيجيتها وأمنها، وهو ما سنتحدث عنه في هذا العرض.

وأما ورقة السيطرة على منطقة الشرق الأدنى، فقد انتهت إلى أن تحسم الصراع الدولي الطويل للسيطرة على هذه المنطقة من العالم، التي تمنح بموقعها الجغرافي ميزات استراتيجية كانت دوماً موضع تنافس أمبراطوري امتد ثلاثة قرون، وقد انحسم الصراع اليوم لمصلحة الأمبراطورية الأميركية الجديدة... الوحيدة... وارثة الأمبراطوريات كلها.

يقود هذا إلى سؤال بالغ الجد: هل كانت حرب الخليج الشرقي حربا مدروسة ومقرّرة، تم دفع الأطراف كلّها إليها، عبر المكيدة، والخداع، والغباء السياسي، وقد أعطت جميع نتائجها الأساسية والفرعية، لتغدو نقطة تحول كبرى في التاريخ المعاصر، تتمم السقوط السوفياتي؟

يقيناً إن وثائق التاريخ ستجيب، يوماً، عن هذا السؤال بما يكشف اللعبة، وأدوار اللاعبين جميعا.

• • •

انهت حرب الخليج الشرقي، إذن، كل الأخطار التي تهدد المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة، وبدا واضحاً بعدها أن الأرض قد تم تمهيدها لفرض التسوية المطلوبة للصراع العربي - الاسرائيلي.

لقد انقسم العالم العربي إلى فريقي نزاعٍ مرير من حول الكويت، مما سهّل شق الإجماع العربي على القضية الفلسطينية، وأوجد مناخاً نفسياً ملائماً لمشاريع السلام المفروض.

كذلك فإن غياب الإتحاد السوفياتي واستسلامه المهين، قد أخلى الطريق أمام السياسة الأميركية، لتحكم قبضتها على المنطقة، دون أن تخشى فريقاً أو طرفاً منافساً.

ويجب أن نضيف، ولا ننسى، أن التسوية السياسية التي تطرحها الولايات المتحدة اليوم وتتعجّل خطواتها لم تنشأ في فراغ، فقد تم التمهيد لها منذ زمن طويل عبر الدمار السياسي، والنزف الاقتصادي، والإنقلابات العسكرية المتتالية، والحروب الخاسرة: الأهلية، والوطنية، والقومية، والإقليمية... كلّها بلا استثناء، بلا استثناء!

على أن هذه التسوية القادمة، والتي تفرضها ظروف ما بعد حرب الخليج الشرقي - كما سبق القول - وتمهّد لها، ما تزال تتعثّر بسبب الخلاف الأميركي - الإسرائيلي حول شروطها، وظروفها، وأبعادها، وتوقيتها.

هنا، وربما للمرّة الأولى ينفصل المخطط الأميركي للسلام عن المخطط الإسرائيلي. يتفقان في الهدف الأبعد ـ دون أن يتطابقا تماماً ـ ويختلفان في الوسيلة القريبة.

فما هو هذا المخطط؟ ما الذي تريده الولايات المتحدة، وما الذي تريده «إسرائيل»؟ أين يتفقان، وأين يختلفان؟

وأحب أن أوضح قبل أن نمضي في الحديث: إن النقاط التي ترد في هذا المقال ليست إجتهاد معلق سياسي، ولا تقديراً من تقديرات المتابعة للأحداث، وإنما هي ـ معظمها على الاقل ـ مما أتيح لي أن أطلع عليه من أكثر من مصدر أميركي ذي صلة بالقرار، أو بصنع القرار، أو بصانعي القرار... وليس لي فيما يلي من هذا العرض ـ ربما ـ أكثر من النقل والصياغة.

أولاً ـ تعتقد الإدارة الأميركية، ممثلة في الرئيس بوش ووزير خارجيته بيكر، أن الوقت مناسب جداً للتقدم بمشروع للسلام في المنطقة، ووضع الأطراف الاقليمية كلّها على طريقه، بقطع النظر عن توافر شروط نجاحه الكاملة، وما إذا كان مثل هذا المشروع قادراً على أن يضع حلولاً دائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وجوهره: القضية الفلسطينية.

إن هدف مؤتمر السلام من وجهة نظر الإدارة الأميركية ـ في هذه المرحلة ـ هو كسر الحاجز النفسي الذي يمنع العرب والاسرائيليين من الجلوس وجهاً لوجه، والبحث في المشاكل.

ويرى بعض مخطّطي السياسة الأميركية أن كسر هذا الحاجز النفسي، هو العقبة الأساسية التي تحول ما بين «إسرائيل» وبين أن تندمج في حياة المنطقة، وأن تكون، مستقبلاً، عنصر التوازن الإقليمي في علاقات دولها ببعضها البعض!

وفي قناعة هؤلاء أن مجرد لقاء الاطراف العربية و«إسرائيل» في مؤتمر سلام، سوف يحرّر بعض العرب من عقدة التعامل معها، وستكرّ مسبحة العلاقات الثنائية بعدها، بحيث يغدو التنافس العربي تنافساً على التعايش مع «إسرائيل» والتعامل، لا على الخصومة والخلاف والنزاع، وستتحول «إسرائيل» بالتدريج، إلى مركز استقطاب سياسي واقتصادي يدمجها في حياة المنطقة بشكل عضوي، تتغذّى منها، وتعيش على مواردها، وتتعامل معها من موقع تفوقها العلمي، والصناعي، والعسكري.

وتؤكد عناصر نافذة في الادارة الأميركية أنها تلقت وعوداً من أكثر من عاصمة عربية أن تخرج بعلاقتها السرية مع «إسرائيل» إلى العلن، بمجرد أن ينعقد المؤتمر وتبدأ المفاوضات!

ثانيا ـ يعتقد مخططو الإدارة الأميركية للشرق الادنى أن مؤتمر السلام لن يفرض حلولا،

ولن يجترح المعجزات، وأن «إسرائيل» تستطيع عبر اللجان والمفاوضات الثنائية طرح جميع المشكلات، بما في ذلك مشكلات التطبيع، والإنفتاح، والتعاون، والتعايش، دون حرج. فالمؤتمر يستهدف السلام الأكيد، والسلام يحتاج إلى ثقة، وإلى بناء الثقة، وإلى زمن لإختبار الثقة، وكلها عناصر توفر لـ«إسرائيل» فسحة من الوقت كافية لتحقيق أمنها بشروطها.

ثالثاً: ترى هذه العناصر في الإدارة الأميركية أن على «إسرائيل» أن تهدىء من مخاوف جيرانها بمد يدها إليهم من خلال مؤتمر السلام، وليس ضرورياً أن تعطيهم في النهاية شيئا كثيراً. المهم هو ايجاد مناخ ملائم تهدأ به المخاوف من «إسرائيل» لتتفجّر الخلافات العربية ـ العربية، والخلافات الأخرى القومية والدينية والمذهبية، دون أن يلجمها عامل الخوف من «إسرائيل» أو يكبتها، أو يفرض عليها هذا الخوف مواقف مشتركة منها!

رابعاً: وأما عن الضمانات الأميركية التي قد تعطيها الولايات المتحدة للعرب، تقول هذه العناصر: إن أية ضمانة أميركية تعطى لأي طرف عربي ستسقط بمجرد أن يفتح مؤتمر السلام الباب أمام تعامل أكثر من طرف عربي مع «إسرائيل». فالأمر الواقع الجديد، الذي سيفرضه هذا التعامل، سوف يلغي كل ما سواه، فضلاً عن أن تاريخ العلاقات العربية ـ الأميركية عموماً، بل والغربية كلها، هو تاريخ الوعود ونقضها إذا ما اقتضت المصلحة ذلك. في حين أن تاريخ العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية ـ والغربية أيضاً ـ هو تاريخ قيود التعهدات والمزيد منها، في كل مرحلة من مراحل تطور دولة «إسرائيل». من هنا فإن مخاوف «إسرائيل» من التطمينات الأميركية للعرب لجرهم إلى طاولة المفاوضات لا معنى لها!

خامساً: تعتقد هذه العناصر التي تقود المبادرة الأميركية للسلام، أو توجهها، أن الفرصة الحالية يجب أن لا تفوّت، وأن هنالك سباقاً محموماً ما بين مؤتمر السلام وكسر الحاجز النفسي، وبين ردود الفعل التي تتبلور من حول التيارات الأصولية الإسلامية، وتهدّد بنسف كل شيء، وبالعودة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي إلى بداياته ونقاطه الأولى، وتشكّل هذه التيارات الخطر القادم إذا لم يتم تطويقها وسبقها!

سادساً: ترد عناصر الفعل والقرار في الإدارة الأميركية على المخاوف الإسرائيلية من الضغط الدولي الذي قد تواجهه «إسرائيل» لفرض سلام لا تقرّه، أو لا يتّفق وشروط أمنها، بما في ذلك استيعاب المهاجرين السوفيات... ترد بأن الديبلوماسية، والخلافات، والاتفاقات، والتأجيل، والتسويف، وإثارة الموضوعات الجانبية، وتعليق الوصول إلى تسوية حول الصراع الاساسي، بالوصول إلى تسوية العلاقات المشتركة، والحدود المفتوحة، والمياه... كل ذلك

سيمنح «إسرائيل» الفرصة التي تحتاجها لقضم الأرض، وهضم الهجرة! ولا أدل على ذلك من أنه بعد ربع قرن تقريبا من احتلال الضفة الغربية وغزة، ومن قراري مجلس الأمن: ٢٤٢ و٣٣٨ فإن الأطراف كلّها ما تزال تختلف على تفسير هذين القرارين، وحول حرف التعريف في تعبير «أراض» أو «الأراضي» المحتلة، ويجتهد كل فريق في تحميل ما يريد للقرارين ويتفق ومصلحته، حتى أن «إسرائيل» اخترعت مؤخرا مقولة إن تعبير «أراضٍ محتلة» انما كان يعني بمفهومها سيناء، وقد أعادتها لمصر بموجب اتفاقات كامب ديفيد، وانتهى أمر القرار بالنسبة إليها! وإذن ـ يقولون هناك ـ ممّ تخاف «إسرائيل» وتخشى؟

هذا هو التصور الأميركي كما يدور الحديث عنه في الداخل همساً ونقاشاً، وتصوغه العناصر النافذة في الإدارة الأميركية، وتجهد لتسويقه وتمريره. ولا يغيب عن ذهن هذه العناصر أن ظروف ما بعد الانهيار السوفياتي وحرب الخليج الشرقي ستدخل تعديلا جديا على السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأدنى، كما في مناطق أخرى من العالم. وأن مسؤوليات الولايات المتحدة تزداد ولكن من ضمن شروط دولية جديدة... وأخيراً فإن علاقات أميركا بالآخرين قد يدخل عليها بعض التعديل، أو كثير من التعديل، ولا بد من أن يشمل هذا «إسرائيل»، دون أن يهدد وجودها، وأن على «إسرائيل» أن تدخل تعديلا على أساليبها يساعد على حمايتها ويمنع تناقض المواقف ما بينها وبين الإدارة الأميركية.

وتضيف هذه العناصر أيضاً: إنه من غير المعقول بعد حرب الخليج الشرقي أن الحديث المكثف عن النظام الدولي الجديد، والشرعية الدولية، والاستناد إلى مقررات مجلس الأمن في تدمير العراق وإزالة ترسانته الحربية، ستصيبها بعطب أساسي وكبير لو أنها استخدمت ضدّها... من غير المعقول تجاهل أمر النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بكل ما يسبّبه هذا النزاع من صداع، ومن إحراج للإدارة الأميركية أمام العالم، بل وأمام أصدقائها من العرب الذين وفروا لها التغطية الضرورية لمسح العراق، وما قد يشكل تجاهل موضوع النزاع العربي ـ الإسرائيلي لهؤلاء الأصدقاء العرب وغيرهم من إحراجٍ وقلق مشروعين، وربما تهديدٍ لأنظمتهم الضعيفة أصلا، والمهزوزة الشرعية!!

مشاريع السلام القادم: الموقف الاسرائيلي

في مقابل الموقف الأميركي، ما هو الموقف الإسرائيلي كما تتداوله أروقة صانعي القرار في واشنطن، وتقدمه عناصر الضغط لفرضه سياسة أميركية بديلة عن مساعي السلام الحالية، أو توجيهاً لهذه المساعي وتحديداً لأغراضها ؟

أولاً: تعتقد حكومة شامير - صقورها النافذة - أن توقيت مؤتمر السلام سيء، لأنه يجيء في مرحلة استيعاب المهاجرين السوفيات الذين سيخلقون واقعاً مختلفاً يجب التعامل معه، مستقبلاً، لا حاضراً.

ثانياً: تعتقد العناصر الأكثر تطرفاً في حكومة شامير أن لمفهوم «الأرض في مقابل السلام» معنىً لم يستوعبه العرب بعد. هذا المعنى هو أن «إسرائيل» ستحتفظ بالأرض، في مقابل أن تعطي العرب السلام. أي في مقابل أن تكتفي بما أخذت ولن تتنازل عنه!

وفي ملفّات الخارجية الأميركية تقرير عن كلام منسوب لشارون يقول فيه: إن السلام مع العرب مستحيل في هذه المرحلة لأن «إسرائيل» لم يكتمل بناؤها بعد، ولا حدودها، وما تزال أمامها حرب أخرى تفرض فيها شروطها الأخيرة. هذه الشروط لا تتوقف عند حدود الأرض، بل تتناول إعادة رسم جغرافية المنطقة المحيطة بها، وتدمير الوحدات الوطنية القائمة، وإثارة حروب أهلية على مثال الحرب اللبنانية الناجحة، تتحول معها «إسرائيل» إلى ملجأ للأقليات وحاميةً لها ولمشروع إستقلالها، ويعدد شارون هذه الأقليات من قومية، ودينية، وطائفية، بحيث لا يبقى من سورية ولبنان والأردن والعراق، الا فسيفساء بشرية، تجد في «إسرائيل» حمايتها، وتلجأ في صراعها من أجل البقاء اليها - أي إلى «إسرائيل»!

وإذا كانت السياسة الأميركية تراهن على بعض هذا - بعضه لا كله - بعد السلام، فان صقور «إسرائيل» يراهنون عليه قبل السلام، ويعتبرونه شرطاً له، لأنه يعيد رسم الجغرافية البشرية للمنطقة ويدخلها عصر «إسرائيل» الكبرى، وهو ما تتوقف عنده الإدارة الأميركية مترددة، مخافة أن يؤدي مثل هذا التفجير الكبير إلى تغييرات جغرافية وبشرية غير مسيطر عليها... ويزيد بعض اطراف الادارة يقول: أن «إسرائيل» حقيقة واقعة مستمرة، أما «إسرائيل» الكبرى فمسألة أخرى ليس من السهل بلعها في الظروف المستجدة، وهو أمر يجب أن يترك للمستقبل على أي حال!

ثالثاً : وترى حكومة شامير أنه إذا كان للسلام إن يقوم وينعقد مؤتمره، وان بعض العرب

جاد فعلاً فيما تنقل الإدارة الأميركية من مواقفه الحقيقية وتطلعه للسلام، فيجب أن تسبق هذا المؤتمر اجراءات محددة.

ما هي هذه الإجراءات التي تتطلع إليها حكومة شامير؟

أ ـ تدمير وحدة الفلسطينيين الوطنية من حول منظمة التحرير، والقضاء عليها، والامتناع عن التعامل معها.

ب ـ قبول العرب بمشاركة «إسرائيل» في مؤتمر إقليمي للمياه، على غرار المؤتمر الذي دعت إليه تركيا، إن لم يكن هو. مثل هذا المؤتمر يجب أن يحضره العرب برضاهم، ليؤكدوا به نية السلام الحقيقي، وان يتطور هذا المشروع إلى اقتسام مياه المنطقة بحيث يتجاوز المشروع مياه الفرات بمنابعه التركية (المحتلة)، إلى النيل، وإلى الأنهر والينابيع الصغيرة الأخرى في المنطقة بما في ذلك نهر الليطاني ـ والليطاني هو شرط السلام الإسرائيلي مع لبنان!. فالماء ـ تقول «إسرائيل» ـ هو السلاح الذي تحمي به سلامها وتطورها، وهو يعادل في أهميته قوتها العسكرية التي يجب أن تظل متفوقة!

ج ـ البدء باقامة مشاريع مشتركة يسهم فيها مال النفط العربي، ولا بأس في أن تتم المساهمة ـ في هذه المرحلة ـ عبر المصارف الخارجية المودع فيها هذا المال، لأن مثل هذه المشاريع سيكون دليلاً على الرغبة في التعايش، وسيجعل فائض مال النفط مرتبطاً بمصلحته ـ أي مصلحة هذا المال الذي لا وطن له ـ في حماية «إسرائيل»!

رابعاً: أن أي سلامٍ حقيقي قادم يجب أن يكون متفقاً عليه مسبقاً، من خلال مفاوضات سرية في المرحلة الاولى تصل إلى نتائج واضحة ومحددة. هذه النتائج هي:

أ ـ القبول بـ «إسرائيل» دولة مرتبطة بعلاقات إقتصادية وسياسية، مع الدول العربية، ودول الجوار الاقليمي.

ب ـ فتح الحدود من الجانب العربي أمام حرية المبادلات: التجارة، والسياحة، والتملك، والاستيطان!

ج ـ تجريم وتحريم كل الأفكار المعادية لـ «إسرائيل» واليهود، وإعادة النظر في السياسات الثقافية، وبرامج التعليم، والاعلام!

د ـ إن الحكم الذاتي للفلسطينيين هو مرحلي ونهائي في وقت واحد، ولن يتطور مستقبلاً إلى حق تقرير للمصير يتضمن أرضاً، أو كياناً جغرافياً. سيكون لهم حق تقرير مصيرهم بالهجرة فقط واختيار أي بلد عربي للإستيطان فيه!

هـ ـ على البلدان العربية أن تبدأ بسياسة إستيعاب فلسطينيي الخارج في هذه المرحلة في أراضيها، وأن تلغي بالتالي الهوية الفلسطينية ومخيمات اللاجئين، لتمنحهم جنسياتهم حيثما وجدوا ووفق جدول زمني يرافق تطبيع العلاقات!

و ـ دمج «إسرائيل» في النظام الأمني الإقليمي، وإلغاء جميع الأنظمة والإتفاقات العسكرية المعادية، أو الموجهة ضدها وتحمل طابع التهديد لها، وإحلال نظام أمني جديد مختلط : عربي ـ إسرائيلي ـ تركي ـ أميركي. وإذا عارض بلد عربي، أو شاء أن يكون خارج هذا النظام، فمن الممكن قصر الإتفاق على دول الخليج الشرقي، وأن يأخذ شكل اتفاقات ثنائية مع الولايات المتحدة وتركيا ـ باستثناء إيران في هذه المرحلة ـ بحيث يتمم كل اتفاق الإتفاق الآخر، وتشكّل هذه الاتفاقات في نهاية المطاف إتفاقاً واحداً متكاملاً!

ز ـ قبول تحديد أعداد الجيوش العربية، ونزع سلاح الصواريخ بعيدة المدى، وبخاصة لدى سورية والسعودية، والحد من التسلح الكثيف، دون أن يشمل «إسرائيل» هذا في هذه المرحلة، لأن «إسرائيل» مضطرة ـ كما تقول ـ إلى أن يكون لديها جيش مماثل للجيوش العربية مجتمعة، إفتراضاً من أنها قد تلتقي في لحظة تاريخية ما، في مواجهة «إسرائيل». وأما ما يمكن أن يقال عن السلاح النووي الذي تملكه «إسرائيل»، فإنه للردع، وليس للاستخدام!

كل هذا يجب أن يسبق الإتفاق عليه مؤتمر السلام المنشود، حتى اذا ما انعقد المؤتمر كانت مهمته صياغة هذه المبادىء، وليس البحث فيها!

هل انتهت المطالب والشروط الإسرائيلية، أم أن هنالك المزيد منها؟

أبداً، فثمة عقدة العقد في الصراع الطويل: عقدة القدس، التي تعتبرها «إسرائيل» خارج أية مفاوضات للسلام، تحت أي ظرف، وبأي شكل. إنها العاصمة التي تستثير المشاعر الدينية، وتعطي للوطن القومي بعده التاريخي، بل ومشروعيته.

في المقابل تعلم الادارة الأميركية أنه لا يوجد حاكم عربي، مهما بالغ في استسلامه، يستطيع ـ ولأسباب دينية ايضا ـ أن يقر بيهودية القدس. قد يقبل تجزئتها وتقسيمها، أو تدويلها، ولكنه لا يستطيع أن يوقّع الاقرار بيهوديتها دون أن يوقّع صك نهايته. لهذا فإن المشروع الأميركي للسلام يستبعدها في هذه المرحلة، ويقترح أن تكون موضوع مفاوضات المرحلة الأخيرة من السلام، وبعد أن يمر هذا السلام بفترة الإختبار والبناء والثقة.

وتحتفظ «إسرائيل» في مواجهة المطلب العربي ـ الإسلامي بالقدس، بمشروعين:

● مشروع جرى ويجري تداوله سراً، وتوافق عليه أكثر من عاصمة غربية وعربية، وهو

يقضي بفتح طريق بري دولي، تشارك في تنظيم مواصلاته وأمنه «إسرائيل»، ودول يتم اختيارها فيما بعد، ويوصل هذا الطريق إلى كل من: المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة. على المسجد الأقصى يمكن رفع علم بلد إسلامي تم اختياره وتمت موافقته، وأما كنيسة القيامة فتترك للفاتيكان، وبذلك تحتفظ القدس بوحدتها وتظل عاصمة لـ «إسرائيل»، ويتم ارضاء فريقي المسيحية والإسلام معاً. إلا أن «إسرائيل» ما تلبث أن تضيف شروطاً أخرى يصعب أن يقبل بها أي جانب!

● ومشروع آخر يطرح إحدى صيغتين لسكان القدس من المسلمين الفلسطينيين. فاما أن يتم تهجيرهم وتوطينهم في مواقع أخرى، وإما أن يسمح في مقابل بقائهم سكاناً في مدينة القدس بحرية الاستيطان اليهودي في المدينة المنورة من المملكة العربية السعودية!

كيف... لماذا؟

المشروع قديم، وأذكر حوله واقعة محدّدة ارويها للمرّة الأولى، وللقارىء أن يستخلص منها ما يريد.

في العام ١٩٦٩ إنعقد المؤتمر الذي أقروا فيه إنشاء منظمتهم الإسلامية، وما تزال قائمة إلى الآن. واتصل بي السيد عمر السقاف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية ـ رحمه الله ـ وسألني أن أعد له مشروع خطابه أمام المؤتمر. كذلك أوكل هذه المهمة إلى آخرين، ليصار فيما بعد إلى قراءة أكثر من مشروع وإعداد الخطاب الأخير.

خلال إعداد مشروع الخطاب جاءني الصديق عبد الجليل الراوي، سفير العراق السابق في بيروت أيام العهد الهاشمي، ليقول لي إنه اطلع على كتاب «شعبي» لأبا إيبان وزير خارجية «إسرائيل» السابق، وفي هذا الكتاب الكثير مما يحسن الاطلاع عليه لأهميته. إتصلت بأكثر من صديق في اوروبا لموافاتي بنسخة منه فوراً، وهالني أن الكتاب قد أشار في أكثر من موضع، وهو يستعرض التاريخ اليهودي، إلى المدينة المنورة، ودور اليهود في حياتها ونشأتها وتجارتها وزراعتها... الخ. ولا أدري لماذا توجست من أن يكون هذا تمهيداً في الضمير العام لأمر ما مستقبلي.

أعددت مشروع خطاب السيد عمر السقاف، وضمنته تحذيرا إلى وزراء خارجية الدول الإسلامية من مخطط صهيوني قد نفيق معه يوما على مطلب إسرائيلي في المدينة المنورة. أخذ عمر السقاف مشروع خطابه إلى الملك فيصل ـ رحمه الله ـ وأطلعه عليه، فطلب الملك من وزيره أن يلغي هذا المقطع ولا يشير إليه. واتصل بي الدكتور رشاد فرعون يقول إن الملك

فيصل يريد أن أذهب اليه، وحين دخلت عليه في مكتبه بجدة سألني عن الواقعة، فرويت له كل شيء، وأعطيته نسخة الكتاب، ومعها ترجمة لتلك المقاطع منه. قرأها برويّته المعهودة، واستعادها، ثم التفت إليّ يقول: ولماذا نستبق الأحداث ونثير الموضوع نحن اليوم؟ إذا كان الهدف هو زرع الفكرة فإن الإشارة إليها في خطاب رسمي أمام المؤتمر الإسلامي تخدم أغراضهم في نشرها. دعهم يكشفون هم عما يريدون ولكل حادث حديث. قلت هذا صحيح يا طويل العمر... ولم أتم: ولكن ما أخشى هو أن يأتي يوم لا تكون فيه موجوداً، ولا يتحرك أحد حين تنمو الفكرة!

هل وصلنا إلى هذا اليوم؟

ها هي ذي الفكرة يتحدثون عنها همساً، وربما أصبح هذا المطلب غدا إحدى أوراق المفاوضات. كم من حاكم عربي يعرف هذا. وكم من حاكم عربي تهيأ له؟

لا تسأل، فالشرعية الدولية تمنع طرح الاسئلة ولا جواب لديها سوى المزيد من التنازلات تفرضها على الجانب العربي، والمزيد من المشاريع والخطط التي يجري تداولها في السر والغفلة وإعادة تشكيلها، بل إعادة تفصيلها على مقاس حاجات ومصالح هذه الشرعية!

●●●

وما يزال لحديث عالم ما بعد الحرب تتمة، وكلام كثير حول النفط، وأنظمته، وكيف يفكر الغرب ـ الولايات المتحدة الأميركية ـ بخاصة ـ في مستقبلها ومستقبله، وماذا يخططون له ولها.

نظام الأمن القادم:
أمن النفط لا أمن العرب!

في الحديث عن العالم والنظام الدولي الجديد، وصيغته القادمة في منطقة الشرق الأدنى، تواجهنا أسئلة كثيرة ما تزال عالقة تبحث عن أجوبتها. وليس نصيبنا من جهلها، بأفضل من نصيب أصحاب القرار: دوليين وإقليميين، ولا أفضل من منفذي القرار: عرب النفط، أو عرب الماء، فكلاهما يتقبّل التغيير العاصف، وإنه لقادم وإنه لكبير.

- هل انتهت مرحلة النظام الاقليمي العربي، بجامعته العربية، ومواثيق ونظم دفاعه، وعلاقات بعضه ببعض، وبجواره؟
- ما هو النظام الإقليمي البديل الذي تتطلع إليه أميركا، وهل في مخططاتها تصور محدد لهذا النظام الاقليمي الآخر، أم أنه في طور التكوين؟
- هل لأوروبا واليابان، أو للإتحاد السوفياتي كما سيحدد مستقبله إنهياره الكبير، دور متمم أو مستقل، هامشي أو رئيسي، مشترك أو منفرد... الخ في هذا النظام القادم، المجهول؟
- ما هو دور القوى الاقليمية، غير العربية، في هذا النظام؟ وتحديداً ما هو دور دول التماس الجغرافي مع العالم العربي، تركيا، إيران و«إسرائيل»؟
- ما هو دور شعوب المنطقة وأنظمتها، في هذا النظام، أو الأنظمة البديلة، سواء أكانت مطروحة للبحث، أم هي كانت مطروحة للتنفيذ؟
- وأخيراً لماذا هو النظام الجديد؟ وما أهدافه وقد انتهت الحرب الباردة وغاب عن المنطقة الصراع على النفوذ والموارد والموقع الجغرافي؟

هذه الأسئلة، وأسئلة أخرى فرعية وثانوية تتصل بها، ما تزال معلقة لم تجد أجوبتها بعد، ولن تجد أجوبتها ـ على الأغلب ـ في المستقبل القريب، فالنظام العالمي الجديد الذي يفترض ان يصوغ النظم الاقليمية، في هذه المنطقة أو تلك، ما زال في طور التشكل، ولم تتحدد معالمه بعد ولا أبعاده أو أهدافه، بالرغم من التسليم الأولي بقيادة أميركا له!

لقد خلق انهيار الإتحاد السوفياتي حالة شاذة في التاريخ. فلأول مرة تنهزم دولة عظمى في حرب دون حرب! ولأول مرة تستسلم أمبراطورية بحجم نصف العالم دون ان تخوض

معركة! ولأن مثل هذا الغياب، أو الانهيار، أو الانسحاب، يخلق فراغاً مفاجئاً في النظام الدولي، فإن العالم كله يجد نفسه في وضع من يحاول التكيف مع مجهول قادم لا يعرف شيئا عنه بغير الحدس والتخمين.

هل سيكرّس النظام الجديد، مثلا، إنفراد أميركا بقيادة العالم دون شريك؟

أم سيكرس قيادة أميركا للعالم متحالفة مع آخرين: أوروبا مثلا، أو اليابان، أو الإتحاد السوفياتي الأكثر طاعة اليوم والأكثر حاجة؟

وهل سيكون النظام الدولي الجديد نظاماً من علاقات التحالف ما بين الأقوياء، أم نظاماً من علاقات التنافس، أو نظاماً آخر جديداً من التناقض والصراع تلده المصالح؟

أم هو نظام هرمي كوني، يحلم به عباقرة الفكر السياسي الأميركي، وتقف فيه أميركا على قمة هذا الهرم، ومن تحتها الأقوياء الآخرون، كل بحسب موقعه الذي تحدده له قوتاه الاقتصادية والعسكرية، ثم تأتي الشعوب الأخرى كثيرة العدد - وربما الزائدة عن الحاجة! - أما مواردها - أي الشعوب كثيرة العدد - فيتكفل الاقوياء باستثمارها واستنزافها، تماماً مثلما يتكفلون بإدارة صراعات هذه الشعوب وحروبها، ويوفر ذلك لآلتهم الاستمرار؟

كل هذه الاسئلة ما تزال معلقة وحائرة، تحاول النخب السياسية والاقتصادية والعسكرية في عالم الأقوياء، ان تجيب عنها، وأن تحدد موقع كل منها، بالتحالف، أو بالتنافس، وربما بالصراع - من هذا النظام الدولي الجديد.

وإذن فلم يحسم بعد أمر هذا النظام عالمياً، ليحسم اقليمياً. ولم تجد الاسئلة المعلقة أجوبتها بعد في علاقات الكبار بعضهم ببعض، لتجد أجوبتها في علاقات أو مصير الصغار.

إنه نظام دولي جديد يتحدثون عنه بأكثر مما هو موجود فعلا، ويفصله كل فريق على مقاس مصالحه وطموحاته. ولكنه، أيضاً، نظام يتكوّن اضطراراً كما الجنين في الرحم، لا يعرف عنه أكثر من أنه جنين حيٌ قادم، أما شكله ونوعه فما زال غيباً.

❀ ❀ ❀

حديثنا اليوم عن الشرق الادنى، والنظام الاقليمي العربي من خلال النظام الدولي الجديد. ولقد قلنا فيما سبق أن أحد الأسئلة المعلقة هو: هل انتهت مرحلة النظام الإقليمي العربي، بجامعته العربية، وبعلاقاته بجواره سلبها وإيجابها؟

ولكن ما هو هذا النظام الإقليمي العربي الذي كان... وهل كان فعلاً؟

لقد أفرزت الحرب العالمية الاولى إنفصال العالم العربي عن الإمبراطورية العثمانية، أي

إنفصال «القومية العربية» ممثلة في ثورة الشريف حسين، عن السلطة الإسلامية ممثلة في نظام الخلافة الإسلامية العثماني. وشكّل هذا الإنفصال صيغتين مختلفتين للهوية: صيغة قومية تطلّع فيها العرب إلى دولة قومية موحّدة، وصيغة قطرية فرضها المنتصرون وتقاسموا فيها المنطقة وتوزّعوها أسلابا، فأقاموا لها الحدود، وغذّوا فيها أشكالا مختلفة من الثقافات، وأنماطاً من الأنظمة عجيبة التركيب، وكان الهدف واضحاً وهو أن يحولوا ما بينها وبين إقامة أية صيغة من صيغ الوحدة، أو الإتحاد، أو ما شابه ذلك! ثم جاءت الحرب العالمية الثانية، فأفرزت إستقلال هذه المناطق استقلالاً قطرياً، وعلى النمط الإستعماري الذي تمت صياغته لها: سياسياً، واقتصادياً، وثقافياً! ومع إستقلال هذه المناطق ولدت «إسرائيل» حاجزاً جغرافياً وبشرياً وعسكرياً، بهدف تكريس انفصال هذا الجسد العربي الكبير.

ولأن علاقات شعوب المنطقة بعضها ببعض، تتجاوز الحدود والأنظمة والسياسات المفروضة، سواء منها - أي تلك العلاقات - التي يغذيها التاريخ والحلم، أو الدين واللغة، أو مشتركات الذاكرة الجماعية، أو المصالح المشتركة والمخاطر المشتركة... لأن علاقات شعوب المنطقة كانت أكبر من واقعها، فقد أوجدوا لها صيغة الجامعة العربية، ورضيت الشعوب بها حداً أدنى لعلاقاتها. واستطاعت من خلال هذه الجامعة ان تحتفظ بالحلم، كما استطاع المنتصرون الجدد ان يحافظوا على الحدود ويكرّسوا الواقع!

كانت الجامعة العربية الصيغة الوسط ما بين الإرادة الوطنية، والإرادة الخارجية. ومن خلال هذه الجامعة أقامت شعوب المنطقة العربية نظام الدفاع عن حياتها، واستطاعت بقدر ما سمح لها، أو بقدر ما انتزعت في لحظات صحوها القومي... إستطاعت أن تواجه مخاطر إعادة فرض الإرادة الخارجية على مصيرها ومقدراتها، كما استطاعت أن تمنع «إسرائيل» من التحكم في المنطقة وإدارة الصراع الخارجي عليها كوكيل إقليمي!

من خلال عاملين اثنين، إقليمي ودولي، تشكّل نظام الأمن العربي:

- عامل الصراع مع «إسرائيل» ورفضه كياناً مزروعاً في المنطقة، غريباً ومفروضاً.
- وعامل الحرب الباردة، وصراع الجبارين - يومذاك - على موارد المنطقة وموقعها الإستراتيجي. وبالرغم من تحالف بعض العرب، إضطرارا لمواجهة «إسرائيل» مع الإتحاد السوفياتي - يوم كان! - فقد ظلّت المنطقة مغلقة دينياً واجتماعياً على العقيدة الشيوعية، ولم يستطع النفوذ السوفياتي عسكرياً وسياسياً أن يتحول إلى موقع قدم إيديولوجي. ولقد ساعد هذا الرفض للعقيدة الشيوعية نظام الأمن الاقليمي العربي على الاستمرار والتماسك، بالرغم

من تناقضات فرقائه الداخلية. في مواجهة نظام الأمن العربي كانت ثمة محاولات دائمة لاستبداله بنظام أمن إقليمي آخر تتحكم به الإرادة الداخلية. ولم يكن حلف بغداد، ولا مبدأ آيزنهاور لملء الفراغ، سوى نموذجين لمحاولات كسر نظام الأمن العربي، وفرض نظام أمن إقليمي آخر يسيطر عليه الغرب ويتحكم من خلاله في توجيه السياسات الوطنية. وكانت «إسرائيل»، دائما، بوصفها ذلك المشروع - الحاجز الهدف من كل تلك المشاريع لاستيعابها في حياة المنطقة ودمجها وتكريس الفصل الجغرافي والبشري.

ثم جاء الحدثان اللذان سيغيّران الموازين، ويبدّلان على الأرض كل المعطيات، ويفرضان حقائق جديدة، هذان الحدثان هما:

- سقوط الإتحاد السوفياتي، وبالتالي الحرب الباردة.
- حرب الخليج الشرقي التي أخلّت بالتوازن والموازين، وحذفت بلداً عربياً هو الأقوى عسكرياً في معادلة الأمن العربي!

وكان لا بد من أن يعكس هذان الحدثان على نظام الأمن العربي، وأن يكشفا ضعفه وهشاشته الداخلية، بل وعجزه عن مواجهة المتغيرات من حوله. ولأن نظام الأمن هذا تشكل من خلال العوامل الخارجية وضغوطها كما يتشكّل كل نظام أمني آخر في العالم، فهو يواجه حالتي التحلل والتشكل في وقت واحد. أي أنه ينهار ويتلاشى على ضوء المستجدات. وتجد المنطقة نفسها في مواجهة ضغوط إقليمية ودولية لتشكيل نظام أمن جديد. نظام أمن يعكس الهزيمة العربية الشاملة في مواجهة كل التحديات، ويعكس مستجدات الوضع الدولي.

ولأن الهزيمة العربية الشاملة لم تلد بعد نتائجها المحتومة وهي سقوط كل الأنظمة العربية... ولأن النظام الدولي لم يستقر بعد على صيغه، أو صيغته الجديدة التي ستحدد مواقع القوى وأدوارها فإن نظام الأمن العربي لم يتشكل بعد، ولن يتشكل من جديد قبل أن ينحسم في حياة المنطقة مصير السلام، وأدوار «إسرائيل» وتركيا وإيران التي تشكل دول التماس الجغرافي، والتي ستحاول الإرادة الخارجية فرضها في كل نظام أمن اقليمي قادم!

هل انتهى نظام الأمن العربي، ولن يعود؟ وهل سيكون لصيغته أو صيغه الجديدة البعد القومي، أم أنه سيكون مجموعة أنظمة صغيرة مجزأة تشكل أجزاء من نظام أمن إقليمي يبتلع الهوية القومية، ويبدّل أهدافها؟

في قناعتنا أن حرب الخليج الشرقي قد أفرزت مفاهيم جديدة ستفرض نفسها مستقبلاً على نظام، أو نظم الأمن، التي ستولد أو ستفرض على امتداد المنطقة. هذا النظام أو النظم،

سيضع وتضع الخطر الإسرائيلي جانباً، وسيكون أمن الخليج الشرقي - أي أمن النفط على وجه التحديد - هو محور النظام أو الأنظمة الصغيرة التي ستوضع للمنطقة، والتي سيكون أول أهدافه وأهدافها أن يضع وتضع الحلم القومي جانباً! أليس من أجل هذا كانت حرب الخليج الشرقي والفخاخ التي نصبت للجميع فيها؟

على أن شيئاً واحداً يمكن التأكيد عليه، إن نظام أمن المستقبل ما زال مجهولاً ولم يولد بعد، بل ولن يسمح له بأن يولد، ما لم تتضح معالم النظام الدولي الجديد وأهدافه. خلال ذلك ستعيش المنطقة دوامة المشاريع والحديث عن الأمن، وسيكون للفراغ الذي تعيشه ويفرض عليها أثر بعيد في صياغة مستقبلها، وربما في تحديد علاقات بعضها ببعض.

قصة تحرير الكويت..
وبعض الأكاذيب عنها..

لو نشرت القصة صحيفة عراقية، أو صحيفة موالية للعراق، أو صحيفة معادية للكويت أو بلد خليجي أو النفط وشيوخه، لرميتها جانباً وقلت إن ما فيها هو بعض ما يبرّر به النظام العراقي - أو أي نظام آخر في مثل موقفه - خطأه ويهرب فيها من الحقيقة الصارخة إلى الاكذوبة المخترعة، يغطي بها ما فعل أو أخطأ أو ارتكب من إثم كبير.

ولكنها قصة رواها ونشرها خصوم العراق وصدام حسين، أي اولئك الذين خدمتهم القصة يوم لفّقت وتستّروا وراءها - كما تستّروا وراء هدف تحرير الكويت - ليخفوا أهدافهم ومصالحهم الأخرى.

ملخص القصة كما روته صحيفة «نيويورك تايمز» هو أن أعضاء في الكونغرس الأميركي قد أعطوا الموافقة على الحرب ضد العراق بالإستناد إلى قصة ثبت تلفيقها، وأنهم ما كانوا ليعطوا الموافقة بغيرها، أو هي كانت على أقل تقدير سبباً حافزاً وجدياً في موافقتهم. تماماً مثلما كانت القصة سبباً وحافزاً أخلاقياً وإنسانياً لقرار الرئيس الأميركي بضرب العراق وتدميره.

ما هي تلك القصة - الاكذوبة التي لعبت هذا الدور الكبير في القرار الأميركي؟

يقول «جون مكارثر» ناشر مجلة «هاربر» وأحد المدافعين الأحرار في نيويورك عن حقوق الإنسان أن مؤسسة: «هيل ونولتون للعلاقات العامة» التي تعاقد معها آل الصباح حكام الكويت لخلق المناخ الملائم للحرب، قد استخدمت شهادة طفلة أخفي اسمها الكامل والحقيقي عن أعضاء الكونغرس والرئيس الأميركي عمداً، لتقول أمام أعضاء الكونغرس اأنها شاهدت بعينها الجنود العراقيين ينتزعون الأطفال من حاضناتهم ويلقون بهم أحياء في الشوارع ليموتوا. ولم تنس «نيرة الصباح» ابنة الشيخ سعود ناصر الصباح سفير الكويت في أميركا أن تقسم وأن تحدّد عدد الأطفال الذين شاهدت الجنود العراقيين ينتزعونهم من حاضناتهم ويرمونهم على الأرض، فهم خمسة عشر رضيعاً!

ويؤكد «مكارثر» في تقريره أن اطباء المستشفى الذي ذكرت «نيرة» أنها شاهدت الحادثة بأم عينها فيه، قد نفوا الحادثة والرواية جملة وتفصيلاً. فلا صحة للقصة الملفقة ولا

أصل، وانها ليست اكثر من اكذوبة تمت فبركتها للمساعدة على خلق جو معادٍ للعراق، وإعطاء مبررات إنسانية لتلك الحرب التي قاد إليها سوء التقدير وسوء القرار. وكان ممكناً تجنبها وإعادة الكويت لآل الصباح - إذا كانت إعادتهم شرطاً لاستمرار الحضارة - بغير كل هذا الدمار، وبأقل كثيرا في الخسائر العربية التي ترتبت عليها!

لم تنته القصة بعد. فعضو الكونغرس الأميركي عن الحزب الجمهوري «جون ادوارد» وعضو لجنة حقوق الإنسان التي استمعت إلى شهادة المحروسة «نيره» قال انه لو عرف اسم الفتاة كاملاً قبل أن تدلي بشهادتها - أي أنه لو عرف أن الفتاة هي إبنة سفير الكويت صاحب المصلحة في الكذب - لما سمح لها بالادلاء بها. وقال إن ما جعله يصدق الرواية هو أن آخرين قد أدلوا بروايات مماثلة مما جعله يعتقد بوجود أدلة قوية تؤيد الإتهام المنسوب للعراق!

وتتالت فيما بعد الإعترافات، فتوم لانتوس رئيس لجنة حقوق الإنسان في الكونغرس أكد أيضاً - كما نقلت وكالة «رويتر» وهي وكالة أنباء إنكليزية لا عراقية! - انه لا يعرف هوية الفتاة!

ومما أثار الصحافة الأميركية - الأميركية لا العربية! - أن الرئيس الأميركي قد استشهد بهذه القصة الملفقة ست مرات في خطبه الرسمية، وقد استخدمت ذريعة لتضليل سياسي كبير بهدف إثارة الرأي العام وجعله يتقبل حرباً قذرة كبرى ضد بلد صغير!

كان هذا هو ملخّص العرض الغربي للقصة، وسنحاول أن نستنتج منها بعض دلالاتها ومعانيها... نقول بعض وليس كل، لأن حرب الخليج الشرقي ستظل تكشف، ولأجيال قادمة كثيرة، ما يتجاوز خيالنا جميعاً من ذلك العهد السياسي الذي رافقها وغطاها!

أولاً: من المؤكد كما تكشف هذه القصة، وقصص أخرى قريبة منها، أن تحريض الرأي العام الأميركي والعالمي لجعله يتقبل حرباً بمستوى حرب عالمية ثالثة، كان محتاجاً لتعبئة كبرى تستخدم فيها الأكاذيب، وتتم فبركة القصص واحدة بعد أخرى، فالعالم الذي لم يصدق أن الإتحاد السوفياتي قد انتهى، وتنفس الصعداء بعد أن زال عنه كابوس تلك الحرب الباردة واحتمالات الحرب النووية الساخنة... هذا العالم كان محتاجاً إلى تبرير من النوع المثير سياسياً وإنسانياً لجعله يتقبل فكرة الحرب. وأية حرب؟ حرب تخوضها دولة كبرى عظمى، بل الدولة الأعظم في التاريخ كله، ومعها حلفاء من كل ما هبّ ودبّ، ضد دولة من العالم الثالث جرى تضخيم قدراتها وجيشها وخطرها ليكون عنصراً آخر مساعداً على تنفيذها، ولأن المبرر المصلحي في تلك الحرب الذي هو النفط كان واضحاً في ذهن قادة الحرب وينقصهم المبرر

الأخلاقي. فقد تم نصح شيوخ الكويت بأن يوكلوا إلى شركة أميركية كبرى هي شركة «هيل ونولتون» أن تقوم بتهيئة المناخ المطلوب، وإعطاء أصحاب القرار القذر المبرر الأخلاقي النظيف!

وقامت شركة «هيل ونولتون» بمهمتها كما يفرض الهدف الذي هو تعبئة الرأي العام في اتجاه الحرب. ولم تكن قصة ابنة السفير الكويتي التي شهدت زوراً إلاّ واحدة من قصص كثيرة أخرى تمّت فبركتها وكانت وراء تقبل الرأي الأميركي بشكل خاص، والغربي بشكل عام، لفكرة الحرب ووجوبها.

لا ندافع عن العراق، ولا عن حكام العراق، ولا عما يمكن أن يكون قد ارتكب من اخطاء أو جرائم خلال احتلال الكويت. ذلك أمر نقف منه موقف الإدانة الصارخة، إلا أن الوقائع كلها، وما تكشّف من حقائق الحرب ـ وهو أقل القليل بل قطر من بحر ـ يجعلنا نتساءل عن مدى صحة كل شيء: عن صحة كل ما قيل ونشر أو نقل؟

لقد تابعنا أجهزة الإعلام الغربية في كل يوم من أيام تلك الحرب، ولا أعرف في حياتي المهنية أو السياسية أن قد أتيح لي أن أطلع على هذه الكمية من الأكاذيب والاختلاق. وأنا أتحدث هنا عما اتيح لي أن أتأكد منه باليقين، لا عمّا يشوبه الشك مما نشر أو كتب أو اذيع أو نقلته أجهزة الإعلام.

وليس ذلك موقفاً سياسياً من موضوع الكويت أو أزمة الخليج، وإنما هو الموقف الاخلاقي الذي يتوخى الصدق ومعرفة الحقيقة، بقطع النظر عن كل شيء آخر، ومن حق المواطن العربي الذي جرى استغفاله والترويج لقصص الإغتصاب والقتل والسرقة... من حقه أن يعرف حقيقة ما فعل جيش العراق في الكويت... حقيقة ما فعل لا حقيقة ما يراد لنا أن نقتنع به لتبرير الجريمة.

ثانياً: ثمة قصة أخرى جرى تداولها ثم سكت مروّجوها عنها خلال الأزمة. وأعني بها قصة اغتصاب المضيفات في أحد فنادق الكويت من قبل جنود أو ضباط عراقيين! فقد ذكرت مضيفة تونسية أنه قد اغتصب العراقيون في الفندق الذي كانت فيه أمامها ـ أمامها! ـ مضيفتين إنكليزيتين ـ وحين جرت أجهزة الإعلام بفضولها المهني إلى المضيفتين الإنكليزيتين وقد وصلتا إلى لندن قادمتين من الكويت نفت المضيفتان الحادثة، وأكدتا معاً أنهما عوملتا معاملة طيبة ولم يمسّهما أحد!

نحن أمام قصة أخرى من أكاذيب ما فبركت شركات العلاقات العامة، وكتبت أو

استكتبت شهوداً زوراً على أحداث لم تقع، والهدف واحد في كل تلك الأكاذيب: إنه تبرير الحرب، وتبرير إعادة آل الصباح إلى ملكية الكويت!

ثالثاً: لقد طرحت حرب الخليج الشرقي أسئلة كثيرة حول صدق الإعلام وحريته في الغرب. فلقد تمّت من خلال حرب الخليج الشرقي تعبئة الرأي العام بأبعد كثيراً من هدف تحرير الكويت. كانت حرباً إعلامية بالغة القذارة ضد كل ما هو عربي ومسلم. وقد تلطّى كل أولئك خلف هدف تحرير الكويت لتبرير كل تلك الموجة المعادية للعرب والمسلمين. وهكذا نجحت تلك الأكاذيب التي منها أكذوبة إبنة سفير الكويت سعود ناصر الصباح في واشنطن، في تعبئة الرأي العام العالمي ليس ضد العراق من أجل استعادة الكويت، بل ضد العرب جميعاً والمسلمين جميعاً بوصفهم خطراً على العالم ويحسن تصفيتهم جسدياً بالحرب ومعنوياً بتدمير سمعتهم!

بمعنى آخر فقد استخدم شيوخ الكويت في أكبر عملية خداع في التاريخ. وفي استعادة العالم العربي كله إلى الإستعمار، وإخضاعه من جديد ـ فوق ما هو خاضع بحكّامه ولهم ـ لعالم الرق الإستعماري الذي كنا نحسب أن قد انتهينا منه.

رابعاً: أن ما تكشّف من حقائق تلك الأكاذيب، ومن أبعادها، ما زال قليلاً جداً. ولقد عمد أصدقاء لي أثق بهم وأعرفهم، إلى تشكيل لجنة خاصة لرصد تلك الأكاذيب وما يُنشر، أو سيُنشر من حقائق، سواء منها تلك الحقائق المتعلقة بالكويت، أو بالذين شاركوا في الإثم الكبير، تمهيداً لنشرها موثقة وتقديمها إلى القارىء يوماً.

وإذا كنا لا نتوقع أن تصل اللجنة إلى كل الحقائق، فإن الجزء القليل منها يكفي، لأن الهدف هو تقديم ذلك نموذجاً لما وقع تحته الرأي العام من ضغوط الأكاذيب. ولن تكتفي تلك اللجنة الخاصة بتسجيل ما سيُنشر في الغرب وحده من فضائح تلك الحرب، بل وتسجيل ما أتيح لأي عربي في موقع المسؤولية معرفته مما دفع من رشوات ـ رشوات على مستوى الدول أو القادة وعرباً أم أجانب ـ لكسب مساهمتهم في حرب الخليج الشرقي.

قد يطرح قارىء هنا سؤالاً محدداً: كل هذا من أجل تبرئة العراق؟

ونجيب: أن معرفة الحقيقة هي تبرئة لها ـ أي للحقيقة ـ وليس لأحد، وقد ينكشف من تلك الحقائق ما يدين العراق فعلاً ـ لا كذباً وتزويراً ـ ويجب أن نعرف ذلك وأن ندينه عليه، فلن يكون لهدف، مهما اتفقنا عليه أو اختلفنا، ما يبرر جريمة أو خطيئة أو ذنباً من تلك الذنوب الكبرى التي يجب أن يعفو عنها ألدّ الخصوم. وإذن فنحن لا نهدف إلى تبرئة العراق،

بل الأجدر أن نقول إننا نهدف لتبرئة أنفسنا وعقولنا التي أستهين بها. الحقيقة بحد ذاتها هي الهدف، وسواء أدانت القيادة العراقية أم أدانت القيادة الكويتية، والقاعدة هي: أن لا براءة لمجرم وإن أحببناه، ولا إدانة لبريء وإن كرهناه.

ثمة جانب آخر من القضية، لا يقل أهمية وخطراً عن معرفة الحقيقة للحقيقة. هذا الجانب هو أن ما حدث في حرب الخليج الشرقي التي استخدمت فيها كل تلك الأكاذيب وبررت بها الحرب، سيعكس فيما نتوقع اضطراباً في حياة الخليج ذاته، وستترتب عليه نتائج سياسية بالغة الخطر والخطورة. فالحروب التي من هذا الحجم لا تمرّ من غير تغيير كبير، تغيير يصيب الخصم كما يصيب الصديق، يرمي هنا كما يرمي هناك. أي أن كل ما سيصيب الخليج الشرقي بشكل خاص، والعالم العربي بشكل عام، سيكون في رقبة آل الصباح إثمه، وعلى العربي أن يعي ذلك لأجيال قادمة، وأن يحدد مسؤولية هذه الاسرة فيما أصاب تاريخه في هذه المرحلة.

لقد تم استجرار الكثيرين إلى تلك الحرب بالخديعة والأكاذيب. وربما لو عرفت الحقيقة لأمكن تجنب ما وقع، ولخرج العرب اليوم اقوى وقد اجتازوا الإمتحان الصعب. بل لعادت الكويت نفسها ولما أصابها ما أصابها، ولأمكن استنقاذها وتحديد خسائرها وخسائر الآخرين.

وإذا كانت قصة ابنة السفير الكويتي مجرد مثال صغير على ما فعلت الاكذوبة ودورها في التبرير والتحريض، فإن اكاذيب كثيرة أخرى، وصوراً تم تلفيقها أو تمت قراءتها بما يخدم ذلك الهدف الذي هو الحرب قد لعبت دورها أيضاً وقد ينكشف عنها الغطاء يوماً ليعرف العالم حجم الخديعة وحجم الذنب.

أية صور نعني؟ إنها الصور التي قرئت على أنها حشود عسكرية على حدود بلد عربي آخر بهدف اجتياحه، ولا حشود ولا شيء من ذلك. كانت كذبة أخرى ـ اكبر كثيرا ـ استخدمت لاتخاذ القرار الصعب ولعب فيها سفير عربي دور «قارئ الكف» ليسهم من موقع تأثيره باتجاه القرار!

لقد تم احتلال النفط. يجب أن نذكر ذلك جيداً وأن يذكر الذين أسهموا فيه من كل جانب واتجاه... وأن نذكر معه تلك الأكاذيب!

ولقد تم تدمير العراق ـ تدمير العراق وليس قوته العسكرية فحسب ـ ويجب أن نذكر ذلك جيداً كلما قرأنا نبأ جديداً عن اكذوبة جديدة، وان نذكر دور تلك الأكاذيب في تدمير العراق!

وقد تم سوْق العرب قطيعاً إلى سلام لا يعرفون عنه شيئاً، وليسوا واثقين من عدله ولا جده... سلام يدخلهم عصرا لا سلطة فيه لحاكم - ولو كان نفطيا - على أرض أو حكم أو مصير. سلام يضع مصيرهم جميعاً قيد البحث من جديد. لا أحد منهم سيبقى. الكل ذاهب. الكل ستجتاحه الشرعية الدولية التي اجتاحت العراق. ألم يتم استخدامهم جيدا في تلك التمثيلية، وما الحاجة إليهم غداً وقد أدّوا أدوارهم؟ ثم أليس من قانون الحياة والقوة أن الفارس يستبدل حصانه المتعب المريض بحصان آخر أقوى وأشد؟

۞ ۞ ۞

تم كل ذلك، أما نتائجه على مستوى العالم الكبير فلا شأن لهم فيها. لقد حذفتهم حرب الخليج الشرقي من معادلة العالم الجديد الذي يصوغ شرعيته الجديدة بالقوة ولا يملكون منها شيئاً! وبالإقتصاد والإنتاج الكبير وهم عالة على الحضارة يستهلكونها ولا ينتجون! وبالعقل ويصدق فيهم القول: إذا أخذ ما وهب أسقط ما وجب!

وشكراً لـ «نيويورك تايمز» و«رويتر» و«جون مكارثر»، فقد كشفوا لنا واحدة من تلك الأكاذيب الصغيرة التي تصنع القرارات الكبيرة!

وليرحمنا الله.

أمن النفط.. والابتزاز؟ وحديث مع صديق كويتي..

الأمن القادم لمنطقة الشرق الأدنى بشكل عام والخليج بشكل خاص، ما زال معلقا، والحديث عنه ما زال في دائرة التحليل والتخمين.

وذلك أن أي نظام أمني في أية منطقة يخضع ـ كما سبق القول ـ لحسم الموضوع الأساسي الذي هو النظام الدولي الجديد. وما دام هذا النظام الدولي الأساسي في طور التكوين فان نظم الأمن الفرعية المنبثقة عنه تنتظر، ولن تتحدد ملامحها ما لم تتحدد ملامح النفط ـ الأمر الذي ستنتهي إليه.

وقد رأينا أن الأسئلة حول هذا النظام الدولي ما زالت معلقة. هل سيكون نظاماً وحيد القوة، أم متعددها؟.. وأفقياً، أم عمودياً هرمياً..؟ وهل سيواجه تحديات من داخله، أم هو سيجد حلولا لمشكلة تعدد مواقع القوى فيه واختلاف ـ أو تناقض ـ مصالحه؟

من هنا فان نظام الأمن العربي الملحق والتابع، لن يتشكّل قبل أن يتشكل النظام الدولي الذي هو الأساس والمتبوع. على أن المراقب السياسي يستطيع أن يرصد ـ على ضوء واقع الأمور وراهنها ـ اتجاهات عامة، وأن يحدد بعض المعالم.

أولاً: من غير المؤكد أن نظاماً قومياً للأمن العربي سيولد، أو يسمح له، ولو كان تابعاً وملحقاً! فنظام الأمن العربي القديم قد ولّى، والجامعة العربية قد لا يسمح لها السادة الجدد أن تعود للحياة، أو أن تنهض بدور قديم ـ جديد!

ثانياً: أن نظماً صغيرة، محدودة ومجزّأة للأمن العربي، هي التي ستحل محل «الأمن القومي» وستكون هذه النظم مرتهنة ومجرورة بنظم إقليمية مهيمن عليها من الخارج.

ثالثاً: أن أمن النفط ـ أي مواقع النفط الجغرافية لا أنظمته ـ هو الذي سيفرض نفسه على المستقبل، وهو الذي ستتقدم أهميته على كل مذهب ومبدأ وهدف!

رابعاً: أن أي نظام، أو نظم للأمن، سيأخذ في اعتباره أو اعتبارها، أمن «إسرائيل» الدائم كجزء متمم لأمن النفط، بكل الأبعاد التي يعنيها ذلك!

تلك هي أسس النظام الفرعي، أو النظم الفرعية، للأمن التي ستولد من نظام دولي يتشكل. نظام لم يستقر بعد، ولم تنحسم فيه علاقات المركز بالمحيط. أي علاقات أميركا:

القوة الكبرى المهيمنة، بشركائها الأوروبيين، وباليابان، وبالإتحاد السوفياتي ووريثته روسيا.

●●●

قلنا إن أمن النفط الجغرافي هو ما يدور حوله البحث والنقاش، وربما الخلاف، فالنفط هو ماء حياة الحضارة الغربية وعنصر نموها، بل وبقائها، ولأن جزءاً من الأرض العربية، من العراق إلى الخليج الشرقي، هو خزّان النفط الأكبر والأعظم ـ وبخاصة المملكة العربية السعودية ـ فان قوة الغرب تظل مرتهنة لهذه الأرض، وبالتالي فلا بد له من أن يعيد النظر في كل ما استقر عليها، وفوقها!

يدور النقاش والبحث حاليا حول أربعة اشكال من الأمن للنفط. هذه الأشكال هي:

١ ـ أمن دولي مباشر، تنظمه علاقة مباشرة بغير حاجة إلى وسيط أو اية قوة محلية أو إقليمية. باختصار نستخدم الكلمات الأكثر دقة: إحتلال دولي لمنابع النفط، ويدافع عن هذا التوجه حكام الكويت الذين يشعرون إنهم مدينون لأميركا بعودتهم إلى السلطة. وحتى يضعوا المنطقة كلها تحت الأمر الواقع ويفرضوا عليها هذا المنطق ـ منطقهم! ـ فقد سارعوا إلى عقد اتفاق أمني مع أميركا يعيد الكويت محمية كما بدأت. محمية أميركية بعد أن كانت محمية إنكليزية! ومنطقة جغرافية مسيطر عليها خارجياً وتشكل نقطة ارتكاز للوجود والتدخل الأجنبي. وواضح هنا أن هذا الوجود سيفرض نفسه ـ أردنا أم لم نرد ـ على جوار الكويت الجغرافي كله.

٢ ـ أمن اقليمي ـ عربي، يشارك في أية صيغة يتفق عليها كل من: إيران، ومصر وسورية اللتين أرسلتا قواتهما إلى المملكة العربية السعودية، ووفرا التغطية المطلوبة لعاصفة الصحراء التي ستغيّر كل شيء. ويدافع عن هذا التوجه كل من قطر والإمارات. ويرى حكام كل من هذين البلدين النفطيين أن وجوداً لإيران في صيغة الدفاع عن أمن الخليج الشرقي يمكن أن يستوعبها ويحد من آثار رفضها وقيادتها في المنطقة.

٣ ـ أمن خليجي أولاً، مرتبط بعلاقات صداقة وتعاون سياسي وعسكري، ثانياً، مع كل الآخرين: عرباً، وجواراً، ودولاً أجنبية: أميركا وإنكلترا وربما آخرين. وتدافع عن هذا التوجه سلطنة عُمان؛ ولتحقيق مشروعها فقد اقترحت إقامة جيش خليجي مشترك، جيّد التسليح والتدريب، قوامه مائة ألف جندي، ومهمته أن يتصدى لأية مخاطر ـ إقليمية بالطبع ـ قد تجد دولة أو اكثر من دول النفط نفسها أمامها وفي مواجهتها.

٤ ـ أمن محض عربي، تحاول كل من مصر وسورية أن يقتصر عليهما من دون العرب

الآخرين، وهو ما سبق لدول النفط أن أقرته في إعلان مؤتمر دمشق، واعتبر يومها مكافأة النفط القادمة لهذين البلدين العربيين.

هنا نتوقف قليلا للتوضيح.

فلقد أدرك البعض من حكام النفط أن موقف كل من سورية ومصر كان عنصراً حاسماً في توفير التغطية الضرورية عربياً لعاصفة الصحراء. ولو أن مصر أو سورية، إحداهما أو هما معاً، لم تسهما في حضورهما السياسي على مسرح الأحداث لتبدلت المعطيات ولاختلفت النتائج تماماً. لا نقول إن أميركا ـ بقوتها العظمى ـ ما كانت ستنتصر، إذا هي أصرت على الحرب، ولكنها ما كانت حاربت ربما ولاخترعت الديبلوماسية مخارج أخرى لأزمة الخليج لا تعجز عنها. وقد كان إعلان دمشق صريحاً في تبني مقولة «الأمن العربي للخليج». فما الذي تبدل فيما بعد ليوضع الإعلان على الرف في شقه الأمني العسكري، وليقتصر حديثه على الاقتصاد والسياسة العامة الموجودين أصلاً؟!

ثمة من يعتقد أن حكام الكويت برد فعلهم المعادي لكل ما هو عربي ـ وربما مسلم ـ قد آثروا أن يذهبوا إلى المنبع. وفي حديث مع شيخ كويتي عتيق في السياسة، وهو صديق أثق بحسن تقييمه للأمور، قال: ولماذا سورية ومصر على وجه التحديد والحصر والقصر؟ إننا ندرك أن المنطقة دخلت العصر الأميركي، ولا يوجد نظام عربي لا يستظل بأميركا، ومن لا تريده سوف يذهب في الوقت المناسب ويستوي في ذلك الجميع. وإذن فما دامت أميركا هي التي توفر الحماية لمن يريد حمايتنا فلماذا نذهب إلى الوكلاء المحليين ومقاولي الباطن إذا كنا قادرين على أن نذهب إلى مصدر شرعية الكل؟!

لقد تعاملنا مع النتائج بمنطقنا الصريح وبغير لف ولا دوران ولا غش ولا كذب. لا أدافع عن كل ما تم وحدث، لكن أما وقد وقع ما وقع فالإتفاق المباشر مع المصدر والمركز يغنينا عن الجوانب والفروع، وأما القول بالتغطية العربية، فهذه التغطية يا أخي مفروضة فرضاً وليتفضل الشجاع القادر على أن يقول لا، أو يقف في وجه حملة الشرعية الدولية التي تجرف في طريقها كل شيء.

ثم يتابع ـ محدثي الكويتي ـ يقول: لنكن صريحين ايضاً وأكثر. مصر وسورية على الرأس والعين. وقفا إلى جانب الكويت. واستخدما غطاء عربياً لتدخل خارجي تقرر للسيطرة على منابع النفط.

ولكن من يضمن لنا المستقبل؟ إن تاريخ علاقتنا بمصر وسورية ليست عسلا كلها، ولا

أمنا مطمئنا. وإذا أردنا الصراحة اكثر وأكثر فممن ستحمينا القوتان السورية والمصرية؟ من أميركا أم من إنكلترا، أم من الغرب عموماً، أم من الشيوعية؟ إن الهدف الواضح هو حماية المنطقة من إيران كما يقال في السر بوصفها القوة الإقليمية ذات المطامع. حسناً، ولكن سورية متحالفة مع إيران ونخشاها أيضاً. نخشى بعثها وعسكرييها ونظامها ومطامعها وعروبتها. وإذن فسورية ليست القوة التي نطمئن إليها لمواجهة الخطر الإيراني. تبقى مصر وهذه قصتنا معها طويلة أيضاً. إن مصر تحلم بدور إقليمي مسيطر. وإذا كنا لا نشكو من الرئيس مبارك ولا نخشى! إنها لعبة السيطرة والإبتزاز في المنطقة. ودعني أصارحك أبعد بما قد لا يقوله لك كويتي آخر، أو خليجي آخر. ماذا تريد مصر وسورية؟ إذا كانتا تبحثان عن دور تبيعان به وتشتريان مع أميركا أو الغرب فإننا نفضل أن نذهب مباشرة لنبيع أنفسنا على أن يبيعنا الآخرون! وإذا كانتا تبحثان عن المساعدات الإقتصادية وفضل مال النفط فسنقدم لهما الممكن. الممكن ولا أكثر وأنا لا أتحدث هنا عن الكويت وحدها، بل عما يدور بخاطر دول النفط كلها، وسواء قالوا هذا علناً أم قالوه وتحدثوا عنه في السر. إن وجوداً عسكرياً لسورية ومصر في الخليج الشرقي سيفرض علينا إلتزامات أكبر لا نريدها وربما لا نستطيعها. تسألني لماذا؟ وأجيب: لمن ندفع وعمّن نمسك؟ الكل يريد مال النفط. البعض للتنمية، والبعض لموازنة أوضاعهم الإقتصادية، والبعض لجيوبهم. أميركا تريد مال النفط في خزائنها ومصارفها. وأن نزيد من مشترياتنا من منتجاتها ونزيد من استهلاكنا. إنكلترا تريد الشيء نفسه. فرنسا تطمع بقليل من جبنة النفط أيضاً وأيضاً. الإتحاد السوفياتي يتسوّل لمواجهة المجاعة التي أوصلته إليها الشيوعية أو قيادة غورباتشوف لا فرق. العرب يقولون لنا هذا النفط ملكهم جميعاً لأننا أمّة واحدة نتشارك في السراء والضراء. ولا أعرف إلى اليوم لماذا تكون المشاركة بالنفط فقط وموارده وليس بأي شيء آخر، وأين كانت هذه النبالة العربية يوم لم يكن لدينا نفط ولا من ينفطون!

هل تريد صراحة أكثر؟ سمعت منك مرة شعاراً طرحته تقول فيه: كل شيء سقط، حتى أنا غلط. نعم كل شيء سقط ولم يبق في عالمنا العربي الا الغلط.

وتابع محدثي الشيخ الكويتي يقول: إنني لا أدافع عن شيء، ولا أتهم أحداً، ولا أحمّل بنفسي حقداً ولا كرهاً، فأنا عربي ابن عربي، ومسلم من صلب مسلم. إنني أعرض لك الأمر بصراحة وكما يتحدثون هنا عنه همساً. إنهم يخشون العروبة كما صاروا يخشون الإسلام. الشيء الوحيد الذي يطمئنون إليه هو القوة الأجنبية، والشيء الوحيد الذي يريدونه من الحياة

لذائذ يؤمنها لهم مال النفط، وأمناً يستقرون به عليه. قل ما شئت في هذا. أرفضه. أدنه إذا أردت. إتهمه. ولكنه الحقيقة أيضاً التي يجب أن تتعاملوا معها بعد اليوم جميعاً: دعاة عروبة، ودعاة إسلام ثائر، ودعاة استقلال، ودعاة ديمقراطية.. ودعاة ما شئتم من كل مخترعات اللغة والفاظها».

هذا الملخص لحديث مع صديق كويتي قلت إنني أثق به يختصر - ربما - جانباً من الوضع العربي كما آل اليه. بالطبع لا أتبنى هذا المنطق ولا أرضاه، ولقد عرضته فقط لنواجه أنفسنا وحقائق الأشياء، ولنحاول أن نرى الطريق التي يُراد لنا أن نسير عليها، بل والنفق المرعب الذي دخلنا فيه، لعل بعض المصارحة المرة تفرغ ما بنفوسنا - وهو كثير - وقد نستطيع بعدها أن نناقش الأمر بهدوء، وبقليل أو كثير من العقلانية.

❁ ❁ ❁

تحدثنا إلى الآن عن مشروعات أمن الخليج ووجهات نظر هذا الفريق أو ذاك، وأغفلنا البلد الاساسي في المنطقة الذي هو المملكة العربية السعودية - أين هي من كل هذا وذاك، من هذا المشروع الدولي، أو المشروع الاقليمي - العربي المشترك، أو المشروع الخليجي، أو المشروع محض العربي، أي مشروع الحماية المصرية - السورية كما يسميه بعض الخليج؟

وواضح هنا أن للموقف السعودي أهميته الكبرى، فهو الذي يمكن أن يرجح مشروعاً على آخر، كما أنه هو الذي بأحجامه الثلاثة: النفط، والسياسة، والمركز الديني... هو الذي يمكن أن يجعل أي مشروع ممكناً ومقبولاً، أو مستحيلاً ومرفوضاً، فما هو هذا الموقف، وأين هي السعودية من كل هذا الذي يجري حولها، ويستهدفها أولاً؟

سنحاول - مجرد محاولة في مقال قادم - ودون أن يكون لما سنقول أية صلة خاصة، أو معرفة خاصة، أو علاقة خاصة، أن نفهم الموقف السعودي، ونقرأ في داخل مصدر القرار كيف تنظر السعودية: البلد الأم للخليج، إلى كل ما هو مطروح، ومطلوب... ممكن ومستحيل!

أما الموقف الأميركي الذي سيفرض نفسه من خلال الأنظمة، ومن فوقها، ببقائها أو باستبدالها فسنحاول أن نقرأ مقدماته هناك في واشنطن، وفي عواصم القرار الغربية الأخرى التي تحاول اللحاق - لاهثة!! - بمصالحها والدفاع عنها.

الكويت.. والعرب؟
وتهديد لنا بحذاء شوارزكوف

صديقي الكويتي، ذلك الشيخ العتيق العتيق عمراً وفي كار السياسة، العارف ببواطن الأمور وخوافيها، اتصل بي من واشنطن حيث هو اليوم يقول:

لم تكن أميناً في نقل ما قلت لك في لقاء سابق. كان المجلس بيننا بالامانات وليس للنقل والنشر. على انك وقد نقلت ونشرت فما كان يجب أن تجتزىء وتختصر. أريدك أن تنقل حديثنا كله لا بعضه، وإن شئت أن توافيني هنا في واشنطن أو أوافيك في باريس فسأعيد على مسمعك الحديث أبعد وأصرح للنقل هذه المرة والنشر!

وأصر صديقي الكويتي الطيب الصريح على أن يقطع ما قيل ونُشر، ليدخل على خط الحديث عن أمن النفط، مصراً على أن يقول ـ من خلالي ـ ما يريد، وأن أنقل هذا إلى القراء، دون أن يخشى شيئاً ـ طبعاً ـ ما دمت لا أذكر أسمه!

قال: من قبل أن تتحدث عن موقف السعودية من أمن النفط ومشاريعه ـ وأنا أعرف مشاعرك ـ أريدك أن تنقل وجهة نظر كويتية صارحتك وأصارحك بها.

واستدرك يقول: إن في بعض ما قلت لك وما سأقول الآن ما أنا مقتنع به وصحيح في تقديري، وفي بعضه الآخر ما لا أقره أو أراه في مصلحة الكويت. إلاّ أنهم هنا، في الدائرة الضيقة من رجال القرار، يقولون هذا وأكثر، وهم مقتنعون به ولا يأبهون لرأي مخالف أو معترض. انهم لا يريدون في هذا العالم المحيط بهم إلاّ مصالحهم المباشرة والخوف عليها، وهذا الأمن الذي اشتروه ويدفعون ثمنه راضين أو مكرهين!

●●●

من أين تريد أن نبدأ؟ قال صديقي الكويتي، ولم يترك لي فرصة الجواب ولا خياراً في التحديد... وتابع يقول:

لنبدأ من العرب، فالعالم الخارجي، فالجوار الإقليمي.

أولاً، عن العرب. تريد الصراحة على قساوتها، أم أختها الجارحة؟... أم تريد نفاقاً وكذباً لا حدود لهما، وكلمات لا معنى لها ولا يؤمنون بها هنا؟

قلت: بل الحقيقة ولو قست، والصراحة وإن هي أدمت.

قال: إسمع. من هم هؤلاء العرب؟ وأرجوك أن لا تقاطعني، وأن لا تستفزك الكلمات. بالنسبة لنا، وهذا كلام بعضه مني - قال - وبعضه منهم أي رجال القرار، فإن العرب أربعة مواقع جغرافية: عرب المشرق، وعرب الجزيرة، وعرب المغرب، وعرب مصر وجوارها الإفريقي.

لنبدأ بعرب المشرق. هؤلاء فرقاء شتّى، يختلفون وربما تذابحوا، ولكن يجمعهم علينا الطمع بنا وبثرواتنا، وقد آن لنا أن نضع حداً لهذه اللعبة.

إنهم يتحدثون عن تحرير فلسطين، يلوّحون به مهددين. حسنا ليذهبوا وليحاربوا إنّا ها هنا قاعدون. سنصفّق لهم إذا هم انتصروا، أما هزيمتهم فعليهم وزرها ولهم جناها المر. إننا هنا على طرف الخليج الشرقي بعيدون جداً عنهم هناك، لا نستطيع شيئاً، ولو استطعنا لما سمح لنا. ولو سمح لنا لما أردنا. ولو أردنا لتجمدت أيدينا من قبل أن تمتد إلى جيوبنا. نحن كذلك يا صديقي وقولوا ما تشاءون فينا. تسمّون ذلك جبناً، بخلاً، هرباً من المعركة، خيانة.. كل هذا وأكثر لن يغيّر شيئاً، وهو صحيح!

ولنكن أكثر صراحة. ماذا يريد عرب المشرق؟ هل صحيح أنهم يريدون تحرير فلسطين، أم الإبتزاز تحت هذا الشعار؟. وإذا كانوا يريدون التحرير فلماذا ذهبوا إلى مدريد؟ وإذا قلت لي إنهم ذهبوا مضطرين صاغرين أمام عصا الشرعية الدولية، فلماذا يطلبون منا أن نأخذ كلامهم ودعاواهم على محمل الجد... ولماذا يطلب منا أن نكون أجرأ وأقوى منهم وأن نواجه الشرعية الدولية المتربصة بالكل وتسوق الكل؟!

ثم هل تستطيع أن تحصي الثروات الشخصية التي جمعت هناك - وأنت تعرف من أقصد - من المساعدات النفطية التي كانت للتحرير، فتحولت بقدرة العلي القدير، إلى الكبير والصغير، واستقرت في الخارج حسابات مكدّسة وأملاكاً مقدسة؟

لو أردت أن أفتح قلبي وأحدثك بما أعرف لخشيت عليك أحد أمرين: أن لا تنشر ما أقول، أو أن يرحمك الله. ثم إنك تعرف الكثير أيضاً وربما أكثر مما يعرف أي إنسان آخر. ألست أنت أيضاً واحداً من ضحايا أولئك، رفاقك القدامى المتخمين بالسلطة والمال؟

ننتقل إلى مصر. تقولون لنا إنها من العرب أيضاً، وهي تقول ذلك. لا بأس ولنأخذ الأمر صدقاً وجداً. لتكن مصر ما تشاء وتشاؤون لها. ولكن مشكلة مصر فوق قدرة كل هذا الخليج وأكبر. ففي كل ثانية يولد طفل مصري، ولا ندري هنا ما ذنبنا في هذا، ولماذا علينا أن ندفع بلا توقف لمواجهة مشكلة لا سقف لها؟ لكل شيء حد يا صاحبي، ولكل دفع نهاية. ونحن في

الكويت نحب أن نبدأ من هذه النهاية... وفي الأساس، وأنت تعرف، لسنا كرماً على درب، ولا كان الكرم يوماً من شمائلنا أو سجايانا!

وقد سبق وقلت لك أن ليس لدينا ما نشكو من الرئيس مبارك أو نخشى، ولكن تاريخنا مع مصر ليس عسلاً ولا سمناً. فلمصر طموحاتها ونجهل متى تعبّر عنها أو يجيئنا ناصر آخر منها. ولمصر أيضاً دور إقليمي نريده ولا نريده. نريده قوة نوازن بها القوى الإقليمية الأخرى - إيران مثلاً - ولا نريده قوة إقليمية تفرض هيمنتها!

العرب الآخرون هم عرب المغرب، وهؤلاء قصتنا معهم حديثة ولا مشكلات بيننا. الجزائر عندها بترول وغاز مثلنا وأكثر والثورة الجزائرية لم تطرح نفسها على العرب ولم تصدّر لهم المتاعب. المغرب لا مطامع له ولا حدود بيننا وبينه، ولم يسبق له أن تصدى لقيادة أو ريادة. تونس مثلنا بلد صغير يطلب الستر ولا يهدد أحداً. ليبيا مشكلتها أكبر منا جميعاً: إنها دولة عظمى ولهذا فإن الدول العظمى وحدها هي التي تتولى أمرها والتعامل معها!

بقي الخليج يا صديقي وقصتنا معه قديمة قديمة - نريد أهله ولا نريدهم - نحبهم ولا نحبهم. نطمئن إليهم قليلاً ونخشاهم كثيراً. وإذا أردت توضيحاً أكثر قلت لك: إن مشكلتنا مع الخليج هي على وجه التحديد مع المملكة العربية السعودية.

كيف، ولماذا؟

إننا نرى أنفسنا - خطأ أم صواباً - أكثر تقدماً، والأكثر معرفة، والأكثر تطوراً. هكذا كنا على الأقل إلى ما قبل حرب الخليج الشرقي، ولكنهم هناك - في السعودية على الأخص - يعتقدون أننا متعالون على الآخرين، وأن سياستنا هي التي أوصلتنا إلى ما أوصلتنا. بخلنا، وسوء تقديرنا، وسوء تصرفنا. مشكلتنا مع السعودية هي اننا بعض أهلهم ومنفصلون عنهم. هم محافظون جداً ونحن متحررون جداً. هم مؤمنون ويواجهون التزام إيمانهم، أما نحن فما نضطر إليه نفعله وما لا نضطر إليه نهرب منه. هم الإسلام، أما نحن فمسلمون فقط. هم الكعبة المشرفة والمدينة المنورة، أما نحن فأرض حرة، كما هي المنطقة الحرة في الاقتصاد خارج الرقابة والمطاوعة وسلطة رجال الدين... من هنا فنحن نحبّهم ولا نحبّهم. نريدهم عوناً لنا ونخشى تزمتهم. هل أقول لك ما يدور بداخل أهل القرار؟ إنهم يخشون من السعودية الهيمنة أيضاً، وأن يجيء يوم تتطلع فيه إلى ما هو أبعد من علاقة الجوار! صحيح أن الملك فهد هو الذي أنهى، بمبادراته، مشكلات الحدود ما بين السعودية وجوارها وكان كريماً، إلاّ أننا نعرف أيضاً أن السياسة مصالح تتبدل ومواقف تتبدل. لا شيء يبقى. لا الصداقة ولا الخصومة، لا

الاطمئنان ولا المخاوف.

هل تريد أن افضي إليك بسرّ لا يعرفه إلاّ القليلون؟

«بعد أن اصطلح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، قال عبد الناصر مرة لفيصل إنه، ومن منطلق إيمانه القومي وسياسته العربية، لا يرى مبرراً لبقاء الكويت ولا الإمارات العربية ولا قطر خارج وحدة الجزيرة العربية التي تمثلها السعودية. وشجع الرئيس عبد الناصر فيصل بن عبد العزيز على أن يضم إليه البلدان الثلاثة».

«بهذه الخلفية نعيش في الكويت، فإذا أضفت إليها تجربتنا مع العراق، فما الذي يمكن أن نفعل، وهل من خيار لنا إلاّ ما أقدمنا عليه؟

إن أميركا هي التي حرّرت الكويت. نعرف أن هذا لم يقع حباً بنا ولسواد عيوننا. لأميركا حساباتها الأخرى في المنطقة، ومصالحها. دعني أقل لك ومطامعها أيضاً. إنها الحقيقة. ولكنها الحقيقة التي قررنا التعامل معها مباشرة وليس بالواسطة، ودون أن نخشى إتهاماً ولا لوماً. من أحب ذلك فأهلاً به، ومن كره فليفعل ما هو قادر عليه. لا نقول هذا تحدياً لأحد. ولكننا لا نريد أن نعيش هاجس الأمن مرة أخرى».

«البعض يعتقد أن أميركا لا تقل خطراً. ليكن. ولكن خطر أميركا يقتصر على «فرض» تغيير في النظام، أو تعديل في سياسته وعناصره، أو الدفع في اتجاه مشاركة أوسع في الحكم والقرار، وكل هذا مرغوب فيه عند قطاع واسع من الكويتيين، مثلما هو مرفوض عند قطاع آخر. إنه شيء داخلي على كل حال، فالكويت تبقى كويتنا، ومن النفط وموارده سيبقى لنا ما يكفي بعد أن تأخذ أميركا حصتها»!

«تلك هي الحقيقة يا صديقي بقسوتها وعريها، وعلى هذا النحو يفكر الكثيرون لا يبالون بما يفكر بهم الآخرون، إن عالماً جديداً قد ولد. الزلزال الكويتي هزّ كل الثوابت ورمى أيضاً كل المبادىء. ولم يبق من عالمك العربي الذي تتغنى به - وتتغنون - إلاّ الشعر ولا يطعم خبزاً. بلى نسيت أن أقول، وبقايا حذاء شوارزكوف على رمال الصحراء المدماة!».

أراك تسأل: وماذا عن القوى الإقليمية في المنطقة؟

سأحدثك عن أكثرها خطراً، عن إيران. لقد كانت إيران دوماً الخطر الإقليمي الذي يتهددنا، سواء كان حاكمها الشاه أم الخميني. وقد وقفنا بجانب العراق في حربه معها لا حباً بالعراق أو ثقة منا بعروبته، ولكن لدفع الخطر الإيراني، وبأمل أن ينهي كلاهما الآخر. خرج العراق من الحرب منتصراً فكانت النتيجة ما تعرف، ولو انتصرت ايران لما بقي من أنظمة

الحكم في الجزيرة العربية نظام واحد. واليوم تعود ايران إلى الساحة قوية. ولكن ينقصها زخم الثورة التي انتكست مرتين: مرة بهزيمتها مع العراق ومرة بموت ملهمها الخميني. نخشى ايران ولا نخشاها أيضاً. فاتفاق أمننا مع أميركا يلجم المطامع كلها: إقليمية، وعربية. أما المطامع الدولية فقد أعطيناها ما تريد، وكفى الله المؤمنين شر الدفاع!».

«تسأل: وماذا عن تركيا و«إسرائيل»؟. كل ما تطمع به تركيا هو أن تكون شرطياً في المنطقة لحساب أميركا، ونحن على اتفاق مع أميركا إذن فلا خشية منها. طبعاً ستحصل على بعض القروض الصغيرة ولا أكثر. أما «إسرائيل» فهي بعيدة عنا والبترول خارج سيطرتها. البترول تحت السيطرة الأميركية. «إسرائيل» تطمع بفلسطين وهذه مسؤولية المشرق العربي ودعاة القومية العربية والتحرير، ولسنا منهم جميعاً. نريد أن نبتعد عن كل بؤر التفجر، وأن نحافظ على ما بين أيدينا وهو لنا. أما آن لكم أن تفهموا ذلك؟».

وتابع صديقي الكويتي يقول:

«ذلك قليل من كثير مما نفكر به في الكويت اليوم. بعضه، كما قلت، أتبناه، وبعضه أنكره ولكنني أسمعه في الحلقات الداخلية كل يوم. ذلك هو الواقع الذي يجب أن تتعاملوا معه بعد اليوم بهدوء راضخ للأمر، وإلا فإن شوارزكوف آخر لكم بالمرصاد!».

●●●

إنتهى حديث صديقي الكويتي العتيق، القريب من رجال القرار - إن لم يكن منهم - وقد نقلته، كما أراد، بأمانة، ودون أن أتدخل أو اعترض بملاحظة.

ولقد وددت لو اتسع المجال لنقاش عقلاني، لا يستخدم فيه الواحد منا التهديد بحذاء شوارزكوف، فليس مما يشرّف أي عربي أن يقول ذلك ولو كان على حق، فكيف والقصة كلها من ألفها إلى يائها ليست أكثر من شرك، بل شراك كثيرة تم نصبها لاصطياد الجميع، ولتسود العلاقات العربية - العربية هذه اللغة، وهذا المنطق؟

على أي حال فإن لنا عودة لمناقشة هذا الذي مرّ من حديث الصديق، وما يدور في الكويت، في ظل السلطة ورجالها وأدواتها، وكل أولئك الذين تأخذهم النشوة بالاثم الكبير!

السعودية ـ الكويت وخيار الوحدة؟

صديقي الكويتي، ذلك الشيخ العتيق الذي سبق ونقلت عنه حديثاً صريحاً، إتصل بي من واشنطن ـ حيث يقيم ـ يسأل: وعدت أن تناقش ما قلت لك ونقلت عني لقرائك وفي مجالسك الخاصة، وأن ترد بمنطقك ووجهة نظرك، وأنا أعرف مسبقا أنك لا تتفق معي ومعهم ـ يقصد شيوخ الكويت ـ في كل ما نقلت وكتبت على لساني، فأين ما وعدت وماذا تراك تقول من جديد لم تستهلكه أقوال الذين يتفقون معك في عداء الكويت وكل ما هو كويتي؟

قلت مجيباً: قد وعدت فعلاً وسأحاول أن أكون موضوعياً وأميناً. موضوعياً في الحديث، وأميناً لما أنا مقتنع به. ولا تنسَ أن لكل قناعة ظروفها: أسبابها ومعطياتها. فلا شيء في السياسة يولد من فراغ، وإلاّ كان فارغاً. ولا موقف أو قناعة يبقيان إلى ما لا نهاية لأنهما يولدان في شروط المكان والزمان.

ولئلا نقع في الخطأ، ولئلا يفهمني القارىء على غير ما أريد فأنني أحب أن أضع نقاط البحث المتعددة على حروفها الكثيرة. وأستدرك إستطراداً لتصحيح ما قد يظن بي من عداء للكويت وشعبها وهو غير صحيح. فالكويت عندي جزء من وطننا الكبير الواحد، وشعبها جزء من شعبنا المجزأ المقموع. فلا عداء عندي لها إذن وإلاّ سقطت في الإقليمية التي يراد لنا جميعاً أن نسقط فيها، ولا مطلق عندي في الاتهام وإلاّ اتهمت نفسي أيضاً.

أولاً: أنا أنتسب إلى جيل عربي عايش مرحلة الحلم وعمل له. أي حلم أقصد؟ إنه حلم الوحدة العربية بأي شكل من أشكالها ـ ومع تقدير ظروف كل قطر ـ إقتناعا مني بمسلّمتين أساسيتين هما: مسلّمة أن تاريخ المنطقة ومشتركاتها اللغوية والفكرية والحضارية، بل وايمانها الديني، يفرض أو يسمح بمثل هذه الوحدة، أو الإتحاد إن شئت لئلا نختلف حول الاشكال والمفردات... ومسلّمة أخرى ثانية هي أن ظروف العصر والتكتلات الإقليمية، بل والقارية، والحاجات والمخاطر المتزايدة، تفرض كلّها فرضاً أن تتحد تلك الكيانات الصغيرة ـ لئلا أقول الكرتونية! ـ لتندمج في كل كبير يمنحها القدرة على البقاء، ويتيح لها فرص التنمية والتطور، وبالتالي بناء استقلالها الحقيقي لتشارك بحريتها في بناء عالم من الأحرار لا عبودية فيه ولا استغلال.

ثانياً: ولأن ظروف مثل هذه الوحدة، أو الإتحاد، لم تنضج بعد، فان العمل على خطين متوازيين وفي وقت واحد، يشكل خطوة في الإتجاه الصحيح. الخط الأول هو خط التكامل

الاقتصادي وبناء مشاريع مشتركة تفترض العالم العربي سوقاً إستهلاكية واحدة تسمح بالتحديث والتوزيع والتنويع وبالتالي التكامل. والخط الثاني هو إلغاء الكيانات الصغيرة الصغيرة، تلك التي لا تشكل نواة ممكنة لدولة لأنها لا تزيد على أنها مدن لا بقاء لها على المدى الطويل، ومنها الكويت.

ثالثاً: ينقسم موضوع حرب الخليج الشرقي في قناعتي ـ وتقديري ـ إلى قسمين:

القسم الأول يتصل بالإندفاع العراقي إلى اجتياح الكويت لإستعادتها أو توحيدها بالقوة أو تأديبها ـ لا فرق ـ وقد أكدت الأحداث التي تمّ تركيبها وصنعها خطأ هذا الإجتياح لا من حيث المبدأ، بل من حيث التقدير. ويجب أن لا ننسى أبداً ونحن نتحدث عن خطأ القيادة العراقية، أخطاء بل خطايا القيادة الكويتية. فلقد استخدمت بوعيها واختيارها أداة لجر العراق والمنطقة كلها إلى المصيدة، ولم يكن دورها فيما انتهت اليه الأمور أقل أو أهون، لقد كان دوراً أساسياً أوطأ الأرض العربية للأجنبي ولن يغفر لها التاريخ ذلك. ودون أن يعني هذا تبرير الخطأ العراقي، أو التهوين من آثاره.

القسم الثاني يتصل بالحرب ذاتها التي أستخدم فيها الخطأ العراقي، والتواطؤ الكويتي، أداة لإعادة الإستعمار إلى المنطقة العربية وتدمير مقوّمات الحياة في بلد عربي هو العراق. ولنفترض هنا أن نظاماً عربياً أو أكثر لا يحب صدام حسين أو لا يريد أن يتعامل معه، فإن استمرار الموافقة والتأييد لحصار الجوع يصيب شعب العراق كله: أطفاله، وشيوخه، ونساءه. باختصار يصيب الأبرياء اولئك الذين يريد شيوخ الكويت أن ننسى أنهم منّا وأنهم عرب مثلنا. إنه الخطأ ذاته الذي يرتكبه أي عربي حين يأخذ شعب الكويت ـ شعب الكويت لا مرتزقة نظام القنانة! ـ بجريرة أميره وشيوخه. وننسى في لحظات الخلاف أو الغضب أن أي حاكم في أي بلد، وسواء كان ديمقراطياً أم ديكتاتورياً، هو مرحلة عابرة ـ مهما طالت ـ في تاريخه، وأن ما يصيب شعباً ما يبقى في ذاكرة أجياله القادمة ويحفر آلاماً عميقة جراحها ومعها أحقاداً كبيرة لن يسهل نسيانها ولا غفرانها. ويجب أن لا ينسى نظام عربي ـ أي نظام وبلا استثناء ـ أن بلده معرض لمثل ما حصل ويحصل للعراق اليوم. يكفي أن تقرر «الشرعية الدولية» ذلك وأن توجبه مصالحها. لقد تم إقرار المبدأ في العراق وتطبيقه، فمن يمنع ذلك «الوحش الغابي» الذي إسمه الشرعية الدولية غداً من أن يفرض الحصار نفسه والجوع على أي شعب آخر، عربياً كان هذا الشعب أم مسلماً، أم شعباً من شعوب العالم الجائع الأخير، وكدت أقول الأجير!

أعطيت الكويت مثلا على ما أعتقد وأؤمن به في قرارة نفسي. أعطيته مثلاً على أن مدينة صغيرة لن تتحول إلى دولة مهما كثر مالها ومرتزقتها. فالدول تصنعها وتقوّيها وتحافظ عليها فوق الموارد وقبلها كثافتها السكانية. الحد الأدنى منها - وهو بالملايين الكثيرة على أي حال - وذلك ما لا يتوافر للكويت. وحتى لا أتهم من الشرعية الدولية بأنني ممالىء للعراق - وأنا أختلف معه هنا - فإنني أضع تصوراً آخر ربما كان الأقرب إلى المنطق والواقع والممكن.

الكويت جزء من جزيرة العرب، وفي الكويت شعب ينتمي قبلياً إلى قبائل جزيرة العرب الكبرى، وهم يرون في السعودية، على ضوء موقفها الجريء والشجاع في استنقاذها، أخاً كبيراً، بل أمّاً حنوناً. فلماذا لا تنضم الكويت في هذه المرحلة إلى المملكة العربية السعودية لتغدو جزءاً من كل أكبر وأكثر عدداً، فتقوى بوحدتها معها، كما تقوى السعودية، وقد يشجع هذا مستقبلاً إمارات صغيرة أخرى لا معنى لها فتنضم هي أيضاً إلى هذه الوحدة، ويحقق العرب في جزء من أرضهم قوة ذات بأس وشأن؟

إن اندماج الكويت بالمملكة العربية السعودية لتشكل جزءاً منها متمماً لوحدة الجزيرة العربية الكبرى، هو الثمن العادل لدور المملكة في تحرير الكويت وهو الدور الاكبر والأول عربياً. بل لقد يكون مثل هذا الإندماج رداً على أي ادعاء أو اتهام لحكام الكويت بأنهم من خلال الحرص على الحكم والسلطة ومنافع دنيوية رخيصة، قد أهدروا الدم العربي المسلم والكرامة العربية الإسلامية. وأوطأوا أرض الإسلام للأجنبي يدوسها شوارزكوف بحذائه ويهددون به كل يوم!

وحدها، تلك الوحدة الكبرى المرجوة: وحدة الكويت مع المملكة العربية السعودية تبرر - ولا نجزم - ما حدث... وقد تمنح البراءة من ذلك الاثم الكبير لبعض الآثمين!

لقد شكّلت حرب الخليج الشرقي منعطفاً في تاريخ المنطقة بالغ الخطورة والخطر. ونعيذ فكرنا السياسي وحكّامنا من أن نظن أو يظنوا لحظة، أنه كان في مصلحتهم أو مصلحة شعوبهم، أو أنه أعطاهم الأمن مستقبلاً وأظلّهم بحماية أن تزول، فالكارثة التي يحمل وزرها كل من شارك فيها ستظل تؤرق مستقبل العرب وتلقي عليه ظلالها. إنها الحرب التي خسرها الجميع. من انتصر أو حسب نفسه منتصراً، ومن انهزم وعدّ الخاسر الكبير. حرب من أجل السيطرة على النفط وقد تمت السيطرة، وتحجيم القوة العربية القادمة وقد تم تحجيمها، وتأمين «إسرائيل» وقد أمنت لأمدٍ طويل، والوصول إلى سلام غير عادل وقد لاحت بوادره

وتوضحت ملامحه! حرب ضد العرب جميعا بلا تمييز: أهل نفط غالٍ عزيزٍ وأغلى من الدم العربي والقدس، وأهل ماءٍ رخيصٍ وشعوبه بقدر ما أرخصها حكامها الباحثون عن دور ولا دور، والسائرون في ركاب الذل ويحسبون أنفسهم أعزاء!

لقد دفع العرب وسيدفعون طويلاً ثمن هذه الحرب، ولقد اختلفوا وسيختلفون طويلاً حول أسبابها ومسؤوليها. لكن ما هو مؤكد وسيبقى هو نتائجها الكارثية التي خلّفتها تلك «العاصفة» والتي قاد إليها سوء التقدير وسوء القرار.

وإذا كان مفروضاً على العرب أن يبلعوا أكاذيب قصة الكويت وما ابتكرته الأجهزة الغربية لتبرير جريمتها، وأن ينسوا ما يحل بشعب العراق، فلا أقل من أن يضع حكام الكويت نهاية لتلك القصة التي ستحفر طويلاً طويلاً في الضمير، ولأجيال قادمة، باعلان وحدتهم مع المملكة العربية السعودية ليؤكدوا بذلك معنيين: الوفاء لمن حرّرهم، وانتسابهم العربي والإسلامي.

◉ ◉ ◉

قال لي صديقي الكويتي ـ ذلك الشيخ العتيق العتيق عمراً وفي كار السياسة ـ وقد قرأت عليه هذا المقال: أراك تحلم من جديد، ولعلك تهدف إلى التسلية: تسلية نفسك والقراء. قلت: وما الذي يحملك على مثل هذا الظن؟ قال: لأن مقالك كله خارج التاريخ والأحداث والحقائق. إنك تتحدث عن عروبة لم تعد موجودة في كويت آل الصباح، وإسلام لم يعرفوا من خلاله إلاّ الزواج والطلاق، ومارسوا كلّ حرامه ولا وازع. أذهب يا صديقي إنكم تحلمون، فالكويت لم تعد منكم ولا أنتم منها. لا هي عربية، ولا هي إسلامية. انها أميركية أولاً، دولية ثانياً. إنها لآل الصباح ولن تكون لغيرهم ولو فنيَ العرب. وهم يستقوون بمال النفط على الجميع: على شعبهم والآخرين. هل بدا لك أن تقوم بإحصاء بسيط لعملية تحرير الكويت؟ لقد غادرها وهرب منها مئتا الف نسمة في اكبر تقدير. فهل تذكر عدد القوات التي شاركت في تحريرها والمبالغ التي دفعت لهذه القوات؟

لقد شارك في تحرير الكويت ما مجموعه سبعمائة الف جندي ما بين أميركي وأوروبي وعربي، أي أن آل الصباح ـ كما يقولون ـ قد استأجروا لإعادة كل كويتي واحد ثلاثة جنود ونصفاً! وقد بلغت نفقات الحرب التي دفعت من كل أطراف المشاركة أكثر من ستين مليار دولار، لم تدفع أميركا منها قرشاً واحداً. أي أن إعادة كل كويتي من أصل المائتي ألف كويتي قد بلغت نفقاتها ثلاثمائة ألف دولار. ولو شئت أن نمضي في لعبة الأرقام أبعد لقلت

لك: إن ثمن إعادة كل كويتي يعادل دخل ثلاثين إلى اربعين أسرة عربية، في مصر وسورية مثلاً، يضم كلٌ منها أكثر من أربعة أشخاص أي ما معدله أكثر من مائة وعشرين إلى مائة وستين شخصاً في العام. ولا أستخدم هنا لعبة الأرقام بالنسبة للسودان مثلاً لأن ذلك يعني مفارقة لا يصمد أمامها الوجدان. في السودان يموت الناس جوعاً يا صديقي.

باختصار فإن ما أنفق على تحرير الكويت واحتلالها ـ تحريرها من العراق واحتلالها من أميركا ـ كان يكفي لتحرير العالم العربي من العوز واستعادة فلسطين. طبعا بشرط أن ينفق في وجوهه الشرعية، ومن أجل هدف محدد ومشترك.

إنسَ يا صديقي ـ قال الشيخ الكويتي العتيق ـ أحلامك وأحلام جيلك، وودّع كل ذلك الأمل الكبير بدولة عربية واحدة أو قادرة أو آمنة. إننا نعيش عصرين، وأذكر هذا جيداً: عصر النفط، وعصر الأمن المعار والمستعار، وهو ما تسمونه، بلغتكم البائدة، الحماية الأجنبية، أو الوصاية، أو الإستعمار الجديد. لقد دخلتم، عربياً، مرحلة مختلفة من التاريخ لا علاقة لها بالماضي ولا بالتراث ولا بالجذور، لا علاقة لها بالعروبة ولا بالإسلام. ولكي تحافظوا على رؤوسكم يجب أن تعرفوا فن التعامل مع هذه المرحلة جيداً. إنها مرحلة سيادة النفط، وحكام النفط، وشرعية النفط.

قلت لصديقي الكويتي، ذلك الشيخ العتيق، وقد امتد بنا الحديث طويلا على الهاتف: هل لك أن تحدد لي باختصار ما تعنيه بكلمة «فن التعامل» مع هذه المرحلة؟

قال: إنها باختصار فن البيع والخضوع والركوع. بيع كل شيء بدءاً من الأحلام إلى الكرامة إلى المبادىء ولا أضيف اليها أرضكم والأعراض. والخضوع لحرّاس النفط المؤتمنين عليه من محتاجيه وتعرف من أعني. والركوع جميعا حكاما ومحكومين عند اقدام الأوصياء، أصحاب الشرعية الدولية التي تمّ تعميدها بالدم!

قلت: وأين «إسرائيل» من كل هذا الذي تبشّر به وتقول ومعها القوى الإقليمية الأخرى؟

قال: «إسرائيل» شيء آخر وأكبر. انها ليست لكم انتم الصغار. إنها لحكامكم الذين سيقدمون لها الطاعة والمال، وسيخدمون عندها خادماً بعد خادم. وحاكماً بعد حاكم. إنها صورة ما هو قريب وقادم، ويومها ستعرفون لماذا كانت كل هذه التمثيلية التي اسمها تحرير الكويت.

●●●

وددت لو أستطيع أن أقول شيئا في الرد على ما قال الصديق، لولا أن حديثه هزّ مني الوجدان، ففي كلامه المرّ كل تلك الحقائق المرة التي يعيشها العرب اليوم!

وليرحمنا الله!

أمن النفط

السعودية والزلزال الكويتي

يطول بنا الحديث إذا نحن أردنا أن ندخل في تفاصيل اللعبة: لعبة نظام أمن النفط الذي تقدم نظام الأمن القومي، وألغاه! وما زلنا نتحدث عن القوى المحلية ومواقفها ومشروعات الأمن المطروحة للبحث أو للتنفيذ.

ولقد رأينا كيف أن الكويت استبقت الأحداث ووضعت العالم العربي كله، والخليج على وجه التحديد، أمام الخيار الصعب. فالأمن المفترض أن يحميه أهل الخليج الشرقي أولاً والعرب - بعضهم على الأقل - ثانياً، قد نقله حكام الكويت، عبر اتفاق الأمن الأميركي - الكويتي، إلى حماية دولية مباشرة، إن لم نقل إلى احتلال دولي مباشر لمنابع النفط. ولقد أرادت أميركا وحكام الكويت، من ذلك أن تقطع ويقطعوا الطريق على المشروعات الأخرى، وأن لا يتركوا لمصر وسورية على وجه التحديد لا الحصر، ولا لدول الخليج الأخرى وبخاصة المملكة العربية السعودية، أي مجال لمناقشة أي مشروع آخر، أو أية صيغة أخرى - صيغة أكثر حياءً وأقل ارتماءً! - للأمن.

ومن الواضح هنا أن الاتفاق الأميركي - الكويتي، ثم الإنكليزي - الكويتي، قد فرضا امراً واقعاً على دول الخليج الشرقي كلها، من خلال عضويتها بمجلس التعاون واتفاقاته المشتركة. بل هو - من حيث يريد بعض أعضاء مجلس التعاون ولا يريد البعض الآخر - قد ربط دول المجلس كلها بالإتفاق وأظلها بالحماية الأجنبية الموجودة أصلاً.

على أن ذلك الاتفاق - انصافا للحقيقة - لم يولد من فراغ، فلقد جاء محصّلة طبيعية لحرب الخليج الشرقي، ونهاية إجبارية لكل الاطراف التي غمست نفسها، أو غمسوها، في اللعبة، ويظل صحيحا القول إن مساحة الخيار قد ضاقت على اللاعبين جميعاً، فهم أسرى نظام دولي جديد وحيد القوة، وحيد السلطة، وحيد الهيمنة. إنها أميركا العظمى التي تفرض خياراتها وتدرسها في آن. تعرف ما تريد سراً - وإن لم تقله علناً - ولكنها تجهل ما لا تريد، لأن ما لا تريد مرهون بما سيجد. أو تفرضه المعطيات القادمة.

●●●

المهم أين هي المملكة العربية السعودية من كل هذا؟ وما هو موقف القيادة السعودية مما ينصب من شراك لها وللآخرين، وما أكثر تلك الشراك عربياً، وإقليمياً، ودولياً! بل ما أكثر الشراك داخلياً أيضاً وأخطرها!

لنكن صريحين بقدر ما يسمح الظرف. المملكة العربية السعودية هي الهدف، مهما بدا لنا أن «الأطراف» هي التي يطبق عليها النظام الدولي الجديد، أو يحررها، أو يفرض عليها اتفاقات الأمن، وحيدة الطرف والقوة.

فالمملكة السعودية هي:

أولا، أرض الإسلام الاولى، فيها مقدساته: مكة المكرمة التي يتوجه إليها كل مسلمي الأرض في صلواتهم الخمس كل يوم، وحج العام. والمدينة المنوّرة التي يهفو إليها قلب كل مسلم، بما هي مثوى الرسول العظيم.

ثانياً، أرض النفط الاولى، ففيها أكبر مخزون نفطي في بلد واحد في العالم، وهي وحدها التي تستطيع أن تدمر اقتصاد الحضارة الغربية، أو تمده بأسباب الحياة والنماء.

وإذن فإن للمملكة شرعيتين: شرعية الدين التي يستظل بها النظام والمجتمع. وشرعية النفط الذي يحميها ويهددها في آن. يحميها بما يمنحها من قوة مالية، ويهددها بما يطمع بها الآخرين، كل الآخرين: عربا، وإقليميين، ودولا عظمى، أو كبرى... وربما عالماً ثالثاً يتطلع هو أيضاً إلى فوائض مال النفط - إذا هو أبقى الغرب أية فوائض - ويتحلّب ريقه على المساعدات!

نحن أمام وضع فريد في التاريخ، بلد كبير المساحة، قليل السكان، تدعمه شرعيتان كبريان: روحية هي الإسلام، ومادية هي النفط، يستقوي بهما، ويواجه ضغوطاً فوق طاقته. ضغوطاً من الأقربين والأبعدين، من الصغار والكبار الكبار. من الأغنياء والمتخمين والفقراء الجياع. من الأقوياء بغير حدود للقوة والضعفاء إلى حدود الإنهيار. من الداخل والخارج. من المؤمنين والملحدين. من الصادقين والمنافقين. من الشرفاء والخدم. من الخائفين منهم والخائفين عليهم. من تجار السلاح وتجار المتعة وتجار المشاريع والمنافع والخدمات.

كل أشكال الضغوط وتناقضاتها تصب في المملكة وتتجه إليها، طامعة بها صراحة أو مواربة. باسم الدين، أو باسم القومية، أو باسم الشرعية الدولية التي هي اليوم أميركية أولاً وثانياً وثالثاً وخامساً... ثم يجيء الآخرون تفاصيل!

ذلك هو الواقع، وتلك هي الحقيقة نقولها ولا نحسب أننا نفشي أسراراً!

ولقد وجدت المملكة نفسها في مواجهة مشكلة متفجرة لا يد لها فيها. مشكلة تمت على حدودها وأثارت مخاوفها المشروعة. وقد تمّت تغذية هذه المخاوف، بأساليب شتى، وحقائق شتى... وأكاذيب شتى ..

كانت قصة الكويت في حقائقها جميعاً، مشكلة عراقية - كويتية حملت، أو هي حمّلت

ـ بضم الحاء وتشديد الميم ـ كثيراً من التاريخ والجغرافيا، ومن النظام الاستعماري القديم، ومن سوء النيات، ومن الطمع والمطامع، ومن سوء التقدير وسوء التصرف، ومن الوهم والحقيقة. ومن الخوف والاستقواء!

كانت حالة عجيبة من النقائض، ونختصر القصة كلها في نقاط، لنرى موقع المملكة العربية السعودية مما يجري اليوم، على ضوء الحقائق مجردة من الهوى والتشويه. مجردة من الموقف الملتزم والموقف المضاد! هل نستطيع؟ إنها محاولة للفهم تتجاوز الارتباط، والسياسة، والصداقات والخصومات.

وقبل أن نبدأ تسجيل الوقائع والحقائق في نقاطها الرئيسية لا بد من كلمة توضيح.

هذا الكلام الذي أقول لا يلزم أحداً غيري، ولا صلة له بصداقات عربية وغربية أعتز بها هنا وهناك. كذلك لا يلزم هذا الكلام جهة ما موالية أو معارضة، ولا يعبر عن موقف أحد من الداخل أو الخارج. وهو كلام عربي وليس غربياً، عربي الهوى والقناعة والالتزام.

لنحاول أن نحدد هذه النقاط التي ستحدد لنا الأرض التي تقف عليها السياسة السعودية، والتي ستفرض عليها موقفها وسياساتها لأمد طويل.

● الكويت: ـ وأقصد حكام الكويت ـ بإرادتها وبتحريض الكبار، قامت بإغراق السوق النفطية بما يزيد على حصتها المقررة، بهدف تخفيض أسعار البترول!

● تخفيض أسعار البترول يعكس على الوضع العراقي نتائج تتهدد نظامه وحياته. فكل دولار ينقص من سعر البترول نتيجة إغراق السوق بالعرض أكثر من الطلب، يعني خسارة مليار دولار سنوياً للعراق.

● ليس العراق كالكويت: من حيث عدد السكان والإلتزامات. في العراق سبعة عشر مليون انسان منهم مليون جندي، وفي الكويت يعيش ما لا يزيد على المليون ونصف المليون، ثلثهم من المواطنين أو أقل، والباقي خدم!

● العراق لا يملك فائضاً في الخارج. وقد أنهكته حرب طويلة مع إيران. أما الكويت فتملك فائضاً يغنيها، وقد أغناها، ولا يهمها كثيراً، على المدى القصير، أن تنخفض أسعار البترول لهدف سياسي ترجوه أو يطلب منها!

● الكويت قامت بضخ النفط العراقي من أراضي العراق وباعته، ثم قدمت مال العراق للعراق قروضاً طالبت بها فيما بعد. كيف كان ذلك؟ اشترت الكويت أجهزة الحفر المائل من أميركا وإنكلترا ووضعتها على الحدود العراقية في حقل الرميلة. أرسلت تلك الأجهزة الحديثة

أدواتها اللولبية خمسين كيلومتراً في الأراضي العراقية، من تحت الأرض، لتشفط النفط العراقي!

◉ الكويت ـ أقصد حكام الكويت ـ أقرضوا العراق من ماله، وساعدوه في حربه مع إيران، خوفاً منه ومن إيران، لا حباً به ولا تصدّقاً منهم. وفي الأساس ليس من عربي لا يشكو من حكام الكويت. بما في ذلك الذين وقفوا إلى جانبهم لإعانتهم. وقد فعلوا ذلك لا تأييداً لهم لذاتهم الكريمة، بل لحسابات أخرى!

◉ في الكويت ـ وبمعرفة حكامها ـ تمت أول مؤامرة للبعث لقلب نظام حكم عبد الكريم قاسم في بغداد. فعلتها دفاعاً عن نفسها لا حباً بالبعث. وبأمل الاحتفاظ بأرضها ونفطها بعيداً عن كل مشروعات الوحدة والإتحاد. ولو استطاع حكام الكويت لخرجوا من الجامعة العربية، ولقطعوا علاقاتهم بالعرب جميعاً. جميعاً وبلا استثناء، بما في ذلك السعودية!

◉ العراق قاتل إيران ثماني سنوات دفاعاً عن نفسه وعن دول الخليج الشرقي، وقد ساعدوه بنسب متفاوتة، وتداخلت في المساعدة المصالح والمخاوف والحسابات.

◉ أميركا والغرب أمدّوا العراق بكل أسباب القوة، وغضّوا النظر عن نقل التكنولوجيا المتقدمة إليه لمعادلة القوة العراقية بالكثافة البشرية الإيرانية المثوّرة!

◉ العراق استشعر بخروجه من الحرب منتصراً، أو شبه منتصر، أنه قوة إقليمية كبيرة، وأن له حقوقاً على الآخرين في جواره، حقوقاً يأخذها بالرضى، أو بوسائل أخرى.

◉ موضوع الكويت في العقل العراقي، واعتبارها جزءاً منه، موضوع تاريخي جغرافي، وهو موضوع كل عراقي من أيام فيصل الأول وغازي وفيصل الثاني ونوري السعيد، إلى عبد الكريم قاسم، إلى صدام حسين. إنها في الخطاب السياسي العراقي، الوطني والقومي، تماماً مثلما هو لواء الاسكندرون في الخطاب السوري الوطني والقومي.

◉ أميركا هي التي زوّدت العراق بالمعلومات حول «شفط النفط» العراقي من قبل الكويتيين في منطقة الرميلة، وبصور أقمار التجسس وأدوات الحفر المائل، ومواقعها. ومرّرت له المعلومات الضرورية لاستثارته، فاصطياده.

◉ أميركا أعطت الضوء الأخضر من خلال السفيرة غلاسبي للعراق لاجتياح الحدود.

◉ إنكلترا وأميركا كانتا ـ معاً ـ تريدان اصطياد العراق. إصطياده لأسباب أخرى لا علاقة لها بالكويت. هذه الأسباب هي نمو القوة العراقية بأكثر مما تسمح به التوازنات المفروضة والمحسوبة في المنطقة. وهي توازنات أفرزها التاريخ الاستعماري الطويل، والحاجة إلى النفط!

● العراق اقترب من صنع القنبلة الذرية، وهذا يعني بداية التوازن الاستراتيجي العربي ـ الإسرائيلي الممنوع، والمرفوض أميركياً وغربياً!

● العراق كان مستفزاً ـ بفتح الفاء وتشديد الزين ـ وهو قابل للإستفزاز، ومحرَّضاً ـ بفتح الراء وتشديدها ـ وهو قابل للتحريض. لم يكن يحتاج إلى كثير من الأسباب ليفعل ما فعل. وأوجدوا له منها أكثر مما يحتاج ويطلب!

ما الذي يعنيه كل هذا؟

إنه يعني صراحة أن شراكاً كثيرة قد نصبت، وألغاماً قد تمّ زرعها. فلما انفجرت تقدمت أميركا بسرعة، ودون أن تخشى إتحاداً سوفياتياً لم يعد موجوداً... تقدمت لملء الفراغ، ولتصل من خلال عنوان «تحرير الكويت» إلى هدفين:

أ ـ الإستيلاء على آبار النفط ووضع اليد عليها، والغرض هو تحجيم مستقبل أوروبا الموحدة القادمة، واليابان الإقتصادي!

ب ـ ضرب القوة العراقية المتنامية إقليمياً، وتأمين «إسرائيل» والتمهيد لسلام مفروض يدمج «إسرائيل» في حياة المنطقة، ويبقيها حاجزاً جغرافياً وبشرياً، وقاعدة متقدمة للمصالح الأميركية.

هذا هو الوضع الذي وجدت السعودية نفسها أمامه... كان وضعاً محفوفاً بالشكوك والمخاوف، وبكل ألوان الضغوط والتوترات، مليئاً بالحقائق والأوهام.

فجأة انهار التوازن العربي من حولها في المنطقة. واقتربت النار من حدودها، ووجدت نفسها في قلب مشكلة لم تصنعها، ويقيناً لو ترك لها الأمر لما وقع الذي وقع، ولكنه وقع! وكان دورها فيها أقرب إلى التسوية بطبعها، منه إلى المواجهة التي زجّت فيها ولم تردها.

وانقشع غبار الأحداث، وهدأت العاصفة، ليجد الكل أنفسهم في مواجهة أوضاع جديدة تم صنعها. كان زلزالاً دمّر كل شيء. فلم تعد المنطقة العربية تلك التي نعرف، ولا العلاقات العربية تلك العلاقات التي كانت من قبل بسلبها وإيجابها، بل لم تعد حقائق الأشياء الجديدة حقائقها القديمة. ضرب الزلزال الكويتي الأرض كلها فقلب عاليها سافلها، وخرج الكل يتحسس رأسه وأمنه، وهو يخشى أن يجرفه الطوفان. لم يبق من الماضي سوى الندم. الكلمات فقدت حروفها والمعاني. أكلها اليانكي، ذبح الكل، وركع الجميع سجّداً يسبّحون بحمد سيد الكون الجديد، لا فرق بين يسار ويمين، وقومي ورجعي، فقير وغني. لقد ساوت الهزيمة ما بين كل الاتجاهات والعناصر والأنظمة!

ما الذي تفعله السعودية وهي المستهدفة من الكل؟ وهي المطموع بها من الكل؟ وهي التي دخلت وأدخلت لعبة التغيير إضطراراً لا اختياراً؟

ليس الهدف الدفاع عن السعودية، ولا إدانتها، إننا نحاول أن نرسم صورة الواقع وحقائقه، بأمانة، لنرى كيف يمكن أن تتعامل السعودية، من ضمن شروط الواقع المفروض، مع مخططات الأمن المطروحة ومشروعاته؟

السعودية.. والخيار الصعب!

قطع مقالنا السابق، وحديثنا مع ذلك الشيخ الكويتي، العتيق والصديق، عن الكويت والعرب وتهديدنا بحذاء شوارزكوف آخر مستقبلاً... قطع مقالنا ما كنا وعدنا به القراء من محاولة لقراءة الموقف السعودي عن أمن النفط، والمشروعات المطروحة على ساحة الخليج الشرقي، لحمايته أو لفرض الوصاية عليه، لا فرق!

ولقد وددت لو اتسع المجال لمناقشة الموقف الكويتي، بل المنطق الكويتي من كل ما حدث وما يحدث، وما وقع ويقع، على ضوء حديث صديقنا الشيخ العتيق، وكثير مما نعرف أو أتيح لنا الاطلاع عليه، لولا أن ذلك يزيد في ابتعادنا عن موضوعنا الأساسي الذي نكتب، ثم اننا نضع لكل هذا الذي شهدنا بالأمس ونشهد اليوم، كتاباً ووثائق نعد القارىء بأن نكشف فيه من أسرار تلك الاحداث ما شاركنا فيها بالقول أو بالعمل، وما عرفناه من مصادره صانعة الأحداث، أو كنا شهوده الأحياء.

●●●

ونعود إلى موضوعنا الاساسي.

حددنا في مقال سابق عن «النفط والابتزاز»، مشروعات أمن النفط المطروحة للنقاش والتنفيذ وقلنا إنها أربعة مشروعات. ونستدرك اليوم لنقول إنها لم تعد كذلك على الأغلب لأن توقيع الاتفاق الأمني الكويتي ـ الأميركي، ثم الكويتي ـ الإنكليزي، قد ألغى كل المشروعات الاخرى، أو هو جعلها في حكم الملغاة، بما هو وضع الخليج الشرقي كله ـ من خلال علاقة الكويت بمجلس التعاون ـ تحت الوصاية الخارجية، وفرض على منطقة النفط كلها وضعاً ألغى الإستقلال الذي كان ـ ولو أنه كان شكليا! ـ وأعاد الاستعمار القديم، ولو أنه ما غادر المنطقة يوماً من خلال الأنظمة التي أقامها وحماها!

تلك المشاريع الأربعة هي:

● مشروع دولي مباشر للأمن: تهيمن فيه أميركا على النفط عبر اتفاقات ثنائية تفرضها. وقد سارعت الكويت والبحرين ـ وقد تلحقهما إمارات صغيرة أخرى برضاها أو بالرغم منها إلى الاحتماء به! ـ سارعتا إلى توقيعه. ويهدف مشروع الأمن هذا إلى نشر المظلة الأميركية على النفط ونظامه الملحق به. ومهما خيّل للنظام الكويتي، وأي نظام آخر، أن قد توفّر له الأمن الأميركي بهذه المظلة فهو مخطىء. الأمن هو للنفط فقط: لحقوله، وإنتاجه،

وتسويقه، وتسعيره. أما الأنظمة المقامة فوقه، وأما موارده، وأما حاجات شعوبه والشعوب الأخرى القريبة والبعيدة، المشدودة إليها ـ ولو كرهت ـ برباط القومية والدين والتاريخ والجغرافيا والمصالح... أما ذلك كله فموضوع قابل للبحث والنقاش والضغط، والتغيير ـ وربما الإلغاء! ـ فالنفط هو المهم وليس شيوخه ـ والنفط هو المطلوب وليس الأنظمة التي قد تفرض الظروف استبدالها. وهو ما قد نكشف يوما الكثير الكثير من مخططاته... والأكثر من عناصره، تلك التي تراهن على المستقبل الأميركي المطلق، وتراهن عليها أميركا أداة للتغيير المطلوب. أكاد أقول والقادم!

● مشروع ثان للأمن: إقليمي ـ خليجي ـ عربي مشترك. وهو المشروع الذي تقترحه الإمارات العربية المتحدة، وقطر. وترى كل من الامارتين في هذا الاقتراح محاولة لتحديد المطامع الإيرانية بارضائها ولجمها في آن، وجعلها شريكاً إقليمياً يوازن القوى الإقليمية الأخرى. وهو مشروع تعارضه مصر ولا ترى لمثل هذا الدور الإيراني مبرراً غير تحجيم الدور المصري، وربما كان الهدف منه إلغاء هذا الدور!

● مشروع خليجي ـ خليجي: يرتبط بعلاقات تعاون سياسي وصداقة متكافئة مع الآخرين، كل الآخرين: أكانوا عرباً أم جواراً أم دولاً كبرى. قوام هذا المشروع قوة خليجية مشتركة من مائة الف جندي من أهل الخليج الشرقي، تتمّمها اتفاقات أمن وغيرها مع الآخرين، إتفاق مستقل مثلاً مع إيران يمنحها وجوداً لا نفوذاً، واتفاق آخر مماثل مع مصر ـ وربما سورية! ـ واتفاقات مشتركة مع أميركا إذا اقتضت الضرورة والظروف ـ وهي ستقتضي أو ستفرض حتماً ـ الكل يعرف ذلك!

● مشروع خليجي ـ عربي: قوامه قوة سورية ـ مصرية مشتركة، وهو الاقتراح الذي وافقت عليه دول الخليج الشرقي كلها خلال الحرب وتحت ضغط الأحداث، ثم ما لبثت أن أخذت تتهرب منه وتجد أعذاراً لاسقاطه وتحديد معانيه وأهدافه. فبعد أن كان مشروعا للأمن قوامه القوة العسكرية المصرية ـ السورية، تحوّل ـ بقدرة القادر القاهر، وبرفض الكويت ـ إلى مشروع اتفاق سياسي واقتصادي، ثم إلى مشروع زيارات وعلاقات عامة... وربما مساعدات محدودة بعضها شخصي إلى ابعد حدود الشخصية، وبعضها عام.

هذه هي المشروعات الأربعة لأمن النفط التي تجد المملكة العربية السعودية نفسها في مواجهتها ويطلب منها أن تتخذ قراراً بترجيح أحدها. وغنيّ عن القول ـ وقد سبق ـ إن الموقف السعودي سيكون الأثقل في موازين الأمن والمخاوف والمطامع، فهي البلد الأكبر والأغنى

نفطاً، والأنفذ في محيطها الخليجي، ومحيطها العربي، ومحيطها الدولي.

نكاد نجزم، ونحن نحاول أن نقرأ الموقف السعودي من بعيد - وفي غياب أية معلومات خاصة أو علاقة خاصة لا ندّعيها - أنه لو خيّرت السعودية لما اختارت إلاّ أن تبقى كما كانت دوماً: بعيدة قريبة، على طرف اللعبة لا في داخلها، خارج «العاصفة» لا بعضها ولا إعصارها، ولآثرت أن تظل ممسكة بعصا التوازن العربي من وسطها، وأن تمنع ما استطاعت الإختلال في القوة أو في النفوذ، فهي تقدم أو تحجم في مواقفها وسياستها بحسب ما تقدّر من أثر ذلك على أمنها.

غير أن الحرب العراقية - الإيرانية ثم عاصفة الكويت، قد اخلتا بموازين القوة في المنطقة العربية كلها. فقد انتهى ذلك كله إلى نتيجة محدّدة: حذف القوة العراقية من لعبة التوازن الإقليمي، وأعاد إيران إلى ساحة العمل والتأثير السياسيين أقل عنفاً وثورة ولكن أخطر في غياب العراق، ثم هو قد أبقى «إسرائيل» قوة إقليمية مهيمنة، ودفع تركيا عبر القوة والمركز الجغرافي والتحكم بمصادر المياه إلى ساحة الفعل والتأثير في المنطقة، قوة جديدة - قديمة!

هكذا تجد السعودية نفسها وسط الزلزال قوية ضعيفة، كثيرة الاصدقاء كثيرة الخصوم، تبحث عن أمن تخشى عليه من حماته، وتتعامل مع مشروعات لا تريدها وتفرض الظروف عليها الإختيار بينها وتفضيل أحدها!

أيها تختار، وأيها ترفض؟

لنحاول أن نضع أنفسنا أمام الخيارات المطروحة لذلك الأمن المطلوب من الكل، وربما المهدد من الكل!

أمن الخليج الشرقي وحده، بقوة عسكرية محض خليجية، شيء جيد ولا بأس به مشروعاً وخياراً. ولكنه لا يكفي وحده، فللقوة الخليجية - الخليجية محاسنها ومحاذيرها. إن إنشاء قوة مشتركة من مائة ألف جندي - كما تقترح عمان - لن يوفر الغطاء الضروري للخليج كله ومواقع النفط. فالمخاطر التي قد يواجهها الخليج مستقبلاً ستأتي من إحدى قوتين: قوة دولية كبرى لا قبل لمائة الف جندي بمواجهتها مهما حسن إعدادها، أو قوة إقليمية يتجاوز عدد سكانها عدد سكان الخليج الشرقي كله مرات، أو هي تتجاوز قوتها تلك القوة المقترحة وتفوقها عدداً. وإذن فأمن الخليج للخليج بقوة محض خليجية أمنية اقرب إلى الحلم، وأقل من الخطر الممكن والمحتمل.

الأمن الخليجي - الإقليمي - العربي المشترك: أي دول الخليج الشرقي يضاف إليها إيران

من المنطقة الإقليمية، ومصر وسورية إنتقاء من العالم العربي. إنها خلطة من قوى خارجية ـ بما فيها القوة العربية ـ تتجاوز قدرة الخليج الشرقي على احتمال وطأة وجودها. فهي تدخل الدب الإيراني، والدببة العرب معاً، إلى الكرم كما يقولون. يصبح النفط تحت رحمة الدول الثلاث ولكل منها مشاريعها وأحلامها. إيران لن تنسى، والسعودية لن تنسى. قد تتحسن العلاقات وتبلغ مرحلة التعاون في بعض المجالات والقطاعات، ولكن لا السعودية تأمن إيران، ولا إيران تتخلى عن الدور الإقليمي الأكبر الذي تتطلع إليه أو تسلّم بالدور السعودي إسلامياً. ويستوي موقف إيران هذا في ظل الشاه، وفي ظل الفقيه الثائر، وفي ظل رفسنجاني المنفتح وتتداخل في سياسته عناصر الدين والسياسة والمصلحة، إنها لعبة التاريخ.

ثم إن الأمن الخليجي ـ الإقليمي ـ العربي، وهو مشروع إماراتي قطري، ترفضه مصر وتعترض عليه، بل وتتهمه. مصر ومن موقعها العربي تريد أن تنفرد بالخليج الشرقي، وفي موارده تجد حلول أو بعض حلول مشكلاتها الكبيرة العالقة: الديون والسكان. ولا ضرر في أن تشارك سورية في هذه المرحلة لأن مخاوف أهل الخليج ودول الخليج وأنظمة الخليج وأسر الخليج الشرقي الحاكمة، ستجعل الكل يستقوي بمصر على سورية، وسيجد النظام السوري نفسه خارج اللعبة!

● ننتقل إلى الأمن العربي ـ العربي: أي دول الخليج الشرقي وحدها بقوة مصرية ـ سورية. وقد كان هذا هدف إعلان دمشق الذي وضع الأساس الأول لفكرة نظام أمني خارج مؤسسة الجامعة العربية يظلل دول الخليج: شيوخه ونفطه ولا نقول أهله. ولكن مثل هذا الأمن يحتاج إلى أمن آخر أكبر يحمي الأمن من الأمن؟!! فمن يضمن للخليج الشرقي أن لا يقع تحت رحمة أنظمة مختلفة، وقوى عسكرية تم تسييسها، وأن لا يكون مثل هذا النظام الأمني أداة التغيير المستقبلية لهذا الحكم أو ذاك... لهذه الأسرة الحاكمة أو تلك؟

ثم إن مثل هذا النظام العربي ـ العربي للأمن مرفوض إيرانياً. إيران لن ترضى بأن تستبعد عن الخليج الذي تراه خليجها! إيران قوة عائدة، فبعد أن أزيح العراق وتمت تصفية قوته العسكرية تعود إيران إلى الساحة منفردة بالخليج. ما هربت منه دول الخليج وقعت فيه. ما أرادت بتقوية العراق مواجهته بالأمس تواجهه وحدها اليوم. ولا ينسى حكام الخليج أن لنظام سورية ـ بالرغم من موقفه خلال الحرب ـ مطالبه المالية، ومطامحه، وذلك التحالف المريب مع إيران. المريب سياسياً والمريب مذهبياً!

يبقى من مشروعات الأمن المظلة الدولية. أي الأمن الدولي. بأوضح وأصرح الحماية

الدولية التي هي أميركا أولاً. ولكن لهذه محاذيرها أيضاً، بالرغم من أنها الوحيدة القادرة على أن تبقي النفط بعيداً عن كل يد وكل خطر، إلاّ يدها وخطرها طبعاً!

محاذير مشروع الحماية الدولية ـ وهو التعبير الملطّف الذي ابتكرته الشرعية الدولية الجديدة للإستعمار ـ هي أنه يلغي إلى حد كبير إستقلالية القرار الداخلي والخارجي لدول الخليج الشرقي. ثم إن لأميركا نزواتها ومبادئها. فهي حين تأمن على النفط وتظلّه بقوتها، قد تجد نفسها مضطرة إلى فرض تغييرات سياسية داخل الأنظمة، وهي تغييرات مرفوضة. وبين الفرض والرفض لن يقع للمصالح الخارجية ما يمسها فهي قادرة على حماية نفسها بحذاء شوارزكوف ـ على حد تعبير صديقنا الكويتي ذلك الشيخ العتيق ـ ولكن ما هو مؤكد أن «الفرض» سيؤدي إلى تغييرات في الأنظمة والعناصر والقيادات!

بين هذه المشاريع الأربعة تجد السعودية نفسها في دوامة القلق. تريد الأمن وتخشاه من خارجها. تطمئن إلى الحاضر وتخشى المستقبل، وهي تود لو أمكن لها أن تخرج من دوامة المشاريع دون التزام محدد. ليوقّع من شاء ما شاء، أما هي فلتترك خارج اللعبة. ثم أن وجوداً أميركياً دائماً قد يستفز ويستثير مشاعر راقدة. ويجب أن لا ننسى أن أي وجود أجنبي أو حماية أجنبية سيستغل دينياً. وإذا كان التيار العربي قد غاب عن ساحة التأثير والوعي السياسي اليوم، فالتيار الديني ينمو ويتعاظم ويشتد عوده، وهو تيار أمسكت به السعودية طويلاً بحكم مركزها الديني، إلاّ أنه أخذ يبتعد عنها ولم يعد يتفاعل معها مثلما كان الأمر من قبل، بسبب هذا العامل الأجنبي بالضبط. وأنا لا اتحدث عن الاتجاه الديني الرسمي الممثل في حفنة من الموظفين بل عن التيار الديني الشعبي المضطرم. وإذن فان وجوداً أميركياً دائماً على الأرض السعودية تترتب عليه نتائج يود الحاكم السعودي أن يتجنبها ويبتعد عنها. إنه يوفر أمناً خارجياً ويدفع خطراً خارجياً. ولكنه يشكل بنفسه خطراً آخر. كما أنه ينبت خطراً داخلياً. ثم إن دوراً أميركياً أكبر وأوضح في الخليج الشرقي سيكون على حساب الدور السعودي، يأخذ منه كثيراً ليعطيه أقل القليل!

ونعود إلى السؤال: أي مشروع من مشروعات أمن الخليج الشرقي يتبنى الحاكم السعودي؟

من المؤكد ـ ونحن نستكشف من بعيد ـ إن القيادة السعودية كانت تود لو تجنبت أن تواجه هذا الخيار الصعب المحفوف بالمخاطر، وفي ظننا أن السعودية ستحاول ـ ما استطاعت ـ أن تخرج من مأزق الخيار بتأجيل إستحقاق ما بعد حرب الخليج الشرقي: أي إستحقاق نظام

الأمن المطلوب، وإنه لإستحقاق كبير خيره قليل وشره أكثر!

لقد دخلت منطقة الخليج الشرقي كلها نفقاً تعرف بدايته ولا تدري نهايته. نفقاً ستجد فيه عند كل زاوية ومنعطف، قوة دولية أو إقليمية أو عربية تصطنع المخاطر وتطلب ثمناً لدفعها. بكثير من اليقين نجزم أن الزلزال الكويتي قد أنهى مرحلة الحرية والإستقلال النسبيين، وأدخل المنطقة في مرحلتين: الوصاية الأجنبية المفروضة، وانعدام الوزن للأنظمة الحاكمة.

في دوّامة السلام

العرب... والسلام..!

صديق لي قديم، كبير الماضي، كبير الحاضر، كبير المسؤولية، إتصل بي يسأل ويستوضح: أراك تمضي إلى معركة وتطلب الشجار! وأكاد أقرأ بين سطورك وخزات مسمومة وأرى سهامك المراشة، حتى لكأنك ذلك القديم الذي كنت، تخوض معاركك الكبيرة ولا تخشى الأسماء الكبيرة : أهو الحنين إلى الماضي يدفعك إلى الموقف، أم هي المصلحة... أم هو ذلك الخليط العجيب في داخلك من الثورة والتسوية؟!

قلت : لا هذا ولا ذاك. فلا معركة أمضي إليها، ولا هو الشجار أتوق أو أتطلع إليه. كذلك ليس هو الماضي أحنّ إليه، ولا الثورة تستنفر في داخلي ما روّضته التجربة والأيام والهزائم، ولا هي التسوية التي كثيراً ما تكون تعبيراً عن العجز: العجز عن التغيير، والعجز عن الانتظار.

لا أقول هذا هرباً، ولأنت أكثر معرفة بي من الكثيرين، فما خشيت معركة قط، ولا أرهبني كبير، ولا أخافتني سلطة. ولقد وصلت إلى قناعات مختلفة تماماً، قناعات لا علاقة لها بالماضي البعيد الحلو على كل ما فيه، ولا بالحاضر المرّ كما العلقم. ثم أن من أخلاقيات المعارك السياسية أن تخوضها مع قوي واقف، لا مع ضعيف مهزوم. تسأل من هو هذا الضعيف؟ إنه نحن جميعاً يا صديقي، فكلنا على الأرض بالضربة القاضية. لقد أنهتنا جميعاً مأساة الكويت: من ظن أنه كان المنتصر، أو اعتبر في حساب الخاسرين. كلنا خسرنا ولأمد طويل قادم مقوّمات وجودنا واستقلالنا وحريتنا. لا أحد رابح أو هو قادر على أن يمتلك من أمر نفسه، أو سلطته، أو ثروته، أو مستقبله شيئاً! لقد كانت اللعبة الغلط، في التوقيت الغلط، والتقدير الغلط، والنتائج المريعة. بل الحق أن نقول إنها كانت فخاً لكل اطراف اللعبة، والثمن لم ندفع منه بعد إلاّ القليل لأنه ـ بفداحة الخطيئة ـ ليس مما ينفع من حساب جيل واحد، ولا حاكم واحد، ولا بلد واحد. إن مأساة الكويت واحدة من منعطفات تاريخ المنطقة ومستقبلها وعلاقاتها، ويوم يُكتب تاريخها الحقيقي سنعرف من أمرها ما يجعلنا مدانين جميعاً أمام المستقبل، وأجيالنا القادمة!

وإذن فليست معركة أتوق أو أخطط لها، وإنما هي قناعات تفرضها التجربة ـ وربما قليل من الصدق مع النفس ـ بعد أن كذبوا علينا كثيراً وكذبنا على غيرنا أكثر. خَدَعَنا الذين هم أكبر منا وخَدَعْنا الذين هم أصغر. ظُلمنا وظَلَمنا. اتهمنا الصادقين من أمتنا فجرؤ علينا

فجرتها بالإتهام الظالم! وها هي ذي العدالة الحقة تضعنا من الأحداث والتاريخ حيث نستحق.

هل تريد أكثر؟ انني أكتب ـ بل كتبت ـ تاريخ هذه المرحلة بكل صدقها وبراءتها، وبكل كذبها ووسخها، أجل إنها مرحلة النقائض وفيها الكثير مما يقال. وللنشر موعده. شيء واحد أستطيع أن أعد به اليوم واثقاً منه: إنني لن أخفي الحقيقة، ولن أكتم ما أعرف. أراك تسأل وفي عينيك خشية، ما الذي سيحدث آنذاك وقد عشت أسرار مرحلة طويلة؟ وأقول: لا شيء أبداً. أو كل شيء. سيبقى الذي بقي، ويذهب الذي يذهب، حكاماً كباراً ومسؤولين. وربما أنظمة! على أن الحقيقة جديرة بالمغامرة، جديرة بالحياة... وبالموت معاً!

❁ ❁ ❁

ونعود إلى حديثنا عن السلام القادم، أو مرحلة المفاوضات من أجل السلام، وهي مرحلة قد تطول ـ وهو الأغلب ـ وربما أكثر من عمر الصراع، وقد تقصر إلى الحد الذي تجد فيه المنطقة نفسها وهي تواجه استحقاقات لم تتهيأ لها، ولا أعدت نفسها.

تساؤلنا يكون الأصح أن نسأل هل هنالك مخطط عربي للتعامل مع مشاريع السلام، وهل للعرب هدف واضح بحدين: أعلى، وأدنى، يضبط حركة المفاوضين، وايقاع اللعبة الدولية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي؟

في قناعتنا أنه لا يوجد اليوم مشروع عربي للسلام، ولا مخطط مشترك للتعامل المستمر مع «إسرائيل» والغرب. وذلك أن ما يضطر العرب للإعلان عن قبوله كان يمثل دوماً ما يفرضه الظرف القاهر وليس القناعة. القناعة الحقيقية هي أن «إسرائيل» قد اغتصبت أرضاً عربية، ولا شيء إسمه «الشعب اليهودي» الذي لم يوجد قط. ثمة مجموعات بشرية يهودية يمكن أن تعيش في المنطقة، وأن يتعايش معها العرب: مسلمين ومسيحيين، ولكن لا يوجد «شعب يهودي» له الحق في استيطان فلسطين، لأن اليهودية ـ كما الإسلام والمسيحية ـ دين لا قومية. تلك كانت القناعة التي وجهت السياسة العربية وفرضت عليها مواقفها جميعاً: حروباً، وتسويات موقتة... مفاوضات في السر، ومفاوضات بالواسطة، وظل الهدف العربي دوما رفض الوجود الإسرائيلي.

وحده ـ ربما ـ ميشال عفلق، الذي جرأ على القول عام ١٩٥٨ لـ«فنر بروكوي» عضو مجلس العموم البريطاني عن حزب العمال يومذاك، إنه يعتقد أن الشعب اليهودي قد أتى إلى المنطقة ليستقرّ فيها. وإنه لا يرى حلاً للصراع إلاّ في دولة إتحادية تشمل منطقة الهلال الخصيب كلها، ومنها «إسرائيل».

إذن كان ثمة هدف عربي مضمر وهو التحرير، وهدف عربي معلن على استحياء وهو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وكانت إلى ذلك الحين تعني قرار التقسيم ولواحقه.

بعد هزيمة ١٩٦٧ تراجع الهدف المعلن والمضمر معاً، من التحرير أو التقسيم، إلى ازالة آثار العدوان، أي العودة إلى حدود ما قبل الحرب التي تتجاوز في واقعها حدود التقسيم الأول!

لم يكن مطلب إزالة آثار العدوان مشروعاً للسلام ولا صيغة للتعايش، بل هو كان محاولة لتصحيح نتائج حرب خاسرة. وظل المطلب العربي محدداً بإزالة آثار العدوان حتى العام ١٩٧٣ حين خاض الجيشان السوري والمصري - ومن خلفهما المملكة العربية السعودية والنفط وفيصل بن عبد العزيز - أول حرب جادة، ونجحت قوّتا العسكرية والنفط في احداث الصدمة الكبرى، إلاّ أن المطلب العربي ظل محدداً بإزالة آثار العدوان. واستطاعت السياسة الأميركية تطويق النتائج التي كان يمكن أن يعكسها ذلك النصر المحدود، وخرجت «إسرائيل» بمكاسب جديدة وفّرتها لها مكوكية المفاوضات الكيسنجرية!

ثم جاء مؤخراً فاس بعد طول مخاض، ليعلن العرب للعالم موافقتهم جميعاً - جميعاً بغير استثناء - على الإعتراف بـ «إسرائيل» في مقابل الأرض. أي إزالة آثار العدوان، ومنح الفلسطينيين وطناً في الضفة الغربية وغزة. كان المشروع مشروع الملك فهد بن عبد العزيز، وللتاريخ والإنصاف فإنه لم يفرض مشروعه ذاك، ولا هو اخترعه، بل جاء بموافقة مسبقة من منظمة التحرير. ولأن المنظمة كانت - وما زالت - صاحبة القضية، وهي التي اتفق على أنها ممثل الشعب الفلسطيني الوحيد المعترف به، فقد وافق العالم العربي على مشروع فاس، وكان أول مشروع عربي معلن ومحدد للسلام، بمعنى الإقرار بحق «إسرائيل» في الوجود والأمن، الموازي لحق الفلسطينيين في الوجود والأمن.

بعد مؤتمر فاس ومشروع الملك فهد، عاد الوضع العربي إلى التشرذم. طغت المخاوف على العلاقات العربية - العربية، والصراعات، وحسابات توازن القوة والقوى الذي ظل يفرض نفسه من خلف كلمات الوفاق!.. ثم جاءت الحرب العراقية - الإيرانية لتفرز بنتائجها وضعاً جديداً عزّز المخاوف ولم يلغها، وعادت حسابات التوازن تفرض نفسها من جديد، أعمق وأبعد!

منذ مؤتمر فاس تجمد تعامل العرب مع أفكار السلام، وتباطأت الديبلوماسية العربية فلم تعد تتحرك إلاّ مضطرة ومحكومة بردود الفعل. وحين دفعت أميركا الاحداث في المنطقة نحو

التفجير، مستفيدة من إنهيار الإتحاد السوفياتي، ومن أخطاء قامت بزرع بذورها هي من أجل تلك الحرب المدروسة والمقررة - ويتوزع مسؤوليّتها كل أطراف اللعبة! - اصبح الوضع مهيأ تماماً لدفع العرب والإسرائيليين إلى مائدة المفاوضات، دون أن يكون في مستطاع العرب أن يضعوا - على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية - تصوّرهم للسلام. كانت الأحداث تركض، تنفجر، وعالم جديد مختلف جداً يتشكّل، وهم يتسكعون أو يركضون لاهثين لا يعرفون ما يجري، بالرغم من أن أرضهم وثرواتهم هما الهدف الأخير لكل اللاعبين!

ما الذي يحدث، ولماذا هم العرب يصلون دائما متأخرين، وبعد أن تكون الأحداث قد سبقتهم، بل تجاوزتهم، وفرضت على الأرض - أرضهم - نتائجها ؟

ثمة سببان من المفيد أن نشير إليهما اليوم، بالقدر الذي يسمح به الحديث عن السلام، وهما سببان يفرزان نتائجهما في كل جوانب الحياة العربية.

أولاً - القيادة: فلقد أدّى العبث الدولي الطويل، والمستمر، بالعرب إلى فرض ما هو قائم من حدود جغرافية، ومن قيادات، ومن أنظمة سياسية. وإذا كنا لا نلغي أبداً مسؤوليتنا جميعاً، من كل اتجاه، فيما انتهى إليه أمر السلطة والقيادة، فإننا لا نستطيع أن ننكر مسؤولية تلك القوى الأجنبية - المجهولة المعلومة، بأساليبها المرئية والمخفية - في فرض قيادات قاصرة الرؤية أو محدودة الكفاءة، أو مشبوهة الروابط... أو في إبعاد قيادات مؤهلة لتطوير مجتمعاتها، وتحقيق أمانيها. إنها تلك التي سمّاها لنا مايلز كوبلاند من المخابرات الأميركية: «لعبة الأمم»!

وإذا كنا لا نريد التحديد، لأن هدفنا يتجاوز التعريض بحاكم أو قائد سياسي، فإن نظرة نلقيها على ما حولنا، تكشف لنا عمق الفجوة بين ما هو مفروض من قيادات التجزئة والتقسيم على العالم العربي، وبين ما هو مطلوب - كحد أدنى - من قيادات قادرة على اقتحام المخاطر. قيادات قادرة على تحقيق أحلام التنمية والتطور، والتعاون الجدي المؤدي إلى شكل ما من أشكال الإتحاد - ولا نقول الوحدة - بل إلى شكل ما من أشكال التنسيق الإقليمي، الذي يضع هذه المنطقة من العالم حيث يؤهلها موقعها وثرواتها وتاريخها المشترك.

أهو حلم كبير أن نتطلع إلى ما هو أقل من الوحدة كثيراً، وأكثر من الواقع المهترىء قليلاً؟ يبدو أن الشرعية الدولية قد حزمت أمرها، وألغت ليس الحلم فقط، بل وذلك المشروع القديم الذي انشأته وكان اسمه يوماً: الجامعة العربية!

ثانياً - السبب الآخر هو: إيقاع الزمن الإقتصادي وأثره وآثاره في التطبيق السياسي.

ماذا نعني بهذا التعبير، الجديد ربما على لغة السياسة ومفرداتها؟

من قراءة التاريخ الإنساني، بمنظور إقتصادي يتّضح لنا أن لكل مجتمع وحدته الزمنية التي تعادل اقتصاده، وتتطور بتطوره.

مجتمع الرعي القديم، مثلاً، يعتمد السنة وحدة زمنية له، يتعامل بها. ففي هذا المجتمع يكون موسم الرعي، الذي يجيء مرة في العام، هو الوحدة الزمنية التي يقيس بها الأحداث. إنها دورة حياته الإقتصادية، وبالتالي السياسية، ولأنها دورة بطيئة فإن إيقاع حياته يرتبط بها، وتفرض نفسها على معاملاته، ونظرته، ومفهومه للأشياء، وتأريخه للأحداث.

ويختلف الأمر في المجتمع الزراعي، حيث الفصل يشكل وحدته الزمنية. هنا أيضاً يرتبط الأمر بالإنتاج ودورته السنوية، أي بالفصول الأربعة: الشتاء، والخريف، والربيع، والصيف. ففي هذا المجتمع الزراعي يغدو وقع الزمن أسرع منه في مجتمع الرعي، ومعادلاً لدورته الإقتصادية الفصلية.

فاذا إنتقلنا من هذين النمطين من أنماط المجتمعات، إلى المجتمع الصناعي، إلى ذلك المجتمع الذي يطلق عليه «بريجنسكي» مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، تسمية المجتمع «التكنتروني» أي مجتمع التقنيات الحديثة بوقعها السريع. في هذا المجتمع تتحول وحدة الزمن القياسية إلى الدقيقة، وربما الثانية. إنه مجتمع مختلف جداً، يفرض وتيرته السريعة هذه على كل شيء... على الفكر والفعل والعمل.

ونعود بعد هذا التمهيد إلى مؤتمر ومشاريع السلام.

كيف يذهب العرب، وكيف يديرون صراعهم في مواجهة القوى التي تزرع طريقهم بالألغام وتضعهم في دوّامة المشاريع والأفكار، وهم الذين ما زالوا ينتسبون حضارياً إلى أحد مجتمعين: الرعي أو الزراعة؟

إن عرب السلام، أو شهوده، هم أحد فريقين: عرب الرعي، ووحدته الزمنية هي العام، أو عرب الزراعة، ووحدته الزمنية هي الفصل. ولقد تعامل الفريقان مع القضية الفلسطينية وجميع المشكلات الاخرى، بالوحدة الزمنية لمرحلة النمو الاقتصادي لكل منها. وأقصد بالنمو هنا الإنتاج لا الاستهلاك. وهذا الكلام ليس مقصوداً منه أو به إدانة احد، فنحن جميعاً ضحايا وحدة الزمن القياسية هذه. وواضح هنا انني أعني وحدة زمن الانتاج، لا زمن الإستهلاك؛ فالفارق كبير ما بين مجتمع ينتج الحضارة فكراً وأدوات، وبين مجتمع يستهلكها ويعيش منها على الهامش!

في المقابل، فإن «إسرائيل» تحولّت إلى مجتمع أكثر تطوراً، فضلاً عن أنها ترتبط بوشائج وثيقة بالمجتمعات الغربية، وبالتالي فإن وحدتها الزمنية التي تتعامل بها مع الأحداث، أسرع وتيرة وقدرة على استيعاب المتغيّرات والتعامل معها، بل وترويضها لمصلحتها.

إن مطالب واستحقاقات السلام موضوعة جميعاً على مائدة المفاوضات، ولا خطة عربية، أو شبه خطة، للتعامل مع هذا المستقبل المجهول. ما زلنا أولئك البداة الرعاة ينتظرون موسم الربيع، فإن أخصبت أكلنا، وإلا رحلنا إلى أرض أخرى، أو انتظرنا موسماً آخر!

لا أغالي في وصف ما نحن فيه ولا أتحدث عن سر. فالوقائع ماثلة أمامنا، ومواجهة أخطر مرحلة من مستقبلنا لم تدفع إلى أكثر من مؤتمر سريع لوزراء خارجية بعض الدول العربية - بعضها لا كلها! - وهو مؤتمر يشك كثيراً في أنه استطاع أن يستوعب شيئاً، أو يضع خطة، أو يحل لغزاً واحداً من هذا السلام المطلوب.

إن الثنائية التي تفرضها الولايات المتحدة و«إسرائيل» على العرب للتعامل مع مخططات السلام وأفكاره، تتحول إلى ثنائية في العلاقات العربية - العربية، وقد تكون هي الأخرى مفروضة في السر، بحيث يبحث العرب مستقبلهم المشترك في الغرف المغلقة، ووراء الأبواب الموصدة، أفراداً مستقلين مستضعفين، أو مثنى مثنى... ليسهل افتراسهم بغير عناء ولا جهد...! أما اللقاء المشترك على مستوى الكبار - وليسوا كباراً! - والصراحة الواجبة في مواجهة ما هو آت... أما ذلك فما زالوا جميعاً دون القدرة على متابعة وتيرة الأحداث القادمة، ومخاطرها المقبلة ... وما أكثرها وما أكثرها!

وسوف يواجه العرب في غد قريب أو بعيد استحقاق السلام بأبعاده كلها - الدولية والإقليمية - ولنذكر جميعاً ذلك... يومذاك سيندبون حظهم العاثر ويشكون... وسيكتشفون أن ايقاع الزمن السريع قد خلّفهم وراءه على الطريق، يتسولون الأمن ولا أمن... وربما السلام ولا سلام!

السلام الأميركي، أو الإسرائيلي القادم؟

لم ينته الحديث عن السلام الأميركي أو الإسرائيلي الآتي، ولم نصل بعد إلى الجواب المحدد المطلوب: هل يتناقض هذان المشروعان للسلام... كيف، وأين؟ وهل يعني ما نشهد من خلاف صامت أو معلن أن وحدة المصالح الأميركية ـ الإسرائيلية قد أخذت في التشقق والافتراق؟

وأخيراً هل هنالك مشروع سلام عربي يمكن الحديث عنه، أم أن حرب الخليج الشرقي قد ألغت الجميع: أفراداً وأنظمة، وعرّتهم من كل شيء؟

من المؤكد أن للإدارة الأميركية عموماً نظرتها الخاصة للصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي ترعاه وتشرف على إدارته! وإذا كانت هذه النظرة قد تطابقت تاريخياً مع النظرة الإسرائيلية منذ قيام «إسرائيل»، فلأن هذا التطابق قد جاء وليد ثلاثة عناصر تضافرت معاً في زمن محدد. هذه العناصر هي:

١ ـ المصالح الأميركية في المنطقة.

٢ ـ الحرب الباردة وتنافس القوتين العظميين: الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي.

٣ ـ المشاعر الخاصة التي تفرزها المجتمعات الغربية بشكل عام، والأميركية بشكل خاص، نحو «إسرائيل» وتترجمها مساعدات ودعماً غير محدودين على كل الصعد: السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

لننظر في هذه العناصر الثلاثة، كلاً منها مستقلاً، فقد نجد في تحليلها الجواب عن السؤال المطلوب.

أولاً: ولدت «إسرائيل»، وعداً، من خلال الهجمة الاستعمارية الغربية على الشرق الأدنى، لاقتسام تركة الامبراطورية العثمانية، رجل العالم المريض يومذاك، وأدت بقيامها ـ فيما بعد ـ دوراً تاريخياً في حماية المصالح الاستعمارية في المنطقة، فلقد شكّل قيامها ووجودها:

أ ـ حاجزاً بشرياً وجغرافياً وعسكرياً، ما بين أجزاء منطقة يوحد بينها التاريخ والجغرافيا والمصالح، وكان يمكن أن تحقق هذه المنطقة من العالم ـ لو لم توجد الدولة العبرية ـ شكلاً من أشكال الإتحاد أو التعاون، وأن تقيم ـ على هذا النحو أو ذاك ـ قوة إقليمية متطورة ومستقلة.

ب ـ إستنزافاً دائماً للموارد، في الصراع المحسوب الذي أداره الغرب، وحال ما بين شعوب المنطقة وبين بناء مجتمعاتها بناء سليماً، منتجاً وشريكاً في الحضارة، لا مستهلكاً ومتسكعاً على أبوابها!

وقد اقتصر دور «إسرائيل» على إشغال منطقة المشرق العربي: سورية ولبنان والاردن وفلسطين، وبقدر ما العراق... إلى جانب مصر. أما بقية مناطق العالم العربي، وبخاصة الخليج حيث النفط، فقد ظلّت بعيدة عنها لسببين:

أ ـ لأن القوة الإسرائيلية، على شدّتها وبأسها، أضعف من أن تهيمن على منطقة من العالم تزيد في حجم جغرافيتها على أوروبا ـ وأعني العالم العربي كله ـ وإن كان الغرب قد حقن «إسرائيل» عسكرياً لتظل الأقوى، والحاجز المانع.

ب ـ لأن النفط، ماء حياة الحضارة الحديثة ومصدر بقائها وتفوقها، كان أغلى من أن يوضع في يد وسلطة وكيل إقليمي، أو أية قوة ذات شأن! وحين تهدد هذا النفط الثمين لم يوكل امر حمايته لـ «إسرائيل» أو «إسترداده»، بل ذهبت واشنطن بنفسها لهذا الغرض، وألقت بثقلها وقوتها العسكرية لتصحيح ما أخلّ به خطأ الحساب!

وإذن، فثمة جانب من المصالح الأميركية خصوصاً، والغربية عموماً، تحميه «إسرائيل» وتحرسه سداداً لدين إنشائها ومدّها بأسباب القوة والبقاء... وجانب آخر ممنوعة عنه، تقف على حدوده ولا تتجاوزه، وتظل «إسرائيل» ـ في كل الأحوال ـ تلك القوة الإقليمية التي يؤدي، مجرد وجودها، إلى خلق ظروف تجعل تلك المناطق، رملية الحياة والأنظمة، تعيش في ظل الخوف وتتطلع إلى حماية خارجية تقدمها الولايات المتحدة الأميركية بالدرجة الأولى ـ بما انتهت إليه أمور العالم اليوم ـ وأوروبا، بالدرجة الثانية، كشريك صغير!

إن هذا التحليل الذي تؤكده شواهد التاريخ وأحداثه المتعاقبة الضاغطة على المنطقة، يقود إلى نتيجة منطقية وهي: أن «إسرائيل» ليست غولاً يهودياً، أو صهيونياً كما يراد لنا أن نقتنع، بل هي غول أميركي ـ غربي، يتم استخدامه بمهارة فائقة، يتحرك ويتجمد بحسب الحاجة والمصالح، وتكمن عبقرية القيادة الإسرائيلية في استخدام اللعبة ـ بذكاء ـ والإندماج فيها والحصول على ثمن أغلى.

ثانياً: لقد انحسمت الحرب الباردة والنزاع على النفوذ ما بين القوتين العظميين: الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي ـ كما سبق القول ـ لمصلحة واشنطن والغرب. معنى ذلك أن عنصراً جديداً قد دخل على السياسة الأميركية في المنطقة وهو أنها لم تعد تخشى قوة

منافسة، لا شيء يخيفها، أو يهدد مصالحها. إنها سيدة العالم ونظامه الدولي الجديد. وإذن فان عنصراً أساسياً من عناصر دعم «إسرائيل» قد سقط كلياً، بكل ما سيترتب على ذلك من نتائج.

ثالثاً: المشاعر الخاصة التي تحملها المجتمعات الغربية ـ البروتستانتية بشكل خاص لـ «إسرائيل»، فتفسح أمام نشاط أجهزتها وتنظيماتها وعناصرها المجال، في محاولة لبناء علاقات وصداقات وقوى ضغط، تحميها من تقلبات السياسة والمصالح الممكنة.

من خلال هذه المشاعر الخاصة، المتعاطفة مع اليهود ـ وفي بعض الأحيان المعادية! وهو ما سنشرحه ـ نمت قوى الضغط الصهيونية واليهودية، ومارست نشاطها السياسي بحريات كبيرة، بهدف دعم «إسرائيل» وتوفير أسباب القوة لها والحياة.

لم تكن تلك المشاعر الخاصة في بداياتها ـ وربما اليوم أيضاً ـ خالية من عناصر متضاربة ومعقدة في تكوينها. ثمة العداء للسامية الذي يجعل شرائح واسعة من المجتمعات الغربية تتقبل فكرة قيام «إسرائيل» وتجمع اليهود في منطقة بعيدة عنها وعلى حساب غيرها! إنها تتخلّص بذلك منهم، وتدفعهم بعيداً خارج أراضيها، تساعدهم على إيجاد وطن سعيد، ومسترهن!

هنالك شرائح أخرى تحمل مشاعر مختلفة. مشاعر متعاطفة بسبب ما اقترفه الغرب ضد اليهود من اضطهاد عبر التاريخ، وهو اضطهاد غذّاه التناقض المسيحي ـ اليهودي بجذوره البعيدة.

على نقطة التقاطع ما بين هذه المشاعر المختلفة، وبين المصالح الاستعمارية الغربية، المثقلة بصليبيتها التاريخية من الإسلام أيضاً! أقام الغرب «إسرائيل» بعيداً في أرض فلسطين، محققا بها ذلك الخليط العجيب من الأغراض المتضاربة!

أكاد أجرؤ على القول، بكثير من اليقين، إن مصالح الغرب الإستعمارية، قد استأجرت ديناً بأسره: اليهودية بمعتقدها، بقضيتها ومخاوفها، وبما أصابها على يديه ولقيت منه، ليزرعها في منطقة استراتيجية تشدها إليها ـ أي اليهودية ـ مشاعر دينية غذاها عاملان: الإنغلاق اليهودي والإضطهاد الغربي، ثم ليستخدمها ـ أي يستخدم الغرب اليهودية ـ في تحقيق أغراضه الاستعمارية ضد شعوب منطقة كل ذنبها أنها تخلّفت وكانت متقدمة، وضعفت وكانت قوية، وخسرت مقومات وجودها من خلال مراحل القهر الثلاث:

● المرحلة العثمانية بثقلها الطويل...

● والمرحلة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الاولى ١٩٢٠ ـ ١٩٤٥.

● ثم مرحلة «الإستقلال» الشكلي التي حال فيها الغرب بكل قواه ما بينها وبين تحقيق أي قدر من طموحاتها الوطنية أو القومية، وتطوير مجتمعاتها!

تلك هي الصورة الحقيقية التي يغيّبها التضليل الكبير، وزخم الإعلام المسيطر والموجّه.

ونعود إلى السؤال، على ضوء هذا العرض المختصر: هل يتناقض مشروعا السلام الأميركي والإسرائيلي، أم يختلفان فقط، أم هما متكاملان؟

في السياسة التي تتعامل مع الواقع، وتضطر إلى أن تأخذ بعين الإعتبار كثيراً من العناصر المختلفة: المتقاربة والمتباعدة، تصعب الإجابة المبسّطة بنعم حادة أو بلا جازمة. وفي الصراع العربي ـ الإسرائيلي والمصالح الدولية في المنطقة من عناصر التجاذب ما يجعل الجزم بجوابٍ ما، أو الخروج باستنتاج حاسم أمراً لا يخلو من المغامرة بخطأ التقدير.

على أن ما سبق عرضه من عناصر التطابق التاريخي ما بين النظرتين الغربية ـ الأميركية والنظرة الإسرائيلية للصراع في المنطقة، وما انتهت إليه اليوم ، يقودنا إلى استنتاج تحليلي. هذا الاستنتاج هو:

لقد سقط من أسباب التطابق الثلاثة عنصر واحد هو الحرب الباردة وتنافس القطبين، وبقي منها عنصران هما: المصالح الأميركية ـ والغربية عموما ـ في المنطقة، وعنصر المشاعر الخاصة التي تحمل النقائض: اللاسامية المعادية لليهود ـ والعرب أيضاً ـ والتكفير عن ذنوب المجتمعات الغربية والمسيحية من اليهود ـ ولا يلغي هذا مسؤولية اليهودية ذاتها ـ والاستعانة بـ«إسرائيل» لتحقيق حلم عبراني ـ أوروبي كامن لم يلغه الزمن ولا هو أسقطه من الذاكرة الجماعية للغرب.

وقد رأينا أن عنصر المصالح ما زال مستمراً، إلاّ أنه لم يعد بالقوة ذاتها بعد أن زال الخوف الغربي وتمت السيطرة على المنطقة. أما العنصر الثالث، أي المشاعر، فما زال كما كان. وإذن فقد يكون صحيحاً القول إن الإختلاف ما بين نظرتين ومشروعين للسلام في المنطقة: الأميركي والإسرائيلي، لا بد وأن يحمل معه تلك التطورات التي دخلت على العالم والمنطقة بشكل خاص. قد لا يكون عميقاً إلاّ أنه جدي. كذلك قد لا يحسن العرب الافادة منه لأن معالجته للقضية الفلسطينية ظلت أسيرة أوضاعهم المتردية والتي تزداد تردياً، وسمعة أنظمتهم التي كانت سيئة وتزداد سوءاً وقصور نظرهم وعجزهم عن استيعاب المتغيرات، والإفادة من موقعهم الجغرافي ومواردهم، لتحسين شروط السلام وتحقيق أمنهم أيضاً الذي سيبقى مهدداً!

الدولة العبرية تدرك ذلك وتتخوف منه. الولايات المتحدة تشعر بحرية أكبر في صياغة مستقبل المنطقة، آخذة بحسابها وجود «إسرائيل» وضرورة استمرارها، وحاجاتها الأمنية... ولكن من ضمن الظروف الدولية المستجدة، والعالم المختلف القادم، الآخذ في التشكل من خلال السقوط السوفياتي وحرب الخليج الشرقي. بهذه النتائج الموضوعية ـ أحببناها أم كرهناها ـ فإن الرهان العربي على مشروع السلام هو رهان على الواقع لا الأمل، والاضطرار لا الاختيار. إنه الممكن فيما أنهينا أنفسنا إليه. وما تقرره الشرعية الدولية الجديدة: شرعية القوة!

وينطرح هنا سؤال جدي: ما هو دور قوى الضغط اليهودية، أو الصهيونية، الممكن في الولايات المتحدة وفي العالم، لفرض الشروط الإسرائيلية والتصور الإسرائيلي للسلام، وليس التصور الأميركي والشروط الأميركية؟

لقد بلع العرب لعقود طويلة من الزمن كذبة كبرى أسمها قوى الضغط اليهودية في القارة الأميركية والعالم، بحيث غدت جزءاً من قناعتهم السياسية وخطابهم السياسي. لا يعني هذا أن لا قوى ضغط صهيونية في الولايات المتحدة، أو في غيرها من عالم الغرب. إنها موجودة فعلا وتمارس نشاطها الكثيف، وتملك قدراً من النفوذ والتأثير في صنع القرار، أو تعديله، بما يتفق ومصالح «إسرائيل» التوسعية.

على أن هذه القوى لم تنشأ من خارج مؤسسة المصالح الأميركية ـ والغربية عموما ـ ولا لتكون بديلاً عنها. لقد نشأت من ضمن النظرة الأميركية المعبّرة عن مصالح الولايات المتحدة الأميركية. ولقد شجّعتها المؤسسة الأميركية على نحو دائم ورعتها، لأنها ـ كما يقول وليام كوانت عضو مجلس الأمن القومي السابق في عهد الرئيس كارتر ـ رأت فيها أداة تبرير إزدواجية السياسة الأميركية في هذه المنطقة من العالم، وتعاملها المتناقض مع العالم العربي. إنها لعبة مريحة فعلاً!

فحين تضطر سياسة المصالح الأميركية إلى ممارسة الإبتزاز، والخداع، وإذا كانت غير قادرة على الوفاء بوعد اعطي للعرب ـ مثلا ـ ... فانها ببساطة تستطيع أن ترد ذلك إلى قوى الضغط الصهيوني التي تكون قد تحرّكت فعلاً، من ضمن الإرادة الأميركية، وتستجيب لها الإدارة حقاً. وهي إذ تستجيب فإنما تستجيب لمصالحها وليس لأي مصلحة أخرى.

لماذا؟

لأن كل ما أخذت وتأخذ «إسرائيل» في المنطقة لم يتناقض في أية مرحلة مع المصالح

الأميركية بل يتممها. وكذلك الغرب عموماً.

إنها لعبة غريبة مستمرة، ولكنها منطقية أيضاً ومفهومة. فـ «إسرائيل» لا تأخذ من أرض الولايات المتحدة شيئاً، ولا من أرض الغرب، إنها هناك في قلب العالم العربي الذي يجب ـ وتحت كل الظروف ـ أن يبقى مفتتاً، مجزءاً، مستذلاً، ومستنفد الموارد.

ما الذي فعلته «إسرائيل» وتفعله غير هذا؟

وحتى إذا افترضنا أن قوى الضغط الصهيوني نجحت في تعديل، أو ألغت قراراً أميركياً يتصل بالمنطقة ولا يتفق ونظرة «إسرائيل» لمصالحها، فأين يقع التناقض؟

إن السياسة الأميركية لا تدفع لـ «إسرائيل» من حسابها، أي الحساب الأميركي، بل من حساب غيرها، أي من حساب العرب. ولم يكن للعرب وجود تخشاه الولايات المتحدة أو تحسب له في تقويم مصالحها إلاّ لفترتين عابرتين في تاريخ العرب المعاصر: فترة عبد الناصر، وفترة فيصل بن عبد العزيز، فقد جسّدا، كل من موقعه الجغرافي، شيئاً اضطرت واشنطن إلى أن تأخذه في حسابها، ولقد عالجت مشكلة عبد الناصر في مصيدة ١٩٦٧، وعالجت مشكلة فيصل بالقتل، وهي قصة سنذكرها، يوماً، بالتفصيل.

وإذن فقصة اللوبي اليهودي ليست أكثر من اختراع أميركي، وهو اختراع يبدو مريحاً تماماً للسياسة الأميركية، ولو حدث أن تناقضت المصلحتان فعلاً، وهو احتمال ضئيل، فإن المصلحة الأميركية هي التي ستتقدم، جارفة في طريقها اختراعها، فارضة على قوة الضغط العملاقة تلك، الإنحناء أمام الولايات المتحدة... تماماً مثلما ينحني العرب!

ولعل المناسبة تسمح برواية تكشف جانباً من حقيقة حرية القرار الإسرائيلي في مواجهة القرار الأميركي، ومن خلال ذلك موضوع توافق المصالح واختلافها، ولمن تكون الغلبة إذا ما تقابلت المصلحتان، أو تواجه القراران.

وها نحن هنا نضع القصة، بمدلولها البعيد، أمام القارىء... ونتابع الحديث.

روى لي الرئيس أنور السادات ـ رحمه الله ـ يوماً، القصة التالية، قال:

«بعد اتفاقات كامب ديفيد، وخلال مناقشة إجراءات التنفيذ، إختلفنا مع الإسرائيليين حول موضوع القوة الدولية على الحدود، وكان الخلاف حول التفاصيل، ولمع في ذهني ـ يقول الرئيس السادات ـ خاطر جريء: لماذا لا نتفق مع الإسرائيليين مباشرة، ولا حاجة بنا معاً لقوة دولية؟ يكفي أن نقيم قوة مشتركة مصرية ـ إسرائيلية وتنحل المشكلة. واتصلت برئيس وزراء «إسرائيل» بيغن وطرحت عليه الفكرة وقلت إنها قد تكون اختباراً جيداً للعلاقات. صمت

بيغن على الهاتف قليلا، ثم وافق عليها بحماس. واعتقدنا معاً أن الخلاف قد إنتهى.
بعد أيام كان وزير خارجية «إسرائيل» في زيارة لواشنطن، وحضر وزير خارجية أميركا - يومذاك - المستر فانس، وهو من حمائم الادارة الأميركية، حفل استقبال أقيم للوزير الإسرائيلي، وسأله خلال الحفل عن فكرة الإتفاق المصري - الإسرائيلي بصدد القوة المشتركة دون مشاركة اخرى. وتابع فانس يقول: أبلغ المستر بيغن أن الاتفاق جرى من وراء ظهر أميركا، وإن القوة المشتركة يجب أن تتضمن وجوداً أميركياً من خلال قوة دولية، إنكما - ويقصد مصر و«إسرائيل» - تتجاوزان الخط الأخضر، أرجو أن يكون هذا مفهوماً وواضحاً.
وبعد أيام، يقول الرئيس السادات، إضطررنا إلى العودة إلى بحث القوة الدولية المشتركة التي كان هدفها الحقيقي أن تكون أميركا موجودة بيننا.
وتابع الرئيس السادات: إننا نخطىء إذا اعتقدنا أن «إسرائيل» تملك من أوراق وجودها وسياستها أكثر مما نملك. إننا جميعاً هناك في أميركا جزء من استراتيجيتها الكبرى، وحين قلت إن أوراق اللعبة هي في يدها - أي أميركا - بنسبة ٩٩ بالمائة، فقد كنت أعني نحن و«إسرائيل».
وإذن فإن قصة اللوبي اليهودي تعطي - في قناعتنا - أكثر كثيراً من حجمها في الواقع. لا شك في وجود قوة الضغط الصهيونية - اليهودية المنظّمة، ولا شك في نفوذها وانتشارها، وقدرتها على التأثير، إلاّ أن دورها الكبير هذا يتمّم السياسة الأميركية، ويتضاءل في لحظة التناقض والاختلاف ما بين المصلحتين: مصلحة أميركا كما تفرزها قواها الاقتصادية والسياسية، ومصلحة «إسرائيل». ويدرك اللوبي الصهيوني - اليهودي هذا بوضوح، وهو يعمل على نحو مستمر من أجل تطابق المصالح والمواقف، متجنباً ما يجعلها تختلف، مستخدماً معرفته الشاملة لمواقع القرار والنفوذ والمصالح، ونعيذ القارىء أن يصدق الكثير الكثير من تمثيليات الخلاف، فكلها يدخل في باب خداع الخصم، لجعل السياسة الأميركية تتحرر من التزام اضطرت إليه، أو تبيع العرب غالياً موقفاً لا يسمن من جوع إلى حق!
وكثيراً ما تشارك قوى الضغط هذه الإدارة الأميركية في التمثيلية لتمريرها، وكثيراً ما ينخدع العرب، فيظن هذا الحاكم أو ذاك النظام أنه سجل هدفاً في المرمى الإسرائيلي، أو حقق نصراً في واشنطن!
وليست قصة الجاسوس الأميركي «بولارد» إلاّ واحدة من الحقائق المكتومة في العلاقة الأميركية - الإسرائيلية. فلقد كشفت تلك القصة حقيقتين:

أولاً: إن «إسرائيل» لا تثق تماماً بأميركا، بالرغم من كل تلك العلاقة الإستراتيجية الخاصة، وإدراك «إسرائيل» إنها باقية بإرادة أميركا، ويمكن أن تزول ـ لو اقتضت المصلحة الأميركية يوماً ذلك ـ بارادتها أيضاً.

ثانياً: إن أميركا لا تعطي «إسرائيل» إلاّ ما تستخدمها به، أي ما هو جزء من لعبة السيطرة على العالم العربي، موقعاً جغرافياً، وموارد. صحيح أنها تعطيها الكثير، ولكن من ضمن حسابين إثنين:

أ ـ بقاء «إسرائيل» قوة إقليمية مهيمنة، مخشية، قادرة على التفجير المحسوب.

ب ـ إستنزاف موارد العرب بالتسلح، واسترهانهم في لعبة الخوف والتجزئة والصراعات.

❁ ❁ ❁

ونعود إلى السؤال المحدد:

هل يختلف مشروعا السلام الأميركي ـ الإسرائيلي، أم يتفقان؟

وسؤال لا يقل أهمية عنه، في المعنى العام للتسوية المقبلة: هل ستكون التسوية المفروضة تسوية عربية ـ إسرائيلية، أم هي تسوية أميركية ـ عربية، وما هو الهدف الحقيقي منها؟ إن لهذا السؤال والجواب عنه أهميتهما في هذه المرحلة لسبب بسيط هو أن العرب و«إسرائيل» لن يُسمح لهما، كطرفين متقابلين، وتحت أي ظرف، أن يضعا أية تسوية خارج الرقابة.

في قناعتي أن لأميركا مشروعها الخاص والمستقل في هذه المرحلة، وهو مشروع محكوم باعتبارين:

❁ بقاء «إسرائيل» وأمنها في حدود ما تقرر المصالح الأميركية لها...

❁ وإراحة أصدقائها من الحكام العرب، الذين وقفوا خلفها في تدمير العراق، وينتظرون مؤتمر السلام ـ ربما ـ ليتحرروا أكثر وأبعد من التزاماتهم القومية... أكاد أقول: والدينية ايضا!

وفي قناعة الدوائر الأميركية اليوم أن تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي، هي أمر ممكن على أرضية حرب الخليج الشرقي ونتائجها، فالكل خائف مذعور يتلمس رأسه، ويتحسس كرسيه من تحته. وتعتقد أميركا أن التسوية، فضلاً عما تحققه لـ «إسرائيل» من مكاسب إذ هي تحسم أمر الإعتراف العربي بها، فإن هذه التسوية ستزيح عن كاهل أميركا عبر المساعدات لـ «إسرائيل» وسيتحول هذا العبء إلى بلدان الشرق الادنى، وبخاصة الخليج! فمن شروط التسوية الأميركية المضمرة أن تندمج «إسرائيل» في حياة المنطقة إندماجاً عضوياً يتيح لها أن تعيش على مواردها!

أما المشروع الإسرائيلي فهو مشروع الحد الأقصى الذي يستدرج الرفض. «إسرائيل» لا تريد السلام الآن وإنما تريد الحديث عن السلام والشروط، في عملية إلهاء ومماطلة هدفها الحقيقي كسب الوقت. الوقت هو العامل الأكثر أهمية الآن من السلام لـ «إسرائيل». إنه يمنحها ما تحتاج إليه لتوطين واستيعاب المهاجرين اليهود من الإتحاد السوفياتي، وهو ما سيفرض على الأرض واقعاً جديداً تنطلق منه التسوية المؤجلة. مثل هذا الواقع الجديد يحتاج إلى عشر سنوات قادمة، مما يجعل التسوية الأميركية أبكر بكثير في توقيتها من التسوية الإسرائيلية التي لم تنضج بعد.

وبالرغم من أن «إسرائيل» لا تملك في مواجهة الإصرار الأميركي القدرة الحقيقية على الرفض، فإنها قد تعمد إلى الهرب.

كيف؟

● قد تهرب إلى حرب جديدة وليس أسهل من افتعال أسبابها على حدودها مع لبنان، أو الاردن!

● وقد تهرب إلى الإنتخابات لتعطل التوقيت الأميركي دون أن تقول «لا» صريحة!

● وقد تهرب إلى تغيير قيادة حزبها الحاكم، باستقالة شامير مثلاً، ومجيء شارون! قد لا تفعل ذلك الآن، ولكنها تحتفظ بخيارها وتوقيتها لتفتعل سبباً تبرّر به وقف المفاوضات، وستفعل ذلك بشكل خاص إذا ما هي استشعرت، في مرحلة ما من المفاوضات، ضغطاً دولياً عليها، أو هي آثرت الهرب من استحقاقات السلام!

● وقد تفتعل «عملية كبرى» تنسبها إلى هذا التنظيم «الارهابي» أو ذاك، لتتذرع بها فتوقف الحديث عن السلام وتجمد مساعيه، وهو إحتمال كبير!

إنها باختصار مرحلة جديدة من العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية تدخل الإختبار، وقد تنتهي اللعبة ـ في نهايتها ـ عند حدود جلسة أو جلستين لمؤتمر السلام يتحقق به الهدف الأميركي الذي هو كسر الحاجز النفسي، ويريح بعض الأنظمة العربية التي تريد التحلل من إلتزامها القومي والديني، ثم تتوقف مسيرة السلام أمام عقبات الرفض والرفض المضاد، ويتحقق الهدف الإسرائيلي بتأجيل التسوية!

● ● ●

وننتقل إلى الجواب عن السؤال الذي لم يسبق طرحه قط: هل التسوية المطلوبة، أو المفروضة، هي تسوية عربية ـ إسرائيلية، أم تسوية أميركية ـ عربية؟

إن الجواب عن هذا السؤال قد يكون أكثر ما في المؤتمر القادم أهمية، بل هو أكثر جوانب الصراع العربي ـ الإسرائيلي توضيحاً للأغراض الحقيقية لكل فرقاء المؤتمر. وكدت أحدد: فرقاء لعبة الأمم!

واستأذن القارىء في أن أعود قليلاً إلى الوراء.

في مطلع العام ١٩٧٠ كنت في الرياض، وكان الحديث اليومي بين المجموعة القريبة من الملك فيصل بن عبد العزيز، يدور حول المطلب العربي بمؤتمر دولي يرعاه الكبار، وذلك ثمناً لقبول البحث في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان الرأي العربي السائد بعد الهزيمة أن الصراع قد طال واستنفد الطاقات والموارد، بغير أمل منظور! كان الطرح جدياً، وكان للبعض أمل في أن يكون المؤتمر الدولي وسيلة لإجبار «إسرائيل» على العودة إلى حدود العام ١٩٦٧، وهو المطلب العربي الرسمي يومذاك وما زال؟

واستأذنت يومها في مكتب الملك الخاص أن أقول كلمة مخالفة، وربما جريئة في ذلك الحين. أذن لي الملك فيصل رحمه الله فقلت: إننا نبحث، ونطلب، بل ونلح على المؤتمر الدولي، فهل بدا لنا مرة أن ندرس نتائجه مسبقاً، وأن نضع تصوراً لما يمكن أن يحدث؟

وصمت فيصل رحمه الله. وتابعت: ثمة أربع قوى على وجه الأرض اليوم يمكن لها أن تحسم الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لا بما تملك من نفوذ سياسي فحسب، بل بما تملك من قدرة على تأجيج الصراع أو حسمه عسكرياً. هذه القوى الأربع هي: أميركا، والإتحاد السوفياتي، وإنكلترا، وفرنسا. إنها وحدها التي تملك تكنولوجيا السلاح المتقدم القادر على حسم أية معركة عسكرية بين العرب و«إسرائيل». وتساءلت: أليس الأمر كذلك؟ وصمت الملك. لم يقل شيئاً ايضا، ولكنه كان يصغي.

وتابعت: لنحاول أن نرى موقف هؤلاء جميعاً من الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لنرى ما إذا كان ثمة أمل في أن نكسب أحداً إلى جانبنا يساعد على إنهاء الصراع لمصلحة العرب.

وتابعت الحديث معدّداً موقف كل دولة من هذه الدول الأربع. قلت:

- أميركا تريد بقاء وسلامة «إسرائيل»، مضافاً إلى ذلك عودة مصر وسورية إلى بيت الطاعة الأميركي، وكانت مصر قد أخرجها عبد الناصر من نظام التبعية، في محاولته الجريئة والخاصة لتحقيق قدر من الاستقلال في مواجهة المصالح الأجنبية. أما سورية فكانت حالة خاصة، كانت الأجرأ ـ على ضعف بناها العسكرية والاقتصادية ـ فقد أربكت المنطقة بسياستها المتحررة، وكانت سياستها أقرب إلى طموحها القومي، وأدنى من إمكاناتها!

● إنكلترا تريد بقاء وسلامة «إسرائيل» مضافاً إلى ذلك المحافظة على مصالحها ـ النفطية بشكل خاص في المنطقة، والخليج الشرقي على التحديد.

● فرنسا تريد بقاء وسلامة «إسرائيل»، مضافا إلى ذلك عودة نفوذها السياسي والاقتصادي إلى كل من سورية ولبنان، الموقعين الجغرافيين لاستعمارها بعد الحرب العالمية الاولى، وإذا كان الاستعمار في شكله العسكري لم يعد ممكناً، فإن له أشكاله الأخرى الممكنة، وأهمها المصالح الإقتصادية، والثقافية التي ترفدها، والسياسية التي تعبّر عنها!

● الإتحاد السوفياتي يريد بقاء وسلامة «إسرائيل»، مضافًا إلى ذلك طموحه بالحصول على موقع قدم في البحار الدافئة والخروج من أسر الصقيع، وربما تشييع المنطقة، أي جعلها شيوعية، وضمها إلى امبراطوريته يومذاك!

وإذن فنحن أمام معادلة واضحة جداً: الدول الأربع الكبرى القادرة على التأثير في مجرى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بما تملك من نفوذ دولي، ومن تكنولوجيا السلاح المتقدمة، تتفق على بقاء وسلامة «إسرائيل» جميعاً وبغير استثناء. أين خلافها إذن؟ إنها تختلف على حصة كلٍ منها ـ أي الدول الأربع الكبرى ـ من المنطقة العربية. خلافها على النفط، والموارد، والموقع الاستراتيجي. باختصار: على المصالح، وكلها يصبّ عندنا وضدنا. إذن ما الذي يمكن أن يفعله مؤتمر دولي غير أن يكرس المصالح الدولية نهائياً في المنطقة، فيتقاسمها الكبار حصصاً ومناطق نفوذ؟!

إنني ـ وما زلت أتحدث أمام الملك فيصل رحمه الله ـ لا أرى في مشروع المؤتمر الدولي، إلاّ مشروعاً لاقتسام المنطقة بين الكبار وتدويلها نهائيا، دون أن نحصل على شيء من أهداف كفاحنا القومي في مواجهة «إسرائيل».

وسكتّ انتظر رد فعل الملك يومذاك، ووقع كلامي، فإذا به يطرح سؤالاً مباشراً: وما العمل إذن إذا كان العالم كله كما شرحت؟

قلت: لا جواب عندي فعلاً يا سيدي. ربما كان تأجيل الحل هو الأفضل، ولي رأي آخر قد لا يكون مقبولاً، وقد يكون أجرأ مما يسمح لأحد بالتفكير به اليوم، أو طرحه. هذا الرأي هو أن أي اتفاق مباشر ما بيننا وبين «إسرائيل»، على أن يكون اتفاقاً مجمعاً عليه ومدروساً، هو أقل مخاطر بالنسبة للمستقبل. لا أقول أنه الحل الأمثل، بل الأقل خسارة. إننا مع العالم سنخسر فلسطين وبلادنا، أما مع «إسرائيل»، فستكون الخسارة أقل. لا أقول هذا من موقع الإستسلام، بل من موقع الرؤية والتقدير. بالطبع أفضل أن أرى بلداً عربياً، أو

أكثر، قادراً على تحرير فلسطين، ولكن أين هو؟ إن كل ما حولنا من أوضاع وأوجاع يبعث على اليأس، عربياً ودولياً، فلنحدد في هذه المرحلة من التاريخ خسائرنا، ولنبدأ من البداية الحقيقية: من اكتساب القوة الذاتية التي هي إقتصاد، وتعليم، وبناء سياسي إجتماعي صحي. عند ذلك تختلف الأمور، ويغدو مستحيل اليوم ممكناً غداً، في شروط مختلفة ومستقبل مختلف.

لم يقل الملك فيصل - رحمه الله - على عادته شيئاً. وفي اليوم التالي قال لي الدكتور رشاد فرعون إن الملك طلب أن أكتب ما قلت، وأن أعد به تقريراً خاصاً به.

وللحديث تتمة عن الموقف العربي، وأخيراً عن النفط وأنظمته المهددة.

الكلام الذي غاب في مهرجان السلام!

بالرغم من أن مؤتمر مدريد للسلام قد انعقد برعاية الشرعية الدولية الجديدة، أي برعاية أميركا المنتصرة والإتحاد السوفياتي المستسلم المهزوم، فقد كانت هذه الشرعية التي دفعت إلى المؤتمر، وساقت إليه قطيع العرب سوقاً، ومع القطيع «إسرائيل»... كانت غائبة تماما - بقدر ما كانت حاضرة! - ومثلها كانت الوفود العربية، من حضر منها مؤتمراً، أو حضر شاهد زور ومتفرجاً، كانت غائبة عن جوهر الصراع وحقائقه على الأرض، بقدر ما كانت عصاها حاضرة تلهب ظهور الأنظمة العربية بفرض التنازلات عليها، وترفق بـ«إسرائيل» مخافة أن يخدش هذا السلام المصنوع أمنها الغالي!

وقبل أن نقول ما نريده، نود أن نسجل للوفد الفلسطيني موقفه الواضح، فلقد نجح - من ضمن الظروف التي فرضوها عليه والشروط التي أحيط بها - في أن يخترق، سياسياً، جدار الصمت الدولي السميك، وأن يصيح بصوته العالي: نحن شعب الأرض، ولا سلام في المنطقة بغير أن نقيم سلطتنا الوطنية على بعض هذه الأرض، وهو أقل قليل السلام!

●●●

ونعود إلى مؤتمر مدريد، وقد صار تاريخاً، نبحث عن الكلام الذي غاب فيه وكان يمكن للعرب جميعاً أن يقولوه، ولم يقله أحد منهم، وكأن الخوف قد عقد منهم الألسنة، وألغى إحساسهم بالحق... بالحق وبالكرامة أيضاً!

ما هو ذلك الكلام الذي غاب - وكم كنا نود أن نسمعه ولو جاء متأخراً - الكلام الموصول المتصل بالشرعية الدولية نفسها التي جاءت بالكل إلى مدريد، وساقت إلى المؤتمر قطيع المنطقة: خرافها ونعاجها، وصغارها الصغار الصغار!

لقد انعقد المؤتمر باسم الشرعية الدولية الجديدة، وتحت رعايتها، أي باسم العالم الذي تتم صياغته على ضوء السقوط السوفياتي، والنصر الأميركي، وتتّخذ الأمم المتحدة غطاء له دون أن يكون لها من أمر هذا العالم إلاّ ما يريد، لها، وله، سيده الجديد!

هذه الشرعية الدولية التي نصفّق لها اليوم، ونخضع، واجهت قبل أكثر من عام إستعادة العراق للكويت، فما كان منها إلاّ أن سارعت إلى حشد قواتها وقواها، وألّبت العالم، وأطلقت التهديد بعد التهديد، وأنذرت، وحاصرت، واستخدمت كل ألفاظ البذاءة، ورفعت راية تحرير الكويت. وأخيرا دفعت بقوات الحرب العالمية الثالثة، المعدة أصلاً للإتحاد

السوفياتي ـ وليس لتحرير الكويت وحسب ـ بل ولتدمير العراق تدميراً لا سابق له في حروب العالم القديم أو الحديث. وشارك تلك الشرعية الدولية المستجدة، وقام بالتغطية لها وعليها، وبالتصفيق، عرب من كل جنس ولون ومذهب!

حسناً، كانت خطأ فاحشاً استعادة الكويت، وكان خطأ فاحشاً عدم الإنسحاب، وكان خطأ أفحش وأفحش سوء تقدير النتائج، وقراءة المقدمات!

كان ذلك خطأ لا نناقش فيه، ولا نرد عنه، ولا نبرره.

كانت الذريعة، أو الحجة العراقية، أن الكويت جزء من العراق، وأن إنكلترا وحلفاء الحرب العالمية الاولى، هي، وهم، الذين رسموا حدود المنطقة، وفصّلوا الجغرافيا على مقاس المصالح!

ورفضت أميركا ـ التي دفعت العراق إلى احتلال الكويت! ـ رفضت هذه الدعوى، ورفض معها ذلك المجتمع الدولي، ومجلس الأمن، والإتحاد السوفياتي ـ رحمه الله! ـ وكذلك بعض العرب: الأكثر عدداً، وربما الأقل شرعية! دون أن ندافع عن شرعية الآخرين.

بـ«تحرير» الكويت، وتدمير العراق، إطمأنت الشرعية الدولية، واطمأن معها الخائفون كثيراً والشامتون أكثر، وكل أولئك الذين يرفعون راية الشرعية الدولية الجديدة في وجوهنا، مهدّدين بها، محتمين خلفها، ملوّحين بها في وجوه المعترضين والمعارضين!

الى جانب هذا الحدث الكبير الذي قد يختلف العرب في تقويمه وتسميته، كان ثمة عدوان آخر مماثل لم يختلفوا يوما في تقويمه ولا في تسميته، هو العدوان الإسرائيلي. كانت «إسرائيل» ،ومنذ العام ١٩٦٧، تحتل كلاً من الضفة الغربية، وغزة، والجولان... ثم جنوبي لبنان. وقد أدانت الشرعية الدولية هذا العدوان في مرحلتي سلطتها العالمية: مرحلة الحرب الباردة وقطبي السلطة، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة ووحدانية السلطة. ونعني بذلك قرارات مجلس الأمن التي يعود بعضها إلى أكثر من خمسة وعشرين عاما، ومقررات مجلس الأمن التي جاءت بعد احتلال الكويت، أي في مرحلة الشرعية الجديدة التي استندوا إليها في تحرير الكويت وتدمير العراق.

نحن أمام نموذج واحد ـ من وجهة نظر الشرعية الدولية ـ من العدوان والإحتلال. ولا نريد أن نناقش في صحة هذا الآن. ولقد جاء مؤتمر مدريد للسلام ليجمع المعتدي والمعتدى عليه، وليضعهما وجهاً لوجه على مائدة المفاوضات من أجل السلام. حسناً، ولا بأس، وإنه لمؤتمر تاريخي، ونحن نؤيد السلام، ونؤيد التفاوض من أجل السلام، ونرفض الحرب، ونرفض نتائج

الحرب، ونتمسك بالشرعية الدولية حامياً وحارساً للنظام الدولي الجديد. كل ذلك نسلّم به، ونركع له خاشعين.

ولكن، أما من أبن حلال عربي كان يمكن أن يقف في مؤتمر مدريد ليقول:

لماذا هي الشرعية الدولية تعاقب العراق بتلك القسوة، بل وبالوحشية، على اجتياز الحدود وخرقها، وتتسامح مع «إسرائيل» بالفعل نفسه، بل وتتحدث على لسان سيد العالم الجديد عن المفاوضات والسلام، والتنازلات المتبادلة، وتقسيم الأرض - تقسيمها لا تحريرها - والسلام الضروري للمنطقة ؟

لماذا هي الشرعية الدولية تجتاح العراق طولاً وعرضاً، وتلغي سيادته على أرضه، وتدمر أسلحة دماره الشامل التي سبق وزودته هي بها، وتسكت عن مثل ذلك أضعافاً لدى «إسرائيل». فلا تتحدث عن عدوان هناك، ولا عن أرض احتلت ويجب تحريرها، ولا عن أسلحة دمار شامل تم تزويدها بها، بل وتتلقى المزيد منها كل يوم، لتزيد في قدرتها على تهديد العرب جميعاً... جميعاً أيها السادة بغير استثناء ؟

لماذا هي صواريخ العراق ضد السلام، وأبحاثه النووية خطرة على المجتمع الدولي ونظامه الجديد، ولماذا هو احتلال العراق للكويت خرق للشرعية الدولية... لماذا هو الأمر كذلك، واحتلال «إسرائيل» للضفة الغربية وغزة والجولان وجنوبي لبنان، وأسلحة دمارها الشامل، وصواريخها بعيدة المدى وقنابلها النووية، وأسنانها القاضمة... لماذا هو كل ذلك ليس خطراً على السلام، ولا هو خرق للشرعية الدولية، ولا هو تحد للمجتمع الدولي وإرادته، ولا هو يستحق حرباً ولا تهديداً، ولا تلويحاً باستخدام القوة؟!

أما من إبن حلال عربي كان قادراً على أن يتساءل بمرارة: لماذا هي الشرعية الدولية تتعامل بمكيالين ومعيارين، وتستخدم منطقين متعارضين ولغتين متناقضتين، وأسلوبين مختلفين أحدهما يتحدث بلغة النار والدمار وثانيهما بلغة السلام والمفاوضات؟

لماذا هي هذه الشرعية الدولية - قدّس الله سرّها وحماها - تستخدم مع العراق التهديد والضغط، والحصار، والتجويع، والقتل، وتدمير اسلحته كلّها، وانتهاك سيادته... الخ وتستخدم مع «إسرائيل» لغة الرجاء، والمفاوضات، والتنازلات، والحديث عن تسويات ضرورية، وأمن شامل، وحدود مفتوحة، مفتوحة لـ «إسرائيل» ؟

أما من ابن حلال عربي كان قادراً على أن يقول للعالم من على منبر مدريد: كنّا نفهم هذه الشرعية الدولية الجديدة، ونتفهمها، وننتصر لها وبها، لو أنها اتخذت قراراً بارسال

قواتها إلى الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوبي لبنان لحماية شعب تلك المناطق مما يلحق به من مظالم الاحتلال...

ثم دعت «إسرائيل» والعرب للتفاوض وحدّدت سقفاً زمنياً لتحقيق السلام، وإلا أقرّته هي وفعلت كما فعلت بالعراق؟

كنا نود لو أن عربياً واحداً إبن حلال، ممّن شارك في تحرير الكويت وتدمير العراق، وقف يقول للشرعية الدولية علناً وبصوت عال:

لقد صدّقنا شرعيتكم. آمناً بها وخضعنا لها. وقفنا إلى جانبها ضد بلد عربي شقيق، هو منا ولو أخطأ. شاركنا بالفعل، في قتل عشرات ألوف الناس في العراق وبأسلحة الدمار الشامل ذاتها المسموح بها لـ «إسرائيل» والممنوعة عنا. أعطينا الضوء الأخضر لتدمير الجسور والمواصلات والكهرباء، وشاركنا ـ وما زلنا ـ في تجويع الناس: النساء والأطفال والعاجزين والشيوخ. صفّقنا لتدمير منشآته النووية وأسلحة دماره الشامل، ونحن نطالب بالقضاء على كل قطعة سلاح أنتجها، أو باعتها له الشرعية الدولية من وراء ظهر نفسها!! ونطالب بالمزيد من العقوبات له ولنظامه وشعبه وعلمائه وتاريخه. ولولا أن الشرعية الدولية كانت أرحم بالعراق ـ لحساباتها الخاصة ـ لدفعنا جواره إلى اقتسامه ووزعناه حصصاً!

لقد فعلنا كل ذلك للشرعية الدولية، فما لهذه الشرعية الدولية التي أيّدناها وشددنا بها ظهورنا وبطوننا، وركعنا أمامها ساجدين، ونفّذنا أوامرها صاغرين. ما لهذه الشرعية الدولية تقف أمام «إسرائيل» تستجديها السلام، وتفرض علينا، من جديد، أوامرها وتتحدث عن الأمن والمفاوضات والزمن الطويل. وبناء الثقة... وكل هذا الكلام المقصود به تغطية المكيالين، والمعيارين، والمنطقين، والنظرتين، والأسلوبين في التعامل مع حدثين متشابهين، ولا نقول متماثلين.

مكيال القوة، ومنطق الحرب، ولغة الأمر، وأسلوب القصف والتدمير للعراق... وقد أخطأ لئلا يُظن أننا ندافع عنه.

ومكيال اللين، ومنطق المفاوضات، ولغة الصداقة، وأسلوب المفاوضات، والحديث عن التسويات، والتطويل، والزمن، والإبقاء على تفوّق القوة، بل والمزيد منها لـ «إسرائيل».

يا لها من شرعية، ويا لنا من منافقين.

يا له من نظام دولي جديد يستبيح الدم العربي، ويستبيحه بعض العرب معه... ويا لنا من تافهـ رظأجين نرى معه في العراق معتدياً آثماً، ونقدّر معه ـ أي النظام الدولي ـ

في أن لـ «إسرائيل» حقوقاً في الأمن، والمياه، والاقتصاد، والحياة، والسلام... وربما النفط!

ولأننا أردنا لأنفسنا هذا المصير، بخيارنا، فمن حق الشرعية الدولية والنظام الدولي الجديد أن يعاملنا بالمنطقين، والمعيارين، واللغتين، والميزانين... بل من حق الشرعية الدولية أن تقرر غداً - وستفعل ذلك صدقوني - من يبقى من هذه الأنظمة، ومن يذهب، وما يبقى من هذه الحدود، أو يزول.

إنها لعبة القوة، من جديد، التي تصنع التاريخ وترسم الجغرافية!

وتبقى كلمة صغيرة: إن كل هذا الذي سبق من قول لا يعني أننا ضد مسيرة السلام، ولا ضد أن يحصل الفلسطينيون على بعض حقهم، ولا ضد أن نذهب إلى المفاوضات إذا كنا قادرين على أن نحدد سقف التنازلات...

لسنا ضد كل هذا... ولكننا كنا نتمنى أن نسمع إعتراضاً على معياري الشرعية الدولية، من إبن حلال عربي واحد، فقط لعل هذه الشرعية تخجل فتنصف شعباً، بل شعوباً، طال عذابه وعذابها جميعاً. شعباً فلسطينياً طال عذابه بالعدوان والاحتلال، وشعوباً عربية طال عذابها بالأنظمة التي جاءت باسم التحرير... لتنتهي في مدريد!

السلام المر والحقائق المرّة

إختصر الملك فهد بن عبد العزيز الموقف العربي، وربما أوضحه، بأكثر مما استطاعت الوفود العربية إلى مؤتمر مدريد أن تفعل.

ففي حديث أدلى به إلى تلفزيون الشرق الاوسط، قال ما معناه: «إذا كانت «إسرائيل» تريد السلام فعلاً فالسلام أمامها، وهو واضح. فلتنسحب من الأراضي العربية المحتلة، سواء ما احتلته في العام ١٩٥٦ أو في العام ١٩٦٧، ويحل السلام». وأشار إلى أن ذريعة «إسرائيل» كانت، دوماً، هي أن الفلسطينيين بالذات لا يريدون السلام، بدليل أنهم يرفضون الجلوس إلى مائدة المفاوضات... وها هم الفلسطينيون ـ يقول الملك فهد ـ يؤكدون من خلال ما أدلى به رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات، والوفد الفلسطيني في مدريد، إنهم مع السلام، ويؤيدون السلام، ويريدون السلام، ويتفاوضون من أجل السلام. ونوّه بالموقف البناء لسوريا والرئيس الأسد، وتساءل: «ما هو المطلوب من العرب بعد كل هذا، إلاّ أن يتنازلوا عن حقوقهم، وهذا يعارض منطق السلام؟!».

وأضاف فهد بن عبد العزيز من موقعه المسؤول ـ وربما الأكثر مسؤولية وقدرة اليوم على تحريك الأحداث ـ هل يكون من يطالب بحقه المشروع مخطئاً، أم الذي يرفض؟

ثم أنهى إختصاره شديد الوضوح بتساؤل مر: هل العرب هم الذين يحتلون أراضي إسرائيلية، وهل لـ«إسرائيل» أراضٍ محتلة ؟ أم هي «إسرائيل» التي تحتل الأرض العربية، وعلى رأسها القدس؟

حديث فهد بن عبد العزيز كان طويلاً، وقد أجاب عن أسئلة كثيرة تتصل بشؤون المنطقة، ولقد أشرنا إلى «موقفه الفلسطيني» لصلة هذا بحديثنا عن السلام القادم، وبالشرعية الدولية التي تروّض مختلف الأطراف للوصول إلى تسوية... إلى تسوية ـ فيما نعتقد جازمين ـ وليس إلى سلام عادل ودائم، ونرجو أن نكون مخطئين!

• • •

كلام العاهل السعودي نفهمه على أن شرط السلام هو حدود ما بعد اتفاقات الهدنة، أي قريباً من حدود التقسيم الذي أقرته الشرعية الدولية ممثلة في قرار التقسيم الأول. إنه الحد

الادنى للسلام، أو هو المفهوم العربي لمصطلح «السلام العادل».

وفي قناعتنا أنه إذا استطاع الموقف العربي ـ في سعيه إلى السلام، أو اضطراره إليه بما استجد من ظروف دولية قاهرة ـ إذا استطاع الموقف العربي أن يتحد بصلابة من حول النقاط التي طرحها وأوضحها ملك العربية السعودية، وأن ينسق مواقفه ليجعل منها موقفاً موحداً، وليعمل فريق عمل واحد، وإن انقسم المفاوضون، شكلاً، إلى أكثر من فريق، فستنتهي مفاوضات السلام المقبلة إلى إحدى نتيجتين ولا ثالثة.

أولاً: يتحقق السلام الممكن، الذي هو سلام المرحلة، ويتوقف استقرار هذا السلام على شروط تطبيقه، فإما أن ينهار إذا كان مفروضاً بمجرد أن تزول عوامل الفرض الخارجية أو تتبدل معطياتها، وإما أن يتحول إلى سلام دائم وطويل إذا توافر له شرط العدالة. أية عدالة نعني؟ إنها العدالة في حدها الأدنى، وشرطها الأراضي المحتلة كلها ـ كما قال فهد بن عبد العزيز ـ والقدس معها أولاً وآخراً بغير تفريط.

ثانياً: أو تظل المنطقة تعيش قدر الحرب والمواجهة لأمد طويل قادم، فلا سلام للعرب، ولا سلام لـ «إسرائيل». ولأن العلاقات الدولية ـ وهي التي أوجدت «إسرائيل» في صيغتها السابقة، وغذتها وأمدتها بأسباب البقاء ـ هي في طور التشكل من جديد، فقد يجيء السلام فيما بعد من خلال هذه العلاقات، وبشروطها:

- فإما هي مع العرب وهو احتمال ضئيل!
- أو هي مع «إسرائيل» وهو الاحتمال الأوفر، بسبب أن «إسرائيل» ـ كانت وما زالت ـ مشروعاً دولياً، هدفه تقسيم المنطقة، واستغلالها، ومنع تطورها...
- أو من ضمن معادلة استمرار الصراع وهو إحتمال موفور الحظ أيضاً بقدر ما هي المنطقة متصارع عليها وعلى ثرواتها. إنه مستقبل يتشكل من خلال العلاقات الدولية القادمة، ولن يسمح له بأن يتشكل من خلال إرادة شعوبه الوطنية... أو حقائق تاريخه!

وفي الحالين فستكون «إسرائيل» هي المسؤول عن انهيار السلام القادم ـ إذا تم فرضه ـ أو انهيار التفاوض عليه الذي ترعاه الشرعية الدولية اليوم ويتم تطبيقه سراً واخراجه علناً!

تلك هي نهايات المطاف، وحقائق الأمور، بغير أوهام ولا تزييف ولا خداع للنفس: إنه السلام المر، من خلال الحقائق المرة التي فرضت على العرب، ليفرض عليهم هذا السلام! أو هو الصراع الطويل، الذي قد يستمر في شروط أكثر مرارة، فرضها العرب على أنفسهم لشدة ما

راهنوا - وراهنت قياداتهم - على القوى الخارجية لإدارة صراعهم المرير مع «إسرائيل» أو صراعهم الأمرّ مع انفسهم ضد بعضهم البعض!

● ● ●

على أن لنا رأياً، وأسئلة، في كل ما يجري، وما قد يجد من مواقف وظروف على طرفي المفاوضات والصراع، وفريقي الرهان على السلام وقليل من العدل، أو المضي حتى النهاية وتحرير فلسطين، كل فلسطين، أو بعضها.

لنكن صريحين مع أنفسنا، صريحين مع شعوبنا، ولنحاول، لمرة واحدة ، أن نكون أمناء في مواجهة الأحداث واستحقاقات تغيير موازين القوى الدولية.

ثمة إجتهادان في هذين الموقفين، وعلى طرفي الرفض أو التأييد: رفض هذا السلام المفروض والذي سيأخذ الكثير ليعطي أقل القليل، وتأييد هذه المفاوضات والرهان على إحدى نهايتين:

● سلام نصف عادل، ونسميه عادلاً قسراً وخلافاً للقناعة...

● أو كشف الموقف الإسرائيلي وتعرية أهدافه المصغّرة، في ظل أوضاع دولية تبدّلت تبدلاً قليلاً وقد لا تقر «إسرائيل» على اهدافها تلك.

ولأن ثمة ما يشبه الإجماع على أن «إسرائيل» لا تريد السلام - أي سلام - بغير شروطها هي، وأن ما من عربي قادر على أن يقبل هذه الشروط أو يوقّعها، فلماذا لا يتوزع طرفا الموقف العربي وفريقا اللعبة السياسية، فيغدو الرفض متمّماً للقبول وداعماً له، كما يصبح القبول بمفاوضات السلام محكوماً بسقف التنازلات لا يستطيع أن يخرج عليها أو يتجاوزها؟ وبدلاً من أن يكون رهان «إسرائيل» على المزيد من تقسيم الموقف العربي واصطياده في اتفاقات منفردة، يصبح الرهان العربي على المزيد من فرض الشرعية الدولية على «إسرائيل» من خلال فكّي كماشة المؤيدين والمعارضين؟

بكلام واضح. لماذا لا يمضي كل فريق عربي، من فريقي التأييد والرفض، في موقفه بحيث يغدوان فريقي خطة متكاملة، فإما السلام العادل - نسبياً - وبالشروط التي حددها فهد بن عبد العزيز - أي أرض ما بعد اتفاقات الهدنة، كل الأرض، والقدس أولها - ...وأما المضي في الصراع إلى نهايته إذا لم يكن ثمة سلام، أو نية سلام، أو مشروع سلام، وفي هذه الحالة يفسح فريق الرهان على السلام، المجال لفريق الرهان للمضي في الصراع، ليقود تلك المرحلة ويحدد أهدافها؟

إن منع الخلاف العربي - العربي، أو مزيداً من هذا الخلاف اليوم، هو أحد الشروط

الضرورية لمنع «إسرائيل» من أن تحدد أهدافها الأبعد، وربما تحديد حجم خسائر المرحلة وانهيارها، لمصلحة مرحلة أخرى، وظروف أكثر مواتاة لتحقيق الحلم، أو الممكن.

من الواضح أن من شروط أي سلام قادم، أو صراع... بل من شروط الخروج من نفق الأحداث المرعب، هو أن يظل للموقف العربي بعض التماسك، وإن لا ينعكس إختلاف الاجتهاد، أو التقويم، على هذا الموقف سلباً، بحيث يزيد في انهياره، وفي استسلامه، وفي خسائره.

هل نحلم، أم أن الانقسام العربي قد صار من العمق والخطورة بحيث تغدو مفاوضات السلام مجرد غطاء للاستسلام، وتبريراً له؟

نرجو أن لا نكون قد بلغنا هذه المرحلة، أو تجاوزنا خط الأمان في انقسامنا. وأن ينجح فريق الرهان على السلام في أن يحدد موقفه، وأن يضع سقفاً لا يتجاوزه لتنازلاته، وأن يظل متماسكاً كفريق عمل واحد.

كما نرجو أن ينجح فريق الرفض في أن يجعل من رفضه عنصراً ضاغطاً على الأحداث والمفاوضات. لا من أجل تسجيل موقف، بل من اجل استخلاص أكثر ما يمكن... ويترك له في المستقبل أن يحقق المزيد من التحرير، أو يصحح ما قد تفرضه الظروف السيئة التي تصنع السلام. بل يترك له أن يقود المرحلة القادمة إذا ما أخفق الرهان على السلام العادل.

◉ ◉ ◉

من جديد، فإن هذا الحديث هو حديث الظرف القاهر، والممكن، لا حديث الأمل والحلم، وحقائق التاريخ، التي ترفض كل هذا الذي تم ويتم، وكل ذاك الذي يُطبخ في السر!

خطوة أولى على الطريق !

السعودية وتحديث الدولة ؟

يطرح موضوعا النظام الأساسي ومجلس الشورى ، اللذان أصدرهما الملك فهد بن عبد العزيز ، موضوع النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، وسيثار حول كل منهما جدل كبير لن يحسمه التجاهل كما لن يحسمه النقاش.

وإذا كنا نستبق هذا الحدث بالغ الأهمية بالتعليق واستشفاف مقدماته ونتائجه المتوقعة، فلأنه ككل حدث ذي بعد سياسي، يظل مفتوحاً على الرأي ونقيضه وما بينهما، يثرى بالكلمة كما يثرى بالممارسة، ويدخل به ومعه المجتمع مرحلة جديدة مختلفة تماما.

وقبل أن نبدأ الحديث عما يطرحه الموضوعان من أسئلة تتصل بالنظام السعودي والحاجة المشروعة لمأسسته ـ أي إقامة مؤسساته ـ بهدف حماية المستقبل، لا بد من تمهيد حول تاريخ هذين المشروعين: أي النظام الاساسي الذي هو الدستور أو ما هو شبيه به، ومجلس الشورى الذي هو المجلس النيابي أو ما هو قريب منه. وسيرد معنا، فيما يلي من الحديث، لماذا يتجنب الحاكم السعودي تسميتي الدستور والمجلس النيابي ويضع بديلا منهما تسميتين مختلفتين؟

يعود تاريخ البحث في وضع دستور ـ أو نظام أساسي ـ في المملكة ومجلس للشورى إلى مطلع عهد الملك فيصل بن عبد العزيز ـ رحمه الله ـ وعلى وجه التحديد إلى مرحلة مواجهة الثورة اليمنية التي شهدت تدخل الجيش المصري في اليمن، وما أثاره ذلك من تهديد للنظام السياسي. في يومها كان الملك سعود هو الحاكم، وكان فيصل قد انسحب من واجهة السلطة محتفظا بولاية العهد، رافضاً وإخوانه ـ وبخاصة الأمراء خالد وفهد وعبد الله ـ ما آلت إليه السلطة من ضعف في مملكة عبد العزيز، ذهب فيصل إلى الأمم المتحدة لتمثيل بلاده، وكان يعتزم في الوقت نفسه أن يقضي وقتاً أطول مما تقتضيه الضرورة. غير أن ثورة اليمن المفاجئة في أواخر عام ١٩٦١ ـ ٢٨ ايلول (سبتمبر) ـ وظهور الجيش المصري على حدود المملكة فرض وضعاً جديداً، وبدا للعالم كله أن النظام السياسي السعودي يواجه أخطر ما واجه من تحدٍ في تاريخه الحديث. اجتمعت الأسرة المالكة واتخذت قرارها بسرعة وهو أن يعود فيصل ليواجه الظروف الخطيرة المستجدة. كان فيصل بن عبد العزيز رهان الأسرة الكبير ـ بل الرهان الوحيد ـ على الصمود والبقاء.

قبل أن يعود فيصل إلى المملكة توجه إلى واشنطن لمقابلة الرئيس كنيدي ومعرفة

«حقيقة الموقف الأميركي» مما يقع على حدود النفط، ولم يكن هذا الموقف قد اتضح بعد، وربما كان أقرب إلى الرضى بما وقع رفضاً منه لنظام الإمامة المغرق في التخلف، ولأسباب أخرى أبعد تخرج على موضوعنا إذا نحن دخلنا في تفاصيلها. وطال الإجتماع بين الرجلين التاريخيين، واستمع كنيدي إلى فيصل يحدثه عن اليمن والمخاطر وضرورة أن تأخذ أميركا بعين الاعتبار ظروف تلك المجتمعات، وأن تتجنب أن تفرض عليها أكثر مما تحتمل في تلك المرحلة أو تستطيع. واستمع فيصل إلى كنيدي يحدثه عن أمن النفط والحاجة إليه وأن أميركا لن تقف مكتوفة اليدين إذا ما بدا لعبد الناصر أن يتجاوز حدود اليمن. ونصح كنيدي فيما نصح بأن تحدّث المملكة نظامها ومؤسساتها وأن تأخذ بعين الاعتبار تحديات المستقبل ومخاطره، والحاجة إلى مواجهة ضعف بنى السلطة، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحكم، وايجاد دستور للبلاد يشيع الاطمئنان ويضع حدوداً وقيوداً على السلوك والعلاقات ما بين السلطة والمواطن.

وعاد فيصل بن عبد العزيز من واشنطن إلى المملكة العربية السعودية ليواجه معركتين: معركة داخلية لمنع التسيّب الذي انتشر على عهد سعود وما أشاعه من قلق إجتماعي واضطرابٍ مالي، ومعركة خارجية في مواجهة الجيش المصري في اليمن وزعامة عبد الناصر تلك التي اجتذبت إليها الناس وتهددت الأنظمة. كانت - زعامة عبد الناصر - وعداً خاطب أعماق الإنسان العربي في توقه العظيم - يومذاك - إلى الوحدة والكرامة ومواجهة تحديات التنمية والبناء. ونتحدث هنا عن شعارات ومشاعر المرحلة، لا عن أخطائها وما انتهت إليه وأنهتنا اليه!

تسلم فيصل بن عبد العزيز مهمات وصلاحيات مجلس الوزراء، وضمّن بيانه الوزاري وعوداً بالاصلاح السياسي، كان من بينها إلغاء الرق ، وكان من بينها إنشاء مجلس شورى. ولم يكن الحديث قد بدأ بعد عن الدستور. وقد اختير تعبير مجلس الشورى، بدلا من تعبير المجلس النيابي الغربي، لصلته بالمفهوم الإسلامي ومفرداته التراثية.

توقف فيصل طويلاً - بعد أن آل إليه المُلْك في أعقاب حسم الصراع الداخلي الطويل مع أخيه الملك سعود - عند كلمة دستور في مواجهة رجال الدين. فالدستور هو القانون الاساسي للحياة في المجتمعات الغربية إلاّ أن المملكة - بحكم إنها أرض الإسلام الأولى وتلتزم الإسلام ديناً ودولة سياسية بغير تفريق، لم تكن قادرة على أن تستخدم كلمة دستور، فالقرآن الكريم هو دستور المملكة واستخدام التعبير يخرج على قناعات ومسلّمات لا تقبل المناقشة. ولقد

أذكر أنني أسهمت في ذلك النقاش الطويل حول الكلمة، ثم جاء تعبير «النظام الأساسي» مخرجاً من المأزق، وإن كان هذا التعبير المستحدث قد عنى الدستور تحديداً. تماماً مثلما جاء تعبير «مجلس الشورى» وصيغته مخرجاً من تعبير البرلمان وصيغة الديمقراطية بشكلها الغربي.

وطال البحث والنقاش والحديث فيما أذكر عن النظام الأساسي ومجلس الشورى، دون أن يصل إلى صيغة نهائية، فلكل صيغة جانب مقبول هنا وجانب مرفوض هناك، ولكل ظرف مقتضيات تحرك الموضوع أو تعيده إلى الصمت. وهنالك من يعتقد أن مصرع كنيدي قد جمّد هذا الموضوع، لأنه ابعد المشورة الأميركية وجمّدها أيضاً، وتردد يومذاك أن قد كان لمصرع الرئيس الأميركي صدى طيب بما هو حرّر القرار السعودي من ضغط المشورة والنصيحة!

على أي حال فمن المؤكد أن أكثر من مشروع قد تم وضعه، وأن كثيراً من التعديلات قد أُدخلت أو أُلغيت، وأن الملك فهد بن عبد العزيز كان أحد أكثر الذين رأوا ضرورة أن يصدر النظامان، وكان لموقفه أثره يومذاك في دائرة القرار السياسي الداخلية. ومما أذكر أن فهد بن عبد العزيز كان في زيارة خاصة لمدريد واستدعى إليه صحافياً سعودياً ليدلي إليه بحديث جريء، يطالب فيه علناً باصدار النظامين. وقد اعتبر حديث الأمير فهد - الملك فيما بعد - مؤشراً على الخلاف ما بين الأخوين. ففيصل يتردد في إصدار النظامين، وفهد يضغط لإصدارهما ومعه إخوانه الذين أسهموا في إبعاد سعود عن الحكم وايصال فيصل. وها هوذا فهد بن عبد العزيز يجد نفسه من جديد في مواجهة الحاكم السعودي الذي هو أخوه دائماً، يدفع باتجاه التطوير، هل يعني ذلك أن فيصل كان ضد إصدار النظامين، أو كان معارضاً لتحديث النظام؟ أبداً. بل نجزم بمعرفتنا الطويلة له أنه كان ينشد تحديث النظام وتطويره، ولكنه كان يعادل ويوازن ما بين الضغوط الداخلية، والعناصر، والمشاريع، ويقف - ربما - متهيباً تلك المرحلة الجديدة بكل ما سيترتب عليها من نتائج إجتماعية وسياسية.

حين امتدت يد الاثم - ومن كان وراءها! - إلى فيصل بن عبد العزيز لتغتاله في العام ١٩٧٥ لم يكن الجدل حول مشروعي النظامين قد انحسم بعد. ففي المملكة العربية السعودية تياران يتجاذبان على نحو مستمر: تيار رجال الدين والسلطة المحافظة وأنصارها الرافضة لكل تحديث أو تجديد في النظام، الغافية على الوهم، وتيار الجيل الجديد والتحديث وعقلاء الاسرة الذين يرون في النظام الاساسي ومجلس الشورى ضمانة وأمنا للمجتمع، فضلاً عن أنهما ضرورة لا مناص من مواجهتها يوماً. ومن الأفضل أن تجيء بالرضى والتوافق

والاختيار، من أن تجيء يوماً بالاضطرار وتحت ضغط ظروف لا يدري أحد شيئاً عنها لأنها ذلك المجهول الدائم.

وجاء عهد الملك خالد إلى أن توفي ـ رحمه الله ـ وولي الأمر من بعده الملك فهد بن عبد العزيز، ولأن روما من فوق هي غير روما من تحت كما يقولون، أي أن رؤية الاشياء وتقويمها يختلفان بحسب موقع الإنسان من السلطة، فقد واجه الملك فهد ما واجهه من قبله الملك فيصل. واجه تيارين قويين متعارضين، أو اكثر، في كل مكان وموقع. وربما واجه شيئاً اخر أيضاً وهو أن الظروف قد تغيرت كثيراً وتبدلت، وأن ما كان يصلح بالأمس قد تجاوزه اليوم وتخطاه، ولا بد من إعادة نظر شاملة في كل المشاريع وتعديلاتها.

كذلك واجه الملك فهد ما واجهه الملك فيصل، فكلما تردد الحديث عن المشروعين بين الناس في الداخل، أو ورد على شكل نصيحة من الاصدقاء في الخارج، كلما تأجل صدورهما بل وابتعد لأمد قصير. فالحاكم السعودي ـ أياً كان ـ يكره أن يصدر قراراً أو يفعل شيئاً تحت أي شكل من أشكال الفرض: فرض الظروف أو المواقف أو الأفراد أو مجموعات الضغط. من هنا كان على المجتمع السعودي أن ينتظر منذ العام ١٩٦٤ وإلى اليوم لتتوافر ظروف وشروط إصدار هذين النظامين!

● ● ●

ونعود إلى المشروعين ـ الوعد الذي طال إليهما الشوق والانتظار.

من المؤكد أن أي نظام أساسي قادم ـ أي الدستور ـ سيتضمن كثيراً من مطامح الملك فهد، وأكثر من تلك الأسس التي فرضها الإسلام وأوجبها من حقوق الفرد والجماعة. أعني الحرية والمساواة والعدالة، بكل ما يتفرع عن هذه المبادىء الأساسية من حقوق وواجبات.

وواضح هنا أن الحرية بمفهومها الإسلامي الذي سيتضمنه النظام الاساسي تعني ما صرخ به عمر بن الخطاب يوماً في وجه عمرو بن العاص وقد ضرب ابنه اعرابيا تجاوزه في سباق الخيل، قال عمر وقد اشتد به الغضب والخوف، الغضب مما فعل ابن عمرو بن العاص والخوف من الله في مسؤوليته ولياً للأمر: «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا؟». الحرية هنا في الإسلام وبهذا البعد الإسلامي تولد مع الانسان فهي منحة الله لا منحة الحاكم، لا منة فيها ولا جزاء عليها.

والمساواة تعني أن لا فضل لأمير على مواطن ولا أمير على أمير، كما لا فضل لمواطن على مواطن ولا لمواطن على أمير، إلا بالتقوى، ما هي التقوى التي يفضل بها المسلم إن هي زادت وينقص إن هي نقصت؟ إنها الخشية من الله في التعامل مع النفس والآخرين. وأول ما

يخشاه المسلم الصادق بتقواه، هو أن يظلم، أو يؤذي، أو يسرق، أو يكذب، أو يسيء، أو يغتصب، أو تمتد يده أو عينه إلى حرام وما ليس له... يخشى المسلم ذلك - وبخاصة الحاكم - بكل ابعاد الكلمات ومعانيها الشاملة.

والعدالة تعني أن مال المجتمع هو للمجتمع، وأن الحاكم مؤتمن عليه وعلى حسن توزيعه. وأن ما يحق لمواطن منه يحق لآخر، وأن لا تفرقة ولا تمييز في المعاملة ما بين كبير وصغير، تماماً كما لا يميّز الله ما بين الناس فيما يقترفون من آثام أو يفعلون من خير.

تلك مبادىء نجزم أنه سيتضمنها مشروع النظام الأساسي القادم، واضعاً بذلك ، أخيراً ، الضوابط للسياسة والسلوك والحكم، وعلاقة الحاكم بالمواطن والمواطن بالسلطة. واضعاً بذلك أيضاً الحدود والأسس التي يهتدي بها المجتمع في علاقة بعضه ببعض، مستنداً في كل ما يضع إلى قاعدتين: الشرع الإسلامي الذي هو شرع الله، والخوف مما يترتب على انتهاك هذا الشرع.

ولأن مرجع النظام الأساسي الوحيد هو القرآن، فإن كل ما سيمس مبادىء هذا النظام الذي هو الدستور أو يشكل خروجاً عليه، سيكون خروجاً على الإسلام ومسّاً به. وبهذا المعنى سيكون النظام الاساسي ملجأ المظلومين وكل اولئك الذين يستشعرون الغبن.

❁ ❁ ❁

ننتقل الآن إلى مجلس الشورى، وإذا كنا بعيدين عما جدّ من مناقشات ومشاريع وتعديلات على كل ما سبق وضعه أو تصوره، فمن المؤكد أن ثمة هياكل قد تختلف في الشكل إلاّ أنها تلتقي في الجوهر. فمجلس الشورى لن يكون على غرار البرلمانات الغربية التي أفرزتها تجارب مجتمعات الغرب في تطورها السياسي والإجتماعي والإقتصادي. المملكة العربية السعودية على غناها بلد ما زال تقليدياً ومحافظاً. وسيكون خطأ أن يطالبها أحد بأن يأتي مجلس الشورى نسخاً أو تقليداً للمجالس النيابية في البلدان الديمقراطية. على أن ما هو مؤكد أيضاً أن مجلس الشورى القادم سيجيء في تركيبه خليطاً من صيغتين: التعيين والإنتخاب. أي أن بعضه سيختاره الشعب في انتخابات حرة، وبعضه الآخر سيختاره الحاكم السعودي ليتم به ما قد ينقص بالانتخاب من كفاءات علمية وفنية، ولأن التشريع سيتولاه مجلس الشورى فسيكون من الضروري أن يجيء هذا المجلس محققاً لمرحلة التقدم التي بلغتها المملكة، فينظم في قوانين مصدرها الشريعة: قرآناً، وسنة، واجتهاداً... ينظّم كل تلك الشبكة المعقدة من العلاقات التي تدور حولها حياة المجتمع في علاقات بعضه ببعض،

وفي علاقاته بالآخرين.

كذلك سيكون من مهمات مجلس الشورى أن يناقش الحكومة التنفيذية، وأن يعين الحاكم السعودي على ضبط الأمور وحسن مراقبتها، وعلى مناقشة موازنة الدولة والإشراف على حسن وأمانة تنفيذها.

قد يسأل سائل هنا: وما الفارق ما بين المجلس النيابي إذن ومجلس الشورى؟

في النظم الغربية تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ممثل الأمة وحده، وهو الذي يمنحها شرعية البقاء أو يقيلها. رئيس الدولة يكلف من يختاره لرئاسة الحكومة والبرلمان يقر أو لا يقر اختياره واختيار رئيس وزرائه. في المملكة العربية السعودية لن يكون شيء من ذلك لأنه خطوة أبعد أو أبكر مما تسمح به درجة تطورها السياسي. لن يستطيع مجلس الشورى أن يقيل الحكومة ولا أن يعينها. ولكنه بما يخضعها للمناقشة والمساءلة ينير الطريق أمام رئيس السلطة التنفيذية الذي هو الملك، ويجعله أقدر على الاختيار والعزل والتغيير. مجلس الشورى هنا سيكون التعبير عن نبض الشعب، وسيكون مرحلة متقدمة تجاري ظروف العصر من نحو، وتحتفظ بصيغتها الإسلامية من نحو آخر.

وربما كان من صلاحيات مجلس الشورى القادم أن يضع نظاماً لولاية العهد، وإن يقر مبادىء اختياره وتثبيته. ولن يكون هذا أمراً جديداً، فمن المعروف أنه حين اختار الملك عبد العزيز الملك الأسبق سعود لولاية عهده، اجتمع مجلسا الشورى والوكلاء يومذاك - وكانا موجودين - فأقرّا برئاسة فيصل بن عبد العزيز تثبيت سعود ولياً للعهد، ومنحت هذه الموافقة اختيار عبد العزيز شرعية الجماعة. وهو موضوع سنعود اليه، لنسهم فيه بالرأي، ومن موقع الصديق الناصح، في مناقشته وإبداء الرأي فيه.

●●●

إننا نضع مجرد تصور لما نتوقع على ضوء المخاض الطويل والوعود. ولكن يجب أن لا ننسى ما يتعرض له الحاكم السعودي من ضغوط داخلية، فضلا عن النصائح الخارجية، والتي قد تجهض في تعارضها وتناقضها كثيراً مما كان يحلم به الملك فهد بن عبد العزيز لبلده ومجتمعه.

ويظل مبدأ النظام الأساسي ومجلس الشورى، بحد ذاته، خطوة كبيرة إلى الأمام، واتجاهاً جريئاً وضرورياً نحو مؤسسة الدولة السعودية الحديثة.

فهرس الكتاب



نهاد الغادري

● ولد في مدينة حلب بسورية عام ١٩٢٩. اتم دراسته الثانوية فيها، ثم الكلية الاسلامية، وبدأ عمله الصحفي مبكراً. عمل في عدد من الصحف محرراً ورئيساً للتحرير، ثم مراسلاً لوكالة أنباء الشرق الأوسط بدمشق اعوام ٥٦ ـ ٥٨. أسهم في تأسيس حزب العربي الاشتراكي بقيادة اكرم الحوراني ـ ١٩٥٠ ـ ثم آثر البقاء خارج الالتزام الحزبي ليحتفظ بحريته، وظل صديقاً للحزب.

● عمل معلقاً سياسياً في الاذاعة السورية، وعضواً في المكتب السياسي المشرف على أجهزة الاعلام ما بين الأعوام ١٩٥٨ ـ ١٩٦٣.

● اختلف مع نظام الرئيس جمال عبد الناصر وانفصل عنه في مطلع عام ١٩٦٠، ثم غادر سورية عام ١٩٦٣ واستقر في لبنان.

● عمل مستشاراً في حكومة الملك فيصل.

● بعد الحرب الأهلية اللبنانية غادر المنطقة مع أسرته مهاجراً إلى أميركا.

● استقر في فرنسا في منتصف الثمانينات وما زال فيها. اشترى معظم أسهم صحيفة «المحرر» في منتصف عام ١٩٩٣ ورأس مجلس ادارتها، ثم استقل بها ورأس تحريرها وأصدر أول اسبوعية عربية بالفرنسية في باريس.

● له ٢٧ مؤلفاً بعضها ترجم الى الانكليزية والفرنسية، أبرزها: «أحاديث»، «الوحدة في أعوامها الثلاث»، «الكتاب الأسود»، «التحدي الكبير»، «صيف التحالف المشبوه»، «عن اليمن والثورة»، «عبد الناصر وفلسطين»، «أرض الأقدار»، «التاريخ السري للعلاقات الشيوعية ـ اليهودية»، «دعوة التضامن الاسلامي»، «السياسة الخارجية السعودية: الاهداف والأساليب»، الخ.